

البرهان على صحة الصلاة وهي



الرسائل الخمس المستنفاة الجامعة لأدلة التجميع في الصلاة

جمعها وحققها العلامة
أحمد بن محمد بن محمد عثمان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرسائل الخمس
المنتقاه في أدلة جواز
الجمع في الصلاة

جمعه وحققه

العلامة أحمد محمد محمد عثمان الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسائل الخمس المنتقاة الجامعة
لأدلة الجمع في الصلاة

جمعها وحققها العلامة المحقق

أحمد بن محمد بن محمد عثمان الوزير

غفر الله له ولوالديه

أمين

- ١ - الرسالة الأولى للقاضي العلامة المجتهد صاحب الروض النضير حسين بن أحمد السيافي رحمه الله .
- ٢ - الرسالة الثانية للسيد العلامة يحيى بن عبد الله عثمان الوزير رحمه الله .
- ٣ - الرسالة الثالثة للإمام القاسم بن محمد عليه السلام .
- ٤ - الرسالة الرابعة للقاضي العالم العلامة حامد شاکر رضوان الله عليه .
- ٥ - الرسالة الخامسة للسيد العلامة مجتهد علماء العصر علي بن محمد بن يحيى العجري رحمه الله .

ويلاحظ بجانب كل رسالة ترجمة المؤلف .

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد للمؤلف

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد الأمين . وعلى آله الطاهرين . وصحابه الراشدين . والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد .

فبعمون الله سبحانه وتعالى وتوفيقه ، أقول : إن الأمة الإسلامية في زمننا للعاصر ، بحاجة ماسة إلى الاتفاق ، وعدم الافتراق ، والاعتصام بحبل الله ، والدعوة إلى الله ، بما يحقق اجتماع كلمة المسلمين ، ويطابق رضاء رب العالمين . ولقد نشأ قديماً وحديثاً الخلاف والاختلاف حول مسألة فروعية لا توجب كفراً ولا فسقاً لمن قال بها ولا لمن خالف فيها . وهي : مسألة الجمع بين الصلاتين . فمن قائل بالجواز . ومن قائل بالمنع . وسواء القائل بالجواز أو القائل بالمنع ، ليس لأحدهما إلزام الآخر بمذهبه كما ذلك معروف عند أهل العلم . وكما هو معروف أيضاً أن القاعدة السائدة : أن كل مجتهد مصيب . فلا لزوم للخلاف والاختلاف وليس لأحدهما أن يخطئ الآخر . فالجميع آخذون من مصدر واحد هو القرآن الكريم والسنة المطهرة ، الروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وإني في هذا التمهيد أريد أن أقول للمطلع أن الباعث لي على البحث عما حواه هذا الكتيب من رسائل : هو ما شاع وذاع من بعض العلماء ، الذين لم يتوسعوا في معلوماتهم ، ولم يلموا بما رواه الثقات من أئمة علماء السنة الأعلام رضي الله عنهم

ولا بما رواه أئمة أهل البيت عليهم السلام . في هذه المسألة ، شاع وذاع قولهم : أن من جمع بين الصلاتين فقد عصى وأنه كن أتى باباً من أبواب الكبائر . وما ذلك إلا لجهله ، وعدم وقوفه على الأدلة الواضحة كتاباً وسنة ، في جواز الجمع بين الصلاتين لعذر ولغير عذر .

ويعلم الله ، أني لم أكن قاصداً بما جمعته من الرسائل ، منتصراً لمذهب معين ، وإنما لسلامة من يهاجم وبقوة ، من جمع بين الصلاتين . ويقصد إخراجه من ظلمة الجهل إلى نور العلم . وبعد اطلاعه على ماحوته هذه الرسائل من الأدلة الواضحة من كتب أهل البيت عليهم السلام ومن كتب أئمة الحديث المعتمدين الثقات رضي الله عنهم ، له أن يحكم . أما الحكم قبل الاطلاع على الدليل الواضح فهو عين الخطأ . ولا يجوز لمسلم أن يهلك مسلماً بمجرد اعتقاده الخاطئ ، أو بمجرد ما وصل إليه من المعلومات القاصرة . هذا وقد توصلت بعد البحث وبذل الجهد إلى العثور على خمس رسائل اشتمل عليها هذا الكتيب ، لخسة علماء مجتهدين . الأولى حوت ماقاله العالم الرباني والمجتهد المطلق القاضي العلامة حسين بن أحمد السيافي مؤلف الروض النضير رحمه الله . والثانية الرسالة الموسومة باسم دليل المشرقين والمغربين ، للوالد العلامة الأواه المجتهد الكبير يحيى بن عبد الله عثمان الوزير رحمه الله . والثالثة للقاضي العلامة المجتهد حامد شاكراً رحمه الله . والرابعة الرسالة المسماة : البراهين والأدلة في جواز الجمع بين الصلاتين لغير علة . وهو ما كان من اختيار نقله من كتاب الاعتصام لمؤلفه الإمام الحجة إمام المعقول والمنقول بلا منازع . اسم بن محمد رضوان الله عليه . والرسالة الخامسة للوالد العلامة مجتهد العصر ي بن محمد العجري رحمه الله . وكل من الخمسة المجتهدين العلماء العاملين ، قد حشد كل منهم أدلة جواز الجمع لعذر ولغير عذر من الكتاب العزيز والسنة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة وأتم التسليم . وقد رسميت هذا الكتيب : الرسائل الخمس المنتقاة ، الجامعة لأدلة الجمع في الصلاة .

وإنك يا أخي القارئ ، إن أمعنت النظر فيما أورده كل منهم من الأدلة الواضحة الشافية الكافية لمن أراد الوقوف على الدليل في مسألتنا هذه فستخرج بفائدة عظيمة . قلّ أن تجدها في غير هذه الرسائل . أما من عنده شيء من التحامل والتجني على الآخرين فإنه لا يفيد ما أورده هؤلاء المجتهدون من الأدلة الواضحة . وإنه لكما يقال :

لهوى النفوس سريرة لاتعلم

أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يجعل صدورنا سليمة طاهرة من التحامل والتجني . وأن يجعلها تقية من التعصب واتباع الهوى آمين . ويعلم الله ما أردت بهذا إلا وجه الله وطلباً لثوابه وطمعاً في جنته . والله من وراء القصد وهو حسي ونعم الوكيل .

بتاريخه ١١ ربيع الثاني سنة ١٤١١ هجرية / ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٩٠ م .

أحمد بن محمد بن محمد عثمان الوزير

مقدمة الكتاب

بسم الله . هنا ما حرره فضيلة الأخ العلامة صفى الدين أحمد بن محمد بن عبد الله بن الإمام محمد بن عبد الله الوزير .

بسم الله والحمد لله رب العالمين . وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الأكرمين .

وإنه لكثير ما يختلف الناس في آرائهم ووجهاتهم الدينية والدنيوية . فهذا يرى ما لا يراه الآخر باعتبار الأذواق ، وصحة الأفكار ، ورجاحة المنطق ، وحصافة العقل . وربما أدى الاختلاف إلى التقاطع أو الظن السيئ ، أو الاعتقاد بالتقصير . وقد نشأ هذا الاختلاف بين علماء الفقه وأصول الدين ، مما أدى إلى تشعب المذاهب واختلافها . وليس في المذاهب كلها كالذهب الزيدي في الإنصاف وعدم التحامل على أي مذهب آخر . لقولهم في الفقه : كل مجتهد مصيب . وإن إمام الصلاة حاكم ، يعني أنه يقطع الخلاف . فالصلاة خلفه على أي مذهب كان صحيحة يجب متابعتها . ومن ذلك الاختلاف ما اختلفوا فيه في الجمع بين الصلاتين : الظهر والعصر والمغرب والعشاء . فمن قائل : لا يصح الجمع في سفر ولا حضر إلا بعرفة والمزدلفة . أي أن الصلاة الآخرة أي العصر في النهار ، أو العشاء في الليل ، إن أدبت الأولى فيما بعد الزوال وقبل مصير ظل الشيء ، بمثله ، وقبل ذهاب الشفق الأحمر في الليل للعشاء لا تصح . ومن قائل أنها تصح مع الإثم . وهذا لا دليل عليه . أعني أن يكون مؤديها بعد الزوال أثماً لما سنبينه . والقول الثالث أن الجمع بين الصلاتين من بعد الزوال في صلاتي النهار ، ومن بعد رؤية الكوكب الليلي في صلاة الليل صحيحة بلا إثم وبدون أي عذر . وقد جاء

القرآن الكريم هدايةً وتشريعاً لمن آمن به واتبع هداه ، وفيه تشريع أوقات الصلوات المكتوبات . فقد أنزل الله في سورة الإسراء قوله تعالى : ﴿ لَمْ أَقْ صَلاَةً لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنْ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً ﴾ فبين وأوضح عز وجل وقت صلاة النهار أنها من دلوك الشمس إلى غسق الليل أي زوالها عما كانت عليه . أي صلاة الليل إلى اشتداد ظلمته . ولم يفصل أو يحدد بين صلاتي النهار ، الظهر والعصر بوقت لكل منها محدداً بحيث لا تصح إحداها في وقت الأخرى بل جعل لها وقتاً واحداً من الزوال إلى غروب الشمس . وكذلك صلاتي الليل المغرب والعشاء جعلها معاً من ابتداء الظلمة إلى غسق الليل ولم يفصل أو يحدد لكل منهما وقتاً محدداً بحيث لا تصح الأخرى في وقت الأولى أو العكس . وقد جاء تفسير ابن عباس رضي الله عنهما وتفسير العلامة الزمخشري رحمه الله به . معناه أن تحديد وقت صلاة النهار من بعد الزوال ، وصلاة الليل إلى غسق الليل . وبناءً على ذلك فمن أذى صلاة النهار الظهر والعصر أو صلاة الليل المغرب والعشاء جمعاً سواء في أول الوقتين أو في وسطه أو في آخره فقد أذاهما في وقتها الذي أمر بتلويتها فيه عملاً بالقرآن وبسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما جاءت بذلك الأحاديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم عن فعله أنه جمع ثمانياً وسبعاً في رواية ابن عباس رضي الله عنهما . كما روى غيره أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع في الحضر لغير عدد ولا ماطر . كما رواه أبو داود والبخاري ومسلم وابن أبي شيبة والنسائي والطبراني في الأوسط والكبير عن ابن عباس وعن أبي هريرة وعبد الله بن مسعود وعن أبي سعيد الخدري وجابر وابن عمر رضي الله عنهم جميعاً . وصحح أئمة الحديث هذه الروايات وحسنوها وأكثرها رواية وأقواها مستنداً هي عن ابن عباس وقد قيل له : ولم فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ فأجاب : ليخفف عن أمته . وهذا ابن عباس رضي الله عنه لا يتلفه في فضله وغزارة علمه وحصافة رأيه علماء المسلمين كافة على اختلاف مذاهبهم

وأرائهم . وهذه المسألة ، أعني الجمع بين الصلاتين هي مشار النزاع والاختلاف بين العلماء وغيرهم من المقلدين ، فالتقائلون بصحة صلاة الجمع في الحضر تقدماً أو تأخيراً دون إثم ، يستدلون بأية الإسراء ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ إلخ وبالأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن طريق أولئك الصحابة الأجلاء الأخيار : ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وجابر وابن مسعود وأبي سعيد الخدري وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين . في رواية البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والطبراني في الأوسط والكبير وابن أبي شيبة وعبد الرزاق رحمهم الله جميعاً .

وهذه الروايات التي ذكرناها آنفاً هي عن أئمة أهل السنة . أما أئمة أهل البيت عليهم السلام فقد رووا الجمع بتلك الطرق عن طرق آبائهم ومشايخهم من أهلهم ومن غيرهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وعن زين العابدين علي بن الحسين وعن الإمام الشهيد زيد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام جميعاً وعن الإمام القاسم بن إبراهيم وعن الإمام الهادي يحيى بن الحسين الذي قال في كتابه الأحكام : أن الجمع روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير عذر ولا سفر ولا مطر . وعن المؤيد بالله والمنصور بالله وعن الإمام القاسم بن محمد وكلهم عليهم السلام يروون أحاديث الجمع عن طريق آبائهم ومشايخهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بدون عذر ولا سفر ولا مطر . ومن أئمة أهل البيت الإمام يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام . فقد روى أبو النرج الأصمغاني في كتابه (مقاتل الطالبين) : أن رجلاً تعرض للرشد فقال له : نصيحة يا أمير المؤمنين . فاستوقفه . فقال : إنه رأى يحيى بن عبد الله في خان كذا . فقال الرشيد : أوتعرفه ؟ فقال : قديماً . قال : صفه لي . فقال : مربوع أسمر حلو السمرة أجلى حسن العينين عظيم البطن . فقال الرشيد : هو

ذاك ، فما سمعته يقول ؟ فقال : لم يقل شيئاً غير أنه لما حضرت الصلاة أتاها رفيقه بثوب غيل ، قال : فلما كان بعد الزوال صلى صلاة ظننتها العصر أطال في الأوليين وحذف الأخيرتين . فقال الرشيد : لله أبوك لجاد ما حفظت ، تلك صلاة العصر وذلك وقتها عند القوم . يعني بهم آل رسول الله صلى الله عليه وعليهم وآل علي الذين يحيى بن عبد الله رضي الله عنه أحدهم . هذا ولم يقل بجواز الجمع بين الصلاتين آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدهم فقد أجاز . وعمل بذلك جماعة من الصحابة رضي الله عنهم الذين رووا تلك الأحاديث التي أشرنا إليها . وعمل بذلك جماعة من التابعين منهم سفيان الثوري وابن سيرين وسعيد بن جبير وغيرهم من أعلام وعلماء التابعين رضي الله عنهم . فهؤلاء أئمة المسلمين من علماء السنة وعلماء آل بيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد اتحدت رواياتهم وأسانيدهم أن رسول الله المشرع للشرعية الإسلامية المحمدية والمبعوث رحمة ونعمة لعباد الله المؤمنين .. القائل : « يسروا ولا تعسروا » قد جمع بين صلاتي النهار الظهر والعصر وبين صلاتي الليل المغرب والعشاء بدون عذر ولا مرض ولا سفر ولا مطر ليخفف على أمته . أفبعد هذا كله يقال أن الصلاة جمعاً لا تنصح أو أن مؤديها آثم . فهل سمع القائل القرآن وما تلي منه من قوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة ﴾ ؟ أم سمع تلك الأحاديث التي رواها جماعة من أبرز وأفضل الصحابة رضي الله عنهم على فعل رسول الله في الصلوات جمعاً ؟ . أما قوله تعالى : ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ﴾ : فهي بجملة فسرتها آية الإساءة التي بين فيها الوقت لصلاتي النهار ولصلاتي الليل . وأما أحاديث التوقيت فمحمولة على الأفضلية . ولا شك أن من أدى الصلاة في أوقاتها ، الظهر بعد الزوال والعصر عند مصير ظل الشيء مثله والمغرب عند ظهور الكوكب الليلي والعشاء عند ذهاب الشفق الأحمر فقد أحرز الفضيلة كلها . لكن القول بعدم صحة الجمع لا يقول به إلا جاهل أو متعنت . فقد أوضحنا ما جاء في القرآن وما جاءت به

الأحاديث مع أن الاختلاف لفظي . فالكل قد أدى صلاته في وقتها صحيحة سواء من قال بصحة الجمع ومن لا يقول به . فذلك كله داخل تحت تفسير آية الإسراء . لكنه في الآونة الأخيرة وزمننا هذا جاء قوم أنكروا من يجمع ومن لا يجمع . فن يجمع يرمونهم بمخالفة القرآن والسنة ومن لا يجمع يرمونهم بالتقصير أو بمخالفة ما يفعلونه هم ، أو بعدم المعرفة . مع أن آية الإسراء قد أوضحت وبينت الوقتين لصلاحي النهار وصلاحي الليل . لكن التعصب ، وإرادة حل الناس كلهم على ما يرونه هم مما قد يكون مغالفاً للمذاهب الأربعة مع المذهب الزيدي . وليس للناس إلا الآية الكريمة : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ ﴾ لكنه لم يجد من يفسرها أو يوضحها كما أوضحتها هذه الرسائل الخمس التي ألهم الله الأخ العلامة الفاضل العامل العالم الذي فرغ نفسه وكل طاقاته وأيامه وأعماله في خدمة العلم بين التدرس والتعليم ، أحمد بن محمد بن محمد عثمان الوزير بإخراجها ونقل بعضها من مظانّه أمداً الله مدته وحفظ مهجته ليقراها الناس جميعاً علماء ومتعلمين ومترشدين . وقد جعلها في كتاب واحد ليسهل الاطلاع عليها . وقد اقترح عليّ بعض الإخوان الكرام أن أقدم لذلك مقدمة ، فاعتذرت له بأني لم أكن من فرسان هذا الميدان المبرزين في الفقه والأحاديث فعول عليّ . فكتبت هذه السطور . ولا أدري أكون قد استوفيت ما يراد من المقدمة أم لم تأت بما لا بد منه . فإن أحسنت فما أردت بذلك إلا وجه الله وإظهار الحق ودعوه . وإن أخطأت وقصرت فبإعالي هو القصير وما عندي حقير . وقد سمي هذا الكتاب بمؤلفه وجامعه : (الرسائل الخمس المنتقاة ، الجامعة لأدلة الجمع في الصلاة) .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله تحميراً في ٤ جمادى الأولى سنة ١٤١١ هـ .

أحمد بن محمد بن عبد الله الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة مؤلف الروض النضير

القاضي العلامة الحافظ . الحسين بن أحمد بن علي بن محمد بن سليمان بن صالح بن محمد السيّاني الحيمي الصنعائي البني . مولده بمدينة صنعاء في الثاني والعشرين من ربيع الأول سنة ١١٨٠ هـ . نشأ بمحجر والده أحد حكام صنعاء المشهورين وقضاها المعشرين . قرأ على أعيان علمائها . منهم والده ، ومنهم العلامة القاسم بن يحيى الخولاني ، والعلامة الحسن بن إسماعيل المغربي ، فالعلامة السيد الإمام عبد القادر أحمد الكوكباني . والعلامة يحيى بن صالح السهولي ، والعلامة السيد الحسن بن يوسف زبارة وغيرهم . وحقق النحو والصرف والمعاني والبيان والأصولين ، والمنطق والحديث والتفسير والفقه ، وجميع ما يتعلق بهذه العلوم من المساحة والحساب .

له مؤلفات عدة : منها : شرح نفيس بسيط على مجموع الإمام زيد بن علي عليه السلام ، سماه الروض النضير ، شرح المجموع الفقهي الكبير ، خرج فيه الأحاديث وشرحها واستنبط الأحكام المأخوذة منها . وذكر أقوال العلماء في مسائل الخلاف وتكلم فيما عارضها من الأحاديث بالجمع أو الترجيح . وقد دلّ هذا الشرح على طول بابه في التحقيق ، ورسوخ ملكته في القواعد وشدة إتقانه للأصول ، وحسن نظره وصناعته في الاستنباط . وقال المترجم له رحمه الله تعالى : **لما لم أدر لأصحابنا الزيدية من ناصر ولا من يقوم لهم ويناغر ، عمدت إلى مجموع الإمام زيد بن علي ، عليه السلام ، فوضعت له شرحاً يضاهي أجلاً**

مؤلفات الأوائل أهل المذاهب .. وبالجمله فإن صاحب الترجمة ، رحمه الله ، كان
زينة في الزمن ، وحسنه من حسنات الين ، علامة في المعقول والمنقول محققاً
للفروع والأصول ، جامعاً للفنون العلمية والمعارف الدينية . مع ديانة وورع ،
وحسن خلق وسكينة ووقار ، وذكاء وللمعية ، وإقبال على درس العلوم
وتدريسها ، والتحصيل والتأليف وتعليق الأنظار ، وله من المسائل والأنظار
والفتاوى شيء كثير . وكان من أعيان صنعاء المشار إليهم بجمع الكمال
والتحقيق ، وقوة الساعد في العلوم والتفنى فيها .

وقد عرض عليه القضاء فأباه ، ولم يلتفت إلى شيء مما تعلق به أقرانه .

وكانت وفاته بصنعاء الين في ليلة الجمعة ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٢١ هـ
واحد وعشرين ومئتين وألف عن واحد وأربعين عاماً . رحمه الله تعالى ، وإيانا
والمؤمنين آمين ..

نقل عن نبيل الوطر ص ٢٦٦ ج ١ ، وعن البدر الطالع ص ٢١٤ ج ١

الرسالة الأولى

للقاضي العلامة

حسين بن أحمد السيّاحي رَحِمَهُ اللهُ

مؤلف الروض النضير شرح مجموع الإمام زيد بن علي عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد المرسلين . سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطاهرين . وصحابته الراشدين . والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد . فلقد سئل بعض الأخوان وتقدم إلي بالسؤال عن الجمع بين الصلاتين . وخاصة جمع العصر بعد صلاة الجمعة . فإن بعض الناس يشنع هذا الصنيع ، ويقول بعدم صحة الصلاة . وفيما يقول هذا المنتقد : أن من جمع فقد فتح باباً من أبواب الكبائر . ويستدل بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . هذا معنى السؤال . انتهى . واستجابة لطلبه ، ونزولاً على رغبته ، وبياناً لهذه المسألة التي كانت ولم تزل عور خلاف بين العلماء . حررت ما يراه المطلع . عسى أن أكون قد وفقت لجواب ، يجعل المنتقد يخفف من وطأة انتقاده ، بحيث أن لا يهلك من جمع بين الصلاتين . ويجعل الذين يجمعون بين الصلاتين ، أن لا يكون ذلك لهم خلقاً وعادة ، ولا يعملون الجمع فضيلة .

فأقول ؛ مستعيناً بالله سبحانه ، وطالباً منه التوفيق والهداية إن شاء الله : لقد أحببت أن أحرر في هذا الجواب ، ما قاله القاضي العلامة المجتهد المطلق ، حين بن أحمد السياعي ، رحمه الله . في كتابه الروض النضير ، شرح مجموع الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضوان الله عليهم أجمعين ، مشفوعاً بما يراه المطلع من أقوال إخوانه العلماء الأعلام في الرسائل الأربع التالية لهذا .

قال السياغي رحمه الله تعالى : مسألة ، الجمع بين الصلاتين تقدماً وتأخيراً ، اختلف العلماء في ذلك ، على خمسة مذاهب : الأول : قول الهكوي عليه السلام وأحد قولي المنصور بالله ؛ أنه يجوز لعذر ولا يجوز لغير عذر . فإن فعل أجزاء وهو ظاهر كلام أحمد بن عيسى . الثاني : قول المؤيد بالله ؛ أنه لا يجوز إلا للمسافر . الثالث : للناصر وأبي حنيفة ؛ أنه لا يجوز لأي عذر كان ، إلا في عرفة ومزدلفة ، سواء كان مقيماً فيها أو مسافراً . ولأبي حنيفة رواية ثابتة ؛ أنه يجوز في سفر الحج . الرابع : قول الشافعي ؛ أنه لا يجوز إلا في سفر أو مطر . يعني إذا كان المطر يشغلهم عن أن يصلّي المشاء جماعة جمعوه مع المغرب ، وإلا فلا . الخامس : قول المهدي أحمد بن الحسين ، والمتوكل على الله أحمد بن سليمان ، وأحد قولي المنصور بالله وابن المنذر ، وابن سيرين ، وإحدى الروایتين عن الهادي ، وإحدى الروایتين عن زيد بن علي ، واختاره من المتأخرين المحقق الجلال ؛ أنه يجوز الجمع لعذر ولغير عذر .

احتج أهل المذهب الخامس من الكتاب العزيز بقوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ﴾ الآية . وبقوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ﴾ . وبقوله تعالى : ﴿ يا أيها المزمّل قم الليل إلا قليلاً ﴾ الآيات . ومن السنة بأحاديث ، منها ما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد : عن عبد الله بن مسعود قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة ، بين الأولى والعصر ، وبين المغرب والعشاء . ف قيل له في ذلك : فقال : صنعت هذا لكي لا تخرج أمتي » . رواه الطبراني في الأوسط والكبير . وعن أبي هريرة قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصلاتين في المدينة من غير خوف » . رواه البزار . وقد ثبت عن أبي هريرة في الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر » . وتصديقه بمقالته رواية منه للحديث . فثبت

بهذا كلا الحديثين اللذين أوردتهما الهيثي . ومنها حديث جابر ، رواه الطحاوي بسند صحيح ، قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة للترخص من غير خوف ولا علة » . ومنها حديث ابن عمر ، رواه عبد الرزاق ، قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهو غير مسافر » . قال رجل لابن عمر : « ولم تر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك ؟ قال : لئلا يخرج أمته إن جمَعَ رجل » رواه الهادي في المنتخب بلفظ : وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب ، قال : قال عبد الله بن عمر . وذكر الحديث . ومنها حديث ابن عباس ، وهو أقوى ما يحتج به هنا . وقد رواه جماعة من أئمة أهل البيت وكثير من غيرهم . وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ومالك وأحمد والبخاري ومسلم والطبراني والحافظ الهيثي وغيرهم من طرق كثيرة بألفاظ مختلفة . فلفظ ابن أبي شيبة ، عن سعيد بن جبير ، قال ابن عباس : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة من غير خوف ولا مطر . فقيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : لا يخرج أمته » . ولفظ عبد الرزاق مثله ، وفيه قال سعيد بن جبير : قلت لابن عباس : ولم تراه فعل ذلك ؟ قال : لئلا يخرج أمته . ورواه من طريق أبي صالح عن ابن عباس بلفظ : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير سفر ولا مطر » . قال أبو صالح لابن عباس : ولم تراه فعل ذلك ؟ قال : « أراد التوسعة على أمته » . وفي رواية عن عمرو بن دينار : أن أبا الشعثاء أخبره أن ابن عباس قال : « صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جمعاً من غير خوف ولا سفر » .

وأما ألفاظ الأئمة الستة ، فقد ساق بعضها ابن الأثير في جامع الأصول فقال ابن عباس : « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالمدينة ثانياً وسبعاً الظهر

والعصر والمغرب والعشاء » . قال أيوب : لعله في ليلة مطيرة . قال : عسى . وفي رواية ان ابن عباس قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثانياً جمعاً وسبعاً جمعاً » . قال عمرو بن دينار : قلت يا أبا الشعثاء ، أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء . قال : وأنا أظن ذلك . أخرجه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جمعاً من غير خوف ولا سفر » . زاد في رواية : قال أبو الزبير : فألت سعيدياً : لم فعل ذلك ؟ فقال : سئلت ابن عباس عما سألتني فقال : أراد أن لا يخرج أمته . وفي أخرى نحوه . وقال : « من غير خوف ولا مطر » . وله في أخرى ، قال عند الله بن شقيق العقيلي : خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة . فجاءه رجل من بني تميم لا يفتري ولا يثني ، يقول : الصلاة الصلاة . فقال ابن عباس رضي الله عنهما : أتعلمنا الصلاة لا أم لك . ثم قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء » . فحاك في صدري شيء ، فأتيت أبا هريرة ، فصدق مقالته . وفي رواية له أيضاً : قال رجل لابن عباس : الصلاة . فسكت . ثم قال : الصلاة . فسكت . ثم قال : الصلاة . فسكت ثم قال : لا أم لك ، أتعلمنا الصلاة ! كنا نجتمع بين الصلاتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية الموطأ : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الصلاتين من غير خوف ولا سفر . وله في أخرى : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بالمدينة يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر » . قيل : لم . قال : لئلا يكون على أمته حرج . انتهى ما أريد نقله من جامع الأصول .. وفي الأمالي : حدثنا محمد بن منصور قال : حدثنا محمد بن جميل عن ابن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة من غير خوف

ولا مرض . » قال ابن عباس : أراد التوسعة لأتمه . حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب عن حفص عن الأعمش عن شقيق ، قال : « شهدت ابن عباس خطب على المنبر . فبدأ بالخطبة ثم نزل فجمع بين الظهر والعصر » . انتهى .

فهذه أدلة القائلين بجواز الجمع مطلقاً ، لما فيها من التعليل بنفي الحرج الحاصل بالتوقيت . إذ هو الظاهر من سياق الروايات . مع التصريح بنفي معظم الأعذار ، من الخوف والسفر والمطر والمرض . والأصل عدم غيرها . واحتمال كونه لعذر وإن لم يذكر لا يدفع الظهور المعتضد بالأصل . وأحاديث التوقيت وما فيها من التحديد محمولة على الفضيلة والتدنية ، للقرينة الدالة على ذلك ، المأخوذة من أدلة الرخصة . وهو وجه الجمع بين الأدلة ، من دون إهمال لبعضها . ولا يرد على كونها للرخصة لزوم كون أدلة التوقيت عزيمة فتفيد الوجوب . وأن أدلة الجواز إذا كانت للرخصة فهي مآشرع لعذر . والدعوى جواز الجمع مطلقاً . لأنه يصح إطلاق العزيمة على المندوب ، إذا قصد المبالغة في المحافظة عليه وتنزيله في التأكيد منزلة الواجب . وقد نقل عن القرشي والسبيكي وهو الظاهر ، من كلام العنبد : أن المندوب يدخل في العزيمة مطلقاً . والمراد بالعذر في الرخصة هاهنا الوجه الذي وقع الترخيص لأجله . وهي المثقة الحاصلة بالتوقيت . قال القاضي : ومعنى جواز الجمع أن لا عقوبة عليه في ذلك ، وأن الصلاة مجزية له ، وإن كان غير عمود بتركها إلى آخر الوقت . ونقل صاحب الجامع الكافي عن محمد بن منصور أن الحسن بن يحيى بن زيد إمام أهل الكوفة قال : الجمع بين الصلاتين رخصة فتحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لئلا تبطل صلاة أمته . وأحب الأمور إلينا إذا كنا في الحضر أن نلتزم الأوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام وإن صلى مصل في الأوقات التي فتحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر والحضر لم يضيق عليه ما وسعنه رسول الله صلى الله عليه وآله وأنه وسلم . انتهى . وساق رحمه الله في كلامه كلاماً حسناً ، حتى قال : إنه يعارض

الجمع حديث ابن عباس عند الترمذي والحاكم والدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أقي باباً من أبواب الكبائر » . ويجاب بأن الترمذي قال : فيه أبو علي . واسمه حسين بن قيس . فإنه أحمد وغيره ، وعدّ الذهبي هذا الحديث من مناكيره . وعلى تقدير صحته ، فيحمل على من اتخذ الجمع خلقاً وعادة . ولا شك أن التوقيت من السنن المؤكدة ، والفضائل التي تشتد المحافظة عليها . وهو الذي عليه هدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم طول عمره ولم يقع منه الجمع إلا لبيان الجواز وفي السفر أيضاً ...

وساق الكلام رحمه الله تعالى ، حتى قال : إن بعض القائلين بوجوب التوقيت دفع حديث ابن عباس ؛ بأن لفظ الجمع يحتمل لثلاثة معانٍ : إما جمع تقديم أو تأخير أو صوري . ولا يصح حمله على جميعها ، إذ هو في صلاة يوم واحد ، وتعيين واحد تحكم . فوجب المدول إلى ما هو الواجب ، وهو البقاء على الأصل . وأجيب : بأن الصوري ليس من الجمع في شيء ، كما تقدم الكلام عليه . وأما المعنيان الآخران ، فقد فتر ابن عباس رضي الله عنه ، ما في قوله من الإجمال بفعله ، وجمع بين الصلاتين جمع تأخير . وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً جمع التقديم . لما ذكره ابن القيم في زاد المعاد : « كان من هديه صلى الله عليه وآله وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما . وإذا زالت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب » . وروى حديثاً عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر ثم ارتحل » وقال : هو على شرط الصحيحين . وذكر رواية أخرى صحيحة . وروى عن شيخه أبي العباس ابن تيمية ، أنه بدل على جمع التقديم جمعه بعرفة بين الظهر والعصر لمصلحة الوقوف . ليتصل وقت الدعاء ولا يقطعها بالنزول لصلاة العصر مع إمكان ذلك بلا مشقة . فالجمع كذلك ، لأجل امشقة والحاجة أولى . وتقل مثله عن

الشافعي . وأما قوله : إذ هو في صلاة يوم واحد فيدفعه ؛ أن في بعض روايات مسلم ما يفيد التكرار . وهي رواية عبد الله بن شقيق ، وفيها : كنا نجتمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وكذلك عند النسائي : كان يجمع . الحديث ..

انتهى المراد من كتاب الروض النضر شرح مجموع الفقه الكبير للإمام زيد بن علي رضوان الله عليه ..

وفيه لمن تأمل وأنصف الكفاية في أن الجمع مشروع من صاحب الشرع صلى الله عليه وآله وسلم . كيف وقد عل به خبر الأمة ، عبد الله بن العباس رضي الله عنها . وتضافرت الروايات منه ومن غيره على مشروعية الجمع بين الصلاتين من غير عذر ولا سفر ولا مرض ولا مطر . وهذا فيه الإقناع والافتناع لمن يشن الغارات على من جمع بين الصلاتين وزجراً لمن يهلك من جمع . ورداً على من قال أن صلاة من جمع بين الصلاتين غير صحيحة . وهذه مسألة فروعية ، من مسائل الاجتهاد ، وليست أصولية ، حتى تستوجب كفراً أو فسقاً . والرخصة في الجمع لمن عرف أحوال الناس ، وخاصة في البادية ، أولى من عدمها . فبإني قد رأيت في عدة محلات وصلتها ، وصليت في ماجدها ، وخاصة الجمعة ، ويحضر من العلماء من يفتيهم بعدم صحة الصلاة ، إذا جمع المصلي بين الجمعة والعصر ، أو بين الظهر والعصر . فرأيت الكثير من الناس بل الأغلب ، يخرجون من المسجد بعد صلاة الجمعة ، بدون صلاة العصر ثم لا يحضرون المسجد عند صلاة العصر ، ولا يقيمون الصلاة في محل مقيلهم ، بل يتركونها . فالجمع أولى من الترك ، ولا شك في هذا . فقد رأيت أناساً يتركون صلاة العصر ، لأنهم يريدون أن لا يجمعوا بين الظهر والعصر والدين كله يسر . والرخصة في الجمع من اليسر ، الذي أراد . النبي صلى الله عليه وآله وسلم . هذا وعندي أن الصلاة في أول وقتها هي أفضل الأعمال ، وأفضل القرب إلى الله سبحانه وتعالى ، لما ثبت عن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك . غير أن من جمع فلا ينبغي أن نهلكه ، ونقول أنه فاعل كبيرة . فالكبائر هي ماورد الوعيد عليها مع الحد ولا نقول أنه عاص بفعله . وقد ثبت عن المشرع صلى الله عليه وآله وسلم الجمع كما يراه المطلع فيما سلف من هذه الأدلة . وهل يمكن أن يتصور الإنسان أو يعتقد ، أن من توجه إلى الله سبحانه وتعالى ، بالعبادة التي هي أعظم العبادات ، وهي الصلاة ، نقول إنه عاص . أستغفر الله ، فالصلاة هي الصلة بين العبد وربّه . نسأل الله التوفيق ..

وإليك أيها المطلع الرسالة الثانية المسماة دليل المشرقين والمغربين مبدوءة بترجمة المؤلف رحمه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسالة الثانية

هذه الرسالة الموسومة

بشمس المشرقين والمغربين في دليل الجمع بين الصلاتين

تأليف السيد الهمام

وزينة الآل الكرام عماد الإسلام

يحيى بن عبد الله بن زيد بن عثمان بن علي الوزير

جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً

ونفع بعلمه آمين

كان نقلها من نسخة قال فيها كاتبها في خاتمتها ما لفظه

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الوالد العلامة

يحيى بن عبد الله عثمان الوزير

ترجم له المؤرخ البيهقي الكبير الوالد العلامة محمد بن زبارة . رحمه الله .

قال : السيد العلامة يحيى بن عبد الله بن زيد بن عثمان بن علي بن محمد بن عبد الإله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن صارم الدين بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الهادي بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن محمد العفيف بن الإمام المفضل الكبير بن عبد الله الملقب بالحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف بن يحيى بن أحمد بن الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم أجمعين ..

أخذ عن السيد العلامة الحسين بن يوسف بن الحسين زبارة واستجاز منه وأخذ عن غيره من علماء عصره .. وأخذ عنه ، الإمام محمد بن عبد الله الوزير . واستجاز منه في رجب سنة ١٢٤٩ هـ إجازة عامة . وكان صاحب الترجمة عالماً عاملاً تقياً فاضلاً . ووفاته سنة ١٢٥٠ هـ . رحمه الله تعالى وإيانا والمؤمنين آمين ..

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أمر في الدين بالاجتماع ، ونهى عن التفرق والابتداع فقال عز من قائل : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴾ ^(١) ، وقال : ﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم ﴾ ^(٢)

نحمده على التّراء والصّراء والشّدّة والرّخاء . ونشكره إذ أرسل رسله مبشرين ومنذرين ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ ^(٣) . وخصنا بأعظمهم قدراً ، وأجلهم خطراً ، وأرفعهم منزلة لديه ، وأكثرهم حبّاً إليه . فقال فيه تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين ﴾ ^(٤) .

وبعنه بالحنيفية السمحة ، وأنزل عليه ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ ^(٥) . خاتم رسله ، وسيّد أوليائه ، محمد ، المجتبي من عدنان ، المرسل إلى كافة الإنس والجان . الذي بصر به من العماية ، وأرشد به من الغواية . الدّال على

(١) الآية عدد - ١٠٢ - من سورة آل عمران - تمام الآية - ﴿ واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فأثف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً . وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها . كذلك يبيّن الله لكم الآيات لعلكم تتدون ﴾ .

(٢) الآية عدد - ١٠٥ - من سورة آل عمران .

(٣) الآية عدد - ١٦٥ - من سورة النساء - وأول الآية - ﴿ رسلنا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً ﴾ .

(٤) الآية عدد - ٠ - من سورة الأنبياء .

(٥) الآية عدد - ٧٨ - من سورة الحج ، أول الآية ﴿ وساهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ .

الفرقة الناجية ، بقوله عند انتهاء أجله : إني تارك فيكم ما إن تمسكن به لن تضلوا من بعدي ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، إنها لن يفترقا حتى يردا عليّ الخوض ، أهل بيتي كسفينة نوح ، من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق وهو ، صلى الله عليه صلاة أبدية غير منفصلة ، وعلى أخيه الأورع ، إمام البررة ، وقاتل الكفرة . وعلى ولديه السيدين ، الشهيدين ، الإمامين ، سيدي شباب أهل الجنة والناس أجمعين . وعلى سيدة النساء ، وخامسة أهل الكساء ، وعلى آله أئمة الهدى ، ومصابيح الهدى ، الذين من تمسك بهم اهتدى ، ومن تركهم ضل واعتدى ، وعلى أشياعهم المحبين الكائنين معهم إلى يوم الدين . فالمرء مع من أحب . قال إبراهيم الخليل : صلى الله عليه وآله . ومن تبعني فإنه مني .

وبعد ، فإن بعض حمة العلم الشريف سألني عن أدلة أوقات الصلاة . وإن بعض حمة العلم ، اعترض على قول أئمة أهل البيت عليهم السلام في الجمع بين الصلاتين . وإنه تشدق بلسانه وقلبه ، على الأئمة . سادات الأنام والأئمة . وقدح فيهم بما لا يليق . وأظهر في مقاله أنه من أهل التحقيق . وأن ليس لأهل المذهب في أدلتهم مجال ولا مذهب . وليس دأب العلماء أهل العرفان التشدق بالكلام . الذي هو أشد من وقع الحسام . بل الإنصاف أن يذكر ترجيحه . ويكف لسانه . فهو سبع قتال . لأن خصمه يقول فيه من الذم أكثر مما قال . ويفتح للناس باب التفرق في الدين . وألقى العداوة بين المسلمين . وقد تركنا ذكر كلامه ورددناه عليه . ولسان أهل البيت عليهم السلام . يقول :

إذا سبّ قدري ناقص القدر جاهل فليس له إلا السكوت جواب إلا بعضاً بما لا بد من ذكره . ليعلم المطلع ، ما يلزمه في قوله ، الذي جعله دليلاً على التكفير ، وإرجاع ما أرواده عليه فلا يحق المكر السيئ إلا بأهله ، ومن حفر حفرة تردى فيها .

يا حافر الحفرة أقصر فكم من حافر وقع في حفرة

ومن الله نستمد الإعانة . والتوفيق إلى واضح الطريق ...

فنحن ، سنذكر في هذا ، ما ذكره علماء الحديث . أهل الصحاح . لأن
المعتز معتمد على كتبهم ، وروايتهم ..

ونذكر أولاً ، ما أورده أهل البيت عليهم السلام . قال الإمام الأعظم
والطود الأشم . بحر العلوم الزاخرة . وشمس العترة الطاهرة . شبهه أبيه . علي بن
أبي طالب . أمير المؤمنين في المشرق والمغرب في علمه وزهده ، وشجاعته
وقوته . المهادي يحيى بن الإمام حافظ الإسناد ، الحسين ، المسمى عند أهله ،
بالعالم التقى . ابن الإمام الأعم ، نجم آل رسول الله ، القاسم ، الحافظ للقرآن
والتوراة والزبور والإنجيل . الذي قال : أنا أعلم بتأويلهن كما أعلم بتزييلهن .
فقال في جامع المنتخب : للمهادي عليه السلام : بين لي أوقات الصلاة ، التي
يُصلِّي فيها الصلاة ، فقد أكثر الناس الاختلاف في ذلك . فقال : إن اختلاف
الناس في هذا الذي ذكره لجهلهم . وتقليدكم لعلائهم . وتركهم النظر في
كتاب الله . وتفسير شرح الأخبار ، التي رووها وأجمعوا عليها . فاستنعوا ما قال
علماء أهل بيت رسول الله . وأنا أبين لك ما سألت عنه . والقوة بالله .

من أخبارهم صححوها عن رجالهم الثقات أجمعوا جميعاً ، أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أمني جبريل عليه السلام عند البيت . فصلى بي
الظهر حين زالت الشمس وكانت بقدر الشراك . ثم صلى بي العصر حين كان ظل
كل شيء مثله . ثم صلى بي المغرب حين أفطر الصائم . ثم صلى بي العشاء حين غاب
الشفق الأحمر . ثم صلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم . ثم
جاءني المرة الثانية فصلى بي الظهر حين كان ظل كل شيء مثله . ثم صلى بي العصر
حين صار ظل كل شيء مثليه . ثم صلى بي المغرب حين أفطر الصائم . ثم صلى بي
العشاء في ثلث الليل الأول . ثم صلى بي الفجر فأسفر . ثم التفت إلي جبريل ،

فقال : يا محمد ، هذا وقت الأنبياء من قبلك ، الوقت فيما بين هذين الوقتين .
وروى هذا الحديث من أهل العراق ، أبو بكر بن أبي شيبة وغيره . ورواه
عبد الرزاق عن سفيان الثوري وابن سيرين عن عبد الرحمن بن الحارث . قال :
حدثني حكيم بن حكيم عن نافع بن جبير عن ابن عباس . قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم . الحديث . وقد جاء هذا الحديث من وجوه شتى . لم
نذكرها لثلا يطول الكلام . فروى أهل الحديث ، هذا الحديث ، ولم ينظروا فيه
نظراً شافياً حتى يتبين لهم مواقيت الصلاة . فافهم ما سئلت عنه . وفرغ ذهنك
له . يتبين لك إن شاء الله تعالى ما ذكره من شرح هذا الحديث . لأنه الأصل
المعول عليه . وأعلم . وفقك الله تعالى . أنه لما صح هذا الخبر من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى الظهر في أول يوم حين زالت الشمس . وصلى
العصر وظل كل شيء مثله . ثم صلى من الغد الظهر وظل كل شيء مثله . وصلى
العصر وظل كل شيء مثله . علمنا أنه قد صلى في أول يوم العصر في وقت صلاة
الظهر التي صلاحها من الغد . فأجاز صلى الله عليه وآله وسلم بفعله صلاة الظهر في
وقت العصر . وصلاة العصر في وقت الظهر . لأنه صلى الظهر والعصر وظل كل
شيء مثله . فهذا هو قول أهل البيت عليهم السلام . فالمعترض . إنما اعترض على
جبريل الأمين ، وعلى محمد سيد المرسلين . فما يكون حكم المعترض عليها . قال
إمامنا المهادي عليه السلام : ولم يختلف العلماء في رواية الأثر الصحيح . عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال : « من أدرك من العصر ركعة قبل أن
تغرب الشمس فقد أدركها . ومن أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس
فقد أدركها » . روى هذا من العراقيين ابن أبي شيبة وغيره . ومن أهل اليمن .
عبد الرزاق اليماني . عن معمر . عن الزهري . عن أبي سلمة . عن أبي هريرة . أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال : « من أدرك من العصر ركعة قبل أن
تغرب الشمس فقد أدركها » . وروى هذا الخبر . عبد الرزاق . عن سفيان

الثوري . عن الأعشى . عن ذكوان عن أبي هريرة . يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها » . فوجب أنه في وقت منها لم يفت الوقت فافهم ذلك .

قال المعترض : إن هذا الحديث رخصة للناسي والنائم . وما علم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في محل البيان . وأنه كان سيقول : وهذا للناسي والنائم . فأراد المعترض ، أن يكون في مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . محل البيان . وأن يشرع لأمة النبي غير ما شرع لهم . فهل يتبع ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو يتبع ما قاله المعترض .

قال إمامنا الهادي عليه السلام : وفي ذلك ما رواه عبد الرزاق البجلي عن ابن جريج قال : كان يقول « لا يفوت الظهر والعصر حتى الليل . ولا يفوت المغرب والعشاء حتى الفجر . ولا يفوت الصبح حتى تطلع الشمس » . وروى عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريج يقول « مثلما يقول طاووس » . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج . قال : قلت لعطاء . أكان يقول ابن عباس : صلاة العشاء غيباً بينك وبين شطر الليل الأول فما ورى ذلك تفريط . والمغرب على نحو ذلك . قال : لا تفريط لها حتى شطر الليل . والدليل على صحة هذا القول وبيانه : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، في المدينة من غير سفر ولا خوف ولا مطر » . من ذلك . ما روى أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي . قال : حدثنا معاوية عن الأعشى عن حبيب بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، بالمدينة من غير خوف ولا مطر » . قال قيل لآل ابن عباس ما أراد بذلك ؟ قال : لئلا يخرج أمته ^(١) . ورواه مالك بن أنس عن الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .

(١) في نسخة ولم تراه فعل ذلك . قال : أراد أن لا يخرج أمته .

قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر بالمدينة من غير سفر ولا خوف . قال : قلت لابن عباس . ولم تراه فعل ذلك . قال : أراد أن لا يخرج أمته . وروى عبد الرزاق عن داود بن قيس عن صالح مولى التوأمة أنه سمع ابن عباس يقول : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء في المدينة من غير سفر ولا مطر » . قال : قلت لابن عباس . لم تراه فعل ذلك . قال : أراد التوسعة على أمته . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمر بن شعيب . قال : قال عبد الله بن عمر : جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غير مسافر بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . فقال رجل لابن عمر : لم ترا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك . قال : لئلا يخرج أمته إن جمَعَ رجل . وروى عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن معمر بن عمرو بن دينار . أن أبا الشعثاء أخبره أن ابن عباس رضي الله عنه . أخبره . قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمانياً جمعاً^(٢) ، وسبعاً جمعاً^(٣) بالمدينة . قلت : يعني ثمانية أيام وسبعة أيام .

انتهى كلام الهادي عليه السلام في جمع الصلاتين في غير خوف ولا مطر ولا سفر .

وسنورد كلام الهادي عليه السلام في أثناء هذا في الجمع في السفر . ولكن هذا الذي ذكرناه في الجمع لغیر عذر ربما لا يشكره المعترض .. وقال في أمالي أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام : حدثنا محمد بن منصور . قال : حدثنا محمد بن خليل عن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس . قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر

(٢) في نسخة جيماً .

(٣) في نسخة جيماً .

والعصر من غير خوف ولا مطر . قال ابن عباس : أراد التوسعة لأتمته . وقال حدثنا محمد بن منصور قال : حدثنا أحمد بن يحيى عن محمد بن الحسين الحضرمي . قال : حدثنا الهذيل بن إسحاق عن أبي جحيفة . قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة من غير خوف ولا مطر بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء » . وحدثنا محمد بن منصور قال : حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب عن حفص عن الأعشى عن سعيد^(١) قال : « شهدت عبد الله بن عباس خطب على المنبر فبدأ بالخطبة ثم نزل فجمع بين الظهر والعصر » . وقال أبو العباس الحسيني عليه السلام في كتاب النصوص : قال حدثنا أبو نصر الضبي . قال حدثنا محمد بن عيسى العبدى عن أبي جميلة عن أبي خالد وخليفة بن حسان ومحمد بن سلمة^(٢) قالوا : كنا نعلي خلف زيد بن علي عليه السلام . فيغسل بالفجر ويتعجل^(٣) بالظهر والعصر . ويؤخر المغرب ويعجل العشاء . ويجهز بسم الله الرحمن الرحيم في السورتين جميعاً^(٤) ويقول هذا والله ديني ودين آبائي فمن رغب عنه فقد رغب عن أمر الله تعالى ، وقوله . العشاء بفتح العين . يقدم العشاء قبل المغرب . للحديث الذي سيأتي في هذا إن شاء الله تعالى . انتهى ..

وفي هذا لمن أنصف كفاية . وسنذكر في هذا من كتب أهل الحديث المعتمد عليهم المعارض . ليظهر لأهل مذهب أهل البيت عليهم السلام . أنهم على الحق ثابتون . وعليه قائمون . وإن المعارض برقه خلب . وأن ليس له في الحق مذهب ..

روى . مالك . والبخاري . ومسلم . وأبو داود . والترمذي . والنسائي :

(١) عن شقيق نسجه .

(٢) نسجه وعجل .

(٣) وجهر ولا يجهر بسم الله نسجه

« أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر جمعاً^(٥) ، والمغرب والعشاء جمعاً^(٦) ، من غير خوف ولا سفر . فهذا كما ترى . فبأي حديث بعده يؤمنون .

وأخرج سراج الدين . في تحفة المحتاج . عن ابن عباس رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . وقال : متفق عليه . يعني اتفق عليه . البخاري . ومسلم . وفي رواية لها . قيل لابن عباس ولم فعل ذلك . قال : لثلا يخرج أمته . وفي رواية له : جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر . قيل لابن عباس : ما أراد بذلك . قال : أراد أن لا يخرج أمته . وقال البيهقي : من غير خوف ولا مطر . رواها حبيب بن ثابت . وقال جمهور الرواة : من غير خوف ولا سفر . فانظر إلى قول جمهور الرواة . ويريد المعترض أن يجعل ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هباءً منثوراً .

وقال ابن حجر في التلخيص : ولهذا الخبر ألفاظ . منها : لمسلم : جمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر . وفي رواية للطبراني : أنه جمع في المدينة من غير علة . قيل له ما أراد بذلك . قال : التوسيع على أمته . وفي مختصر شرح ابن دقيق العيد على العمدة ، ما لفظه : في لفظ لابن عباس قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر . وقال : أراد أن لا يخرج أمته . وقد روى هذا الحديث . مسلم . وأبو داود . والترمذي . والنسائي . وأحمد بن حنبل . وفي جمع الزوائد مرفوعاً زياده في هذا الخبر . قال : « أردت أن لا أخرج

(٥) نسخه جيداً .

(٦) نسخه جيداً .

أُمِّي « أو ما هذا معناه . وفيه أيضاً عن عبد الله بن مسعود . قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الأولى والعصر والمغرب والعشاء . فقيل له : لم صنعت هذا . قال : لكي لأخرج أُمِّي » ^(١) . وقال : رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه عن أبي هريرة . قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصلاتين بالمدينة من غير خوف . وقال : رواه البزار . وأخرج البخاري . ومسلم . ومالك . وأبو داود . والترمذي . عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء . ولا تعجل حتى تفرغ منه » .

وأخرج البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا قدم العشاء فابدؤوا به قبل صلاة المغرب ولا تعجلوه من عشاكم » . وأخرج البخاري ، ومسلم ، عن عائشة قالت : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدؤوا بالعشاء » . فعرفت من هذا ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بتأخير صلاة المغرب عن وقتها . فهو كما ذهب إليه أهل البيت عليهم السلام في اتساع الأوقات . وروي في جامع الأصول لابن الأثير . قال أسعد بن أبي حنيفة : « صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر . فقلت : يا عم . ما هذه صلاة التي صليت . قال : العصر وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي كنا نصلّيها معه » . أخرجه البخاري ومسلم وقال فيه : وأخرجه النسائي . وله في أخرى عن ابن سلمة . قال : « صلينا في زمن عمر بن عبد العزيز . ثم انصرفنا إلى أنس بن مالك . فوجدناه يصلي ، فلما انصرف قال لنا : صليتم . قلنا : صلينا الظهر . قال : اني صليت العصر . فقالوا له : عجبت . فقال : إنما أصلي كما رايت أصحابي ^(١) نسخه . لكي لأخرج على أُمِّي .

يصلون . فانظر إلى قوله . أولاً إنها صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي كنا نصلي معه . وهذا هو الجمع بعينه بين الصلاتين . وثانياً قال : « إنما أصلي كما رأيتم أصحابي يصلون » يريد من عرف من صحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا هو الجمع بين الصلاتين بعينه وإن أصحابه كانت صلاتهم كذلك . فما بعد الحق إلا الضلال فأنتي تؤفكون . وأخرج مالك . عن القاسم بن محمد . قال : « ما أدركت الناس إلا يصلون الظهر بعثي يريد بعد العصر » . فعرفت فيما ذكر جميعاً . أن الحديث الأول . قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنتي جبريل عليه السلام » . وصلى جبريل عليه السلام والنبي صلى الله عليه وآله وسلم العصر اليوم الأول وظل الشيء مثله . ثم صلى به الظهر ثاني يوم وظل الشيء مثله لتقديم لتوسيع الأوقات . ثم أظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر مدته بياناً واضحاً ليس فيه التباس على أحد . لأنه في محل البيان . فصلى بأصحابه في المدينة بالجمع بين الصلاتين من غير خوف ولا سفر ولا مطر . ثم قال : « لئلا أخرج أمي » . في بعض الأحاديث المتقدمة . ثم قوله : « من أدرك ركعة من صلاة العصر فقد أدركها » . ومن أدرك من الفجر ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدركها » . ثم قوله : « إذا حضرت الصلاة والعشاء فقدموا العشاء » حسباً تقدم من الأحاديث الصحيحة .

عرفت بهذا أن الأوقات للصلاة تسعة . وأن الجمع بين الصلاتين صحيح . وعرفت أن المعترض . لا يخلو . إما أن يكون جاهلاً لهذه الأحاديث فهو معذور بجهله . فما عصى الله بأكثر من الجهل . أو أنه عرفها وتركها لما اشتلت على مذهب أهل البيت عليهم السلام . وصاح . يا الله والمسلمين من هؤلاء الذين لم يعتمدوا على ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . واعتمدوا على قول الذي هو مخالف لذلك . لقد أتوا من القول منكراً وزوراً . وأراد أن يرحب أهل البيت وشيعتهم بقوله . ولسان حاله . كما قال عمرو بن معدي كرب . « اسمع إنما

أنت محدث . فأجاب عليه المستمع . إنك لشجاع في الحرب . شجاع في الكذب . . ولم يتكلم كما يتكلم العلماء في الخلاف بينهم وبين خصومهم.. وعمل لنفسه . وما عليه من من اتبع أهل البيت عليهم السلام فليس بكلف بهم . ولكنه بخلافه . والتشدد عليهم ضر نفسه وما ضرهم . فقال في جملة كلامه الذي تكلم به من غير رأسه . ولقد ابتلي أهل زماننا هذا من بين الأزمنة . وديارنا هذه من بين ديار الأرض . يقوم جهلوا الشرع . وشاركوا في بعض فروع الفقه . فوسعوا دائرة الأوقات . وسوغوا للعامة أن يصلوا في غير أوقات الصلاة ، فضلوا وأضلوا .

فانظر إلى كلام هذا . والتبجح ودعوى الفضول ، الذي كأنه ملك من السماء أو نبي من الأنبياء . حتى قال : يقوم جهلوا الشرع . وشاركوا في بعض فروع الفقه . فوسعوا دائرة الأوقات . وسوغوا للعامة ، أن يصلوا في غير أوقات الصلاة . . وجعل الإمام القاسم بن إبراهيم ، عالم أهل الأرض في زمانه . جاهلاً للشرع . وولده الحسين . العالم التقى . وولده يحيى المهادي . جاهلاً للشرع . وأولاده بحور العلوم الزاهرة . ومن تبعهم . والإمام المهدي أحمد بن يحيى . جاهلاً للشرع . شاركوا . على قوله . في بعض الفروع فهل يقول هذه المقالة . ذوعقل . وهل قوله إلا قول مجنون زائل العقل . شرب حميا الجهل والسخف والفضول . وهو في نفسه أجهل من دب وأحير من ضب . ولذا قلنا : إنه اعترض على جبريل الأمين . ومحمد سيد المرسلين الذي لا ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحي يوحى .

وقد عرفت أيها المطلع على ما أوردناه من الأحاديث الصحيحة . عن سيد الأولين والآخرين . ثم يقول : « إنهم ضلوا وأضلوا » . وإذاً . رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جملة من ضل وأضل . لأنه شرع بما أمره الله تعالى . من جمع التقديم والتأخير .. فيا لله وللمسلمين . ما بلي به أهل زماننا . من بين سائر الأزمنة . من هذا المعترض . الذي اعترض وقبح في جانب رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم . إنها لإحدى الكبر . التي لا تبقي ولا تذر . فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الصلاتين . بإجماع علماء المسلمين . ويقول هذا المجترئ . إنه ضلّ وأضل . اللازم له من معنى كلامه . كل مسلم ما يشمله معنى كلامه . وما لزمه في ذلك من الحكم .

ونحن سنورد ما أورده إمامنا المهادي عليه "السلام" . في جمع الصلاة في المطر والسر . ليعرف المطلع ذلك بما يظهر . وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسع في الأوقات لقوله تعالى : ﴿ ما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبينا إبراهيم هو سلك المسلمين ﴾ والصلاة هي أعظم الدين . فما جعل فيها من حرج . ولكن المعترض أراد أن يقلب الآية . ويقول : جعل عليكم في الدين الحرج .

فقال المهادي عليه السلام : روى عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن صنوان بن سليمان . قال : جمع عمر بن الخطاب بين الظهر والعصر في يوم مطير . وروى عبد الرزاق عن معمر عن أبي أيوب عن نافع : أن أهل المدينة كانوا يجتمعون بين المغرب والعشاء في الليلة المطيرة . فيصلون معهم ابن عمر . ولا يعيب عليهم ذلك . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج . قال : أخبرني عطاء أن ابن عباس خرج من أرضه من حين أفطر الصائم يريد المدينة فلم يصل المغرب حتى جاء الحجة من الظهران . فجمع بينها وبين العشاء . ويقال له : الصلاة . فيقول : سيروا عنكم . وروى عبد الرزاق عن معمر . قال : سمعت أن الصلاة جمعت لقوله تعالى : ﴿ أمّ الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ﴾ والمغرب والعشاء . قلت : قد ذكر إمامنا القاسم بن إبراهيم عليه السلام . في كتاب الصلاة . ما لفظه : فأمره تعالى بالصلاة من دلوك الشمس إلى غسق الليل . ودلوك الشمس هو الميل والزوال . وغسق . فهو السواد والإظلام . وهو الآخر . والطرف الأول فهو الفجر . في هذين الوقتين : وما فرص فيها من الصلاة بين وما يقول سبحانه وتعالى : ﴿ أمّ الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن

الحسنات يذهبن السيئات .. ﴿ فجعل سبحانه طرف النهار الأول كله وقتاً للفجر . وجعل الطرف الآخر كله وقتاً للظهر والعصر وجعل زلف الليل كله جميعاً وقتاً للمغرب والعشاء معاً . فبين أوقات الصلاة لمن فرض عليه بياناً لاشبهة فيه . ولا لبس فيه . فوقت الظهر والعصر جميعاً لمن أراد أن يفردهما أو يجمعهما معاً . من دلوك الشمس إلى غروبها . حتى قال : وقت المغرب والعشاء . الليل كله . وزلف الليل . فأول الليل وآخره كل ذلك وقتاً لهما جميعاً . من شاء أفردهما ومن شاء جمعهما معاً . ووقت الفجر . أجمع حتى يظهر قرن الشمس . فهذه أوقات الصلاة . وما بينها من الأوقات . لا ما قال به من لم نصف ضعفه . قال عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي . الكامل . الذي اقتدى به مالك البُصحي . في إسبال اليدين في الصلاة . قال ابن مالك : « رأيت من يقتدى به عبد الله بن الحسن . لا يفعل ذلك . ذكر هذا صاحب منهج السالك إلى أوضح المسالك . فقال عبد الله بن الحسن عليه السلام : « ما عندي أول الوقت وآخره إلا سواء » لما جاء عن النبي المختار صلى الله عليه وآله وسلم . وقال سبحانه وتعالى رحمة للمؤمنين : ﴿ .. ما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين .. ﴾ والخرج من كل أمر من الأمور هو الضيق والعسر في الأمور هو التلبس والأعواق . وذكر القاسم عليه السلام . أحاديث الجمع بين الصلاتين من غير خوف ولا سفر . وقال الهادي عليه السلام : « رواه عبد الرزاق عن إبراهيم عن يزيد عن ابن الزبير عن جابر » أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غربت الشمس وهو برف فلم يصل المغرب حتى دخل مكة » . وذكره الحجاج بن أرطاة عن ابن الزبير . فكلمنا شرحناه وذكرناه من الأخبار ، برواية الثقات ، يدل على ما قلناه من أوقات الصلاة . وإن ما جعلنا في هذا الباب هذه الأخبار من رجال العامة ، لئلا يحتجوا فيه بحجة . فقطعنا حجمهم بقوله ثقاتهم . فافهم ذلك .

قال في أمالي أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليهم السلام : حدثنا محمد بن منصور قال حدثنا محمد بن جميل عن أبي يحيى عن الأجلح عن ابن الزبير عن جابر . قال : « غابت الشمس وغن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقال له سرف . بيننا وبين مكة ثمانية أميال أو عشرة أميال . فأخّر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب حتى صلاها بمكة » . حدثنا محمد بن منصور قال حدثنا محمد بن جميل عن أبي حمزة عن جعفر عن أبيه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما . وصلى المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين لم يسبح بينهما » . لم يصل الركعتين . حدثنا محمد بن منصور حدثنا محمد بن حكيم قال حدثنا قتيبة أبو رجاء البلخي عن ليث بن سعيد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن ترتفع الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصلّيها جميعاً . وإذا ارتحل بعد أن ترتفع الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً . وكان إذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلّى مع المغرب . حدثنا محمد بن منصور قال حدثنا علي بن حكيم عن عبد الله بن رجاء المكي عن عثمان بن الأسود عن محمد بن زيد . قال : « كنا مع مجاهد في سفر . فصلّى بنا الظهر حين زالت الشمس ثم التفت إلينا فقال : هل لكم في الأخرى . قلنا : نعم . فصلّى بنا العصر » .

فهذه الأخبار الصحيحة . والأحاديث النبوية الصريحة . دليل أهل البيت عليهم السلام . ليعرف أهل مذهبهم . إثم على الحق المبين . الذي جاء عن سيد المرسلين .

ويؤيد ما ذكرناه ، ومن كتب أهل البيت جمعناه ، ما أورده أهل الصحاح عن اصحابهم . ففي جمع الزوائد عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقام بخيبر ستة أشهر يصلي الظهر والعصر جميعاً والمغرب

والعشاء جميعاً » . قال : رواه الطبراني في الأوسط . وأخرج البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، عن أبي ذر رضي الله عنه قال : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فأراد المؤذن أن يؤذن للظهر . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أبرد . حتى تسرينا في التلؤلؤ . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن شدة الحر من فيح جهنم . فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة » .

وأخرج النسائي عن أنس . قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان الحر أبرد بالصلاة وإذا كان البرد عجل . فهذه الأحاديث عن صاحب الشريعة الفراء الرفيعة اقتضت التسهيل منه لأمته . بما علمه الله تعالى . ولم يعسر . كما أراد المعترض . وأخرج مالك ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها » . فهل يتبع كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أم يتبع كلام المعترض . فاعتبروا يا أولي الأبصار .

وليعلم كل مطلع على مارفته في هذه الوريقات أن باعي في هذا الميدان قصير ، وأني عالم من نفسي بالعجز والتقصير ، وأني لست من علماء هذا الشأن ، ولا من فرسان هذا الميدان ، لكنني لم أجِد من الأصحاب من يتصدر للمعترض في الجواب فتصديت لذلك من غير إحسان ولا إعجاب . ومن عدم الماء تيم بالتراب . لأنه يجب على من عنده علم وعرفان أن يذب على عرض آل محمد بالقلم واللسان لأنهم يؤسسون عليهم على ما جاء عن سيد المرسلين ، صلى الله عليه وآله وسلم . فظن المعترض أن قد خلت الديار . والأمر كذلك . قد خلت ثم خلت ثم خلت . ولكن كما قيل فلله أوسّ آخرون وخزرج .

ولعل المعترض اعتمد كلام الترمذي ، بأن الأمة أجمعت على خلاف حديث ابن عباس رضي الله عنه . ونحن نقول للترمذي : من هي الأمة التي أجمعت على

قولك هذا ، فأهل البيت عليهم السلام ، هم سادات الأمة . وكيف يصح الإجماع ولم يجمع أهل البيت معهم ، فهل يسمى إجماع . وقد نقلنا ماتقدم من كلام الصحابة والتابعين وأهل البيت عليهم السلام ، ما قد ذكرنا . وكيف يكون إجماع في الإسلام على خلاف قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفعله . هل يصح الإجماع . فقد قرر أهل الأصول أن الإجماع لا يكون مخالفاً للنصوص النبوية ، التي رواها عن المصطفى علماء الإسلام ، قالوا : لئلا يكون كإجماع اليهود الذين ادعوا ، أن موسى عليه السلام أوصى إليهم أن لا يتبعوا نبينا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ، لأنه خلاف ما في التوراة .

فهذه دعوى الإجماع من الترمذي من هذا القبيل . والله المستعان . وأن الترمذي عنده أن آل محمد عليهم السلام ، لم يكونوا من الأمة . وأنهم خرجوا وجدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلي وصيه من خلف السد المسدود . وقد قال قائل أهل البيت عليهم السلام :

تعالى أهل ملتنا علينا كأن خروجنا من خلف ردم

وقال قائلهم :

وإن أمتنا أبدت عداوتنا إذ خصنا من عطاء الله تفضيل
إذا ذكرنا بفضل أو بعارفة صاروا كأنهم من غيظهم حول

وقال قائلهم :

شر من الأعدا اعتداء وما أذنبت ذنباً غير خوف المعاد
أمنت بالله ولم يؤمنوا فكان زادي عندهم شر زاد

فالظاهر من كلام الترمذي ، إن سح عنه ، أن الأمر عنده كذلك . وعند الله مجتمع الخصوم . وكيف يكون مخالفة أهل البيت ، وهم مثل سفينة نوح ، التي

من تخلف عنها زَجَّ به في النار . ولعل المعترض قد ينكر هذا الحديث .

ونحن سننقل في هذا بعضاً مما رواه من علماء الحديث ، ليثبت شيعة آل محمد عليه ، ويعرفوا أنهم على الحق . فروى في كتاب تفسير الشريعة لوراد الشريعة قال : وروى مجد الدين في ذخائره . بالإسناد إلى أبي ذر . رحمه الله تعالى . قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه . من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق . ومثل باب حطة لبني إسرائيل » . قال : أخرجه الحاكم من وجهين عن أبي إسحاق . هذا لفظ أحدهما ، ولفظ الآخر : « ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح » . وذكره ، دون قوله مثل باب حطة . قال : وكذا عند أبي يعلى في مسنده . قال : وأخرجه الطبراني في الصغير والأوسط من طريق الأعشى عن أبي إسحاق . ورواه في الأوسط أيضاً من طريق الحسن بن عمرو الفقيهي ^(١) ، وأبو نعيم عن أبي إسحاق ، ومن طريق سماك بن حرب عن حبشي . قال : وأخرجه أبو يعلى أيضاً من حديث أبي الطفيل عن أبي ذر . بلفظ : « إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق . وإن مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة » . قال : وأخرجه البزار من طريق سعيد بن المسيب عن أبي ذر . وأخرجه ابن المغازلي . وعن أبي الصهباء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنها قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق » . قال : أخرجه الطبراني وأبو نعيم في الحلية والبزار وغيرهم والفقهاء ابن المغازلي في المناقب . إلا أنه قال : « ومن تأخر عنها هلك » . وعن عبد الله بن الزبير : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مثلي أهل بيتي كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تركها غرق » . قال : ورواه البزار عن أبي سعيد الخدري . قال سمعت رسول الله

(١) الفقيهي نسخه .

صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إنما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة لبني إسرائيل من دخله غفر له » . قال : رواه الطبراني في الصغير والأوسط ، وفي النهاية لابن الأثير وفي جامع الأصول : « مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من تخلف عنها زجّ به في النار » . وقد روى هذا الحديث من طرق : أبي ذر ، وابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي الطفيل ، وعبد الله بن الزبير ، وعن أمير المؤمنين علي صلوات الله على محمد وعليه وآله وسلم . أيضاً . وغيرهم . تركنا ذكر ذلك للاختصار . أكثره بالأسانيد . وبعضه مخرجاً من كتب الحديث . فليثق المتبع لأهل البيت عليهم السلام . لينجو يوم القيامة . وهذا حين الانتهاء . فما في متن الأزهار في الأوقات فهو الصحيح الذي لا معدل عنه . اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولأهل بيته ولأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين .

وأما السؤال الثاني ، عن دليل قول الإمام المهدي عليه السلام : وعلى ناقص الصلاة والطهارة غير المستحاضة ونحوها التحري إلى آخر الاضطرار . وأن المعارض في جمع الصلاتين اعترض في هذا . وقال بما لا يحسن من عالم ولا دأب حملة العلم أن يقدحوا في جانب خصومهم بما لا ينبغي . بل يتكلم المعارض بدليله . ويعمل لنفسه ولن تبعه . من غير جهل . لأن كلامه يدل على الحسد لآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم والعداوة التي هي الداء العظيم . وقد روى الإمام عبد الله بن حمزة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « نحن الشتم فمن شاء فليشتم . ونحن السم فمن شاء فليسم » . قال المعارض ، بعد إيراد كلام الإمام المهدي عليه السلام : إن هذا رأي قاتل . واجتهاد عن الحق مائل . ودليل عن دليلي العقل وانتقل تناضل . حتى قال : والمصنف ومن قال بقوله عن قبله وبعده ، قد أوجبوا على ناقص الصلاة والطهارة أن يترك الصلاة التي ليس بين

العبد المسلم^(١) وبين الكافر إلا تركها . كما صح بذلك الدليل ، إلى آخر كلامه الذي صرح^(٢) به . فظهر من كلامه ثلاث مسائل . الأولى أنه اجتهد . الثانية أن القائل بذلك أوجب على المسلم ترك الصلاة . الثالثة أن ليس بين العبد وبين الكفر إلا تركها . وهذا يدل على عدم العرفان . وأنه لا يتكلم بذلك ذو عقل رصين . ونحن سنورد ونجيب عليه فيما ذكره . إن شاء الله تعالى . فنقول : الدليل على ذلك ، ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى . حدثنا شريك وإبراهيم بن عمر عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي عليه السلام قال : « اطلب الماء حتى يكون آخر الوقت . فإن لم تجد ماءً فتميم وصل » . وروى مثل هذا قاضي الشافعية الريمي . في كتابه المعاني البديعة . وقال المؤيد بالله عليه السلام في شرح التجريد : أخبرنا أبو العباس الحسين رضي الله عنه ، قال : أخبرنا محمد بن بدر ، قال : حدثنا محمد بن عبد العزيز قال : حدثنا الحماني ، قال : حدثنا شريك عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي عليه السلام ، في الجنب الذي لا يجد الماء . يتلوم ما بينه وبين آخر الوقت ، فإن وجد الماء ، وإلا تميم وصل . وقال في أمالي أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام : عن إسماعيل بن موسى عن شريك عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي عليه السلام ، قال : « يتلوم الجنب إلى آخر الوقت ، فإن وجد الماء اغتسل وصل ، وإن لم يجد تميم وصل . فإذا وجد الماء اغتسل ولم يعد » . وقال المؤيد بالله عليه السلام : وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، وعطاء ، ذكر ذلك ابن أبي شيبة . فهو لأربعة من التابعين قالوا بذلك . والحارث . قال الذهبي هو من كبار علماء التابعين . والحسن البصري . وابن سيرين . وعطاء . وهو قول الإمام القاسم بن إبراهيم نجم آل الرسول . وقول الإمام الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي

(١) في نسخه . ليس بين العبد وبين الكافر .

(٢) في نسخه . الذي صح به .

عليهم السلام . وقول محمد بن منصور . عالم الشيعة . وقد قتل صاحب العوام
قول محمد بن منصور في هذا الحسن بن يحيى ، في ذكر علمه واجتهاده ، وأنه فين
اتفق على علمه علماء الفرق أو بمعناه .

وهو قول إمامنا المهادي أمير المؤمنين وإمام المتقين ، يحيى بن الحسين بن
القاسم بن إبراهيم عليهم السلام . وقول من اتبعه من أئمة أهل البيت
عليهم السلام . وهو قول إمامنا علي بن أبي طالب . أمير المؤمنين . وسيد
الوصيين . صلى الله عليه وآله وسلم . وعند قدماء أئمتنا ومن تبعهم أن قوله
حجة . يعتمد عليه . لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « علي مع القرآن
والقرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض » . أخرجه الطبراني في
الأوسط . والحاكم في المستدرک . عن أم سلمة رضي الله عنها . وعن عائشة
رضي الله عنها . وغيرها . فإن كان لامسرح له في الاجتهاد . فهو مرفوع حسبما
قرر ذلك أهل الأصول . وإن كان له مسرح في الاجتهاد . فقول أمير المؤمنين هو
الحق . وقوله دليل أهل المذهب الشريف . روى في شرح المحيط بالإمامة عن
ابن عباس رضي الله عنه : إذا بلغنا عن علي القول . أو أئمتنا به الثقة . فإننا
لانتجأوزه . أي لا نخالفه . وروى هذا ابن عبد البر في الاستيعاب في ترجمة
أمير المؤمنين علي صلوات الله عليه .

قال في العوام والقوام ، في بعض مسائل الإجماع : وإنه مذهب
أمير المؤمنين علي صلوات الله عليه . فظهر أن ذلك مذهب إمام الأئمة . وأفضل
الأئمة . وكفى به عليه السلام حجة ، لمن أراد الهدى . وعصمة لمن خاف الردى .
انتهى كلامه .

وقال في العوام ، في علي عليه السلام : اختص من بين العرابة والصحابة ،
بالعلم الذي لم يمانل فيه ، ولم يشارك . ولم يشابه فيه ، ولم يقارب بحيث أنه لم

يعلم بعد الأنبياء عليهم السلام نظيره ، في علمه الذي حير العقول ، وأسكت الناطقين . فما كأنه نشأ في جزيرة العرب العرباء . ولا كأنه إلا ملك نزل من السماء .. انتهى .

فعرفت أيها الجاهل ، أن قدماء أهل البيت ومن قال بقولهم واتبع طريقهم ، لا يخالفون ما جاء عن علي عليه السلام وصح عنه . وأنه يجب اتباعه ، لما جاء فيه من الأحاديث الصحيحة ولعصته . وعرفت من هذا . أن دليل أهل المذهب ، معمر أركانته ، ظاهر شاره .

فدع لي علماً والأئمة بعده . وأنت من الباقيين في أوسع الحلّ
فنحن لابن أبي عمير خالف مذهبنا . ولا نعتمد على قوله . لأن قوله يخالف
لعلي عليه السلام .

قال المعارض رداً على قول الإمام المهدي أحمد بن يحيى عليه السلام : إن هذا رأي قاتل . واجتهاد عن الحق مائل . ودليل عن دليل العقل والنقل عاطل إلى آخر كلامه .. فأما قوله : اجتهاد عن الحق مائل : فهو دليل لنا عليه ، أن ليس للمعارض معرفة . وأنه عن حلة العلم مخلص الصفة ، لأن الإمام المهدي عليه السلام ، اتبع الدليل العلوي ، فأين الاجتهاد من اتباع الدليل . فقوله دليل لنا عليه . إنه تكلم في الفروع عن جهل مركب . وقد صرح الإمام المهدي عليه السلام ، في المحرر ، وقال : « هو توقيف » . ولكن المعارض الظاهر عليه أنه لم يعرف البحر . ولما اطلع صاحب العوام والقوام في آخر مدنه على البحر الزخار وكملت له مطالعته ، قال في البحر ومصنفه شعراً :

غرق الضلال يبحرك الزخار	فبافخر على الأقران أي فبخار
أوتيت من بين الأئمة آية	تبقى مع القرآن في الأعمار
لم يؤتها بعد النبي خليفة	كلا ولا خبر من الأبحار

بهرت فلم يسطع عدوك ردها شهدت بأنك بعد جدك أحمد
 ولقد أصيب معاندوك مصيبة فاسلم وقتل موتوا بغيظكم أسأ
 لا عيب لي إلا تمام فضائلي هذا كتاب البحر فارعوا سمعكم
 هيهات لا يأتى الزمان بمثله بخ هذا الملك لا من ملكه
 شأن بينهما فهذا وارث

نقلنا هذه الأبيات للإمام الحجة محمد بن إبراهيم صاحب العواصم في مدح
 الإمام المهدي عالم أبناء الفواطم . لأن المعترض ، الجاهل المركب ^(١) قال : ولقد
 ابتلي أهل زمانه من بين الأزمنة . ودياره من بين ديار الأرض . بقوم جهلوا
 الشرع وشاركوا في بعض فروع الفقه . وقال في الإمام المهدي عليه السلام رأي
 قاتل . وقول عاطل . وهذا صاحب العواصم . الذي قال فيه العلماء : أحاط
 بالعلم من خلفه وأمامه . يقول : غرق الضلال بيحرك الزخار . فافرق أيها
 العارف بين القولين . من الجاهل المركب . ومن العالم العارف . ولعل صاحب
 العواصم قدس الله روحه ونور ضريحه ، استشعر في خاطره ، أن لا بد من
 ما يعترض الإمام المهدي في الزمان معترض . فقال في أبياته المذكورة أولاً :

ولقد أصيب معاندوك مصيبة مافوقها إلا عذاب النار
 فجعل هذا البيت ^(٢) مرهاً ، يطرح على قلب كل معترض . وهو دواء شاف
 كافه . فأما قوله إنه اجتهد ، فقد تقدم جوابه بأنه نص . وأما قوله : أوجب

(١) في نسخه . جاهل جبل مركب .

(٢) في نسخه . فجعل هذه الأبيات .

على ناقص الصلاة أو الطهارة ترك الصلاة مما قبله وبعده . فالتبلي في إيجاب ترك الصلاة على المسلم الذي هو ناقص الصلاة أو الطهارة . شملت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه وسلامه . والتابعين المذكورين أولاً . ومن قال بذلك من أئمة أهل البيت عليهم السلام .. ومن أوجب على مسلم ترك الصلاة ما يكون حكمة . هل يكون فاسقاً أم كافراً .. فانظر إلى أين تاه قوله . فتردى به من شاق . ولكن ، لعله والله أعلم ، أراد أن يقنع في ذم أمير المؤمنين علي صلوات الله عليه . فإننا نقول : لا يظهر الذم والسب إلا من لازمه . كما فعل في منهاج السنة - ابن تيمية .

. وأما قوله في الحديث في تارك الصلاة ، فلا يكون التكفير والتفسيق إلا بالدليل القطعي . وهذا دليل ظني ، وإن كان قطعياً . فهو^(٢) إما كفر نعمة ، أو كفر جحdan أو تغليظ وتشديد . فقد تأول العلماء ذلك . كما ذكر ذلك البخاري والشافعي . وهذا إنما هو بيان لما قاله أهل العلم في لفظ الكفر . وأما ما نحن بصدده فليس هو من هذا القبيل ، لأن الدليل قائم لنا كما تقدم في أحاديث الجمع . ولقول أمير المؤمنين في هذا ، فهو خارج عن احتجاج المعارض

فبين الصقر والعقبان بونٌ يُمَيِّزُهُ عَمَّا كَالاتِقَاد

إنما هو خلط الغث بالسمين . والمخشَب^(١) بالدر الثمين . فإن قال المعارض أن الحارث الهمداني رضي الله عنه ، قد تكلم فيه بعض أهل الجرح . قلنا : جرحه له مثل كلامه الذي ارتكبه . فقد وثقه يحيى بن معين ، عالم الجرح والتعديل على تعنته على الشيعة . ووثقه وقوى أمره ، النسائي ، على تعنته في الرجال . وروى عنه . وقال ابن سيرين : « كان من أصحاب ابن مسعود خسة . أدركت منهم

(٢) نسخه منهاجه .

(٣) ظناً .

أربعة . وفاتني الحارث ، وكان أيقظهم ،^(١) . وقد روى له أهل السنن الأربعة . وقال أبو داود : « كان الحارث أفقه الناس . وأفرض الناس . وأحسب الناس . تعلم الفرائض من علي . صلوات الله عليه » . وقال القاضي عياض : ساء الظن ، الشعبي والنخعي في الحارث . لأنه كان يقول : « علي هو الوصي » . وأئمة أهل البيت عليهم السلام أخبر به . فإذا ، لانبالي بقول من قال فيه بمقال . إنما ذلك لتشيعه ومحبة لأمر المؤمنين علي ، عليه السلام . وقد قال الذهبي في الميزان : « الحارث كان من كبار علماء التابعين » . وبهذا أتم الدليل على قول الإمام المهدي في ناقص الصلاة أو الطهارة . وإنه قول علي الوصي . صلى الله عليه وآله وسلم . فما ترى . تتبع قول علي ، أو قول المعارض . أيها يجب الاتباع يامعشر المؤمنين . فاعتبروا يا أولي الأبصار . قال صاحب العواصم في أهل البيت عليهم السلام :

هم باب حطة والفيئة والمهدى	فهميو وهم للظالمين بمرصد
وهم النجوم خير ما يتعبد	وهم الرجوم لكل من لم يعبد
وهم الأمان لكل من تحت السما	وجزاء أحد ودم فتودد
وهم القوم والقرآن فاعرف قدرهم	ثقبلان للتقلين نص محمد
وكفى لهم شرفاً ومجداً باذخاً	شرع الصلاة لهم بكل تشهد
ولهم فضائل لست أحصي عدّها	من رام عد الشهب لم يتعدد

وما ذكرنا هذا من صاحب العواصم والقواصم إلا لأن المخالفين جميعاً لا يخالفون أن صاحب العواصم حجة . وأنه على واضح الحجة أننا نتوجه ، ومن الله نستمد الإعانة والتوفيق ، وهو حينئذ ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله . انتهت رسالة السيد العلامة محيي بن عبد الله عثمان الوزير رحمه الله .

وإليك أيها المطلع الكريم

الرسالة الثالثة

المسماة

قرة العين في الجمع بين الصلاتين

للعامة الدكتور

حامد حسن شاكر

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه ترجمة القاضي العلامة حامد شاكر ، رحمه الله . والتي يبدو من خلالها أن الرسالة الآتية التي ذكرت أنني لم أجده على النسخة التي وصلت إلى يدي اسم مؤلفها ، يبدو أنها للمترجم له . أخذاً من ترجمته الآتي ذكرها ، ومن قول مؤلف الرسالة : « أما شيخني السيد العلامة هاشم بن يحيى الشامي رحمه الله تعالى » إلخ . يؤخذ من هذين الدليلين أن الرسالة له رحمه الله تعالى

ترجم له مؤلف البدر الطالع بصفحة ١٨٨ - جزء أول . كما ترجم له مؤلف نشر العرف بصفحة ٤١٨ - جزء أول .

القاضي العلامة الزاهد انورع المحدث الناسك : حامد بن حسن بن أحمد بن عمود شاكر الصنعاني . نشأ بصنعاء وأخذ عن جماعة من أكابر العلماء ، كالسيد العلامة حسين بن صلاح الأخفش ، والسيد العلامة هاشم بن يحيى الشامي ، والسيد العلامة أحمد بن عبد الرحمن الشامي وغيرهم . وأكب على علم الحديث غاية الإكباب حتى فاق فيه . كان له في الجامع حلقة كبيرة ، يحضرون عليه لسماع وعظه . ولوعظه وقع في القلوب ، لما هو عليه من الزهد والتقشف وعدم الاشتغال بالدنيا . وكتبه مضبوطة غاية الضبط حتى صارت مرجعاً بعد موته . وله مؤلفات دالة على سعة حفظه للحديث وإتقانه لهذا العلم . منها الأنموذج اللطيف في حديث أمر معاذ بالتخفيف . وله شرح لعدة الحصن الحصين . وحاشية على ضوء النهار للعلامة الجلال . وله مؤلف رسالة : قرة العين في الجمع بين الصلاتين . قال مؤلف النشر : « وقد كان طبعها » سنة ١٣٤٨ هـ بالاهرة المصرية في خمس عشرة صفحة . مات رحمه الله فجأة ولعله بصنعاء في سنة ١١٧٣ هجرية تقريباً . رحمه الله وإيانا والمؤمنين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من أهل الإيمان ، وأنعم علينا بنعم يقصر عن حصر عدّها كل لسان . وأشهد أن لا إله إلا الله ذو الآلاء والإحسان وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المختار من ولد عدنان ، المبعوث إلى الإنس والجان . صلى الله وسلم عليه وعلى آله أئمة أهل الإيمان وعلى أصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى آخر الزمان ...

أما بعد ..

فهذه كلمات يسيرة ، في مسألة الجمع بين الصلاتين الشهيرة . أعلم أن الجمع للظهر والعصر في وقت أحدهما ، والمغرب والعشاء كذلك لا يخلو . إما أن يكون لعذر ، فهو جائز عند العترة وغيرهم ، إلا الحنيفة فلم يجوزوه لعذر أبداً ، حتى السفر . لكنه مردود بما سيأتي مع أن شهرته تنفي عن ذكره . ثم اختلف المجوزون للعذر ، في الأعذار التي يجوز عندها الجمع . فقيل : لا يجوز إلا للشك . لجمعه صلى الله عليه وآله وسلم في عرفة ومزدلفة . وقيل : ولعذر السفر . لما صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قصر في أسفاره . وصح أنه كان إذا دخل وقت الظهر وهو نازل صلى الظهر والعصر ثم ركب ، وإن دخل وهو مسافر ، أخر الظهر حتى يصلينها مع العصر . وكذلك المغرب والعشاء . وقيل : ينضم إلى عذر السفر ما سواه في المشقة ، كالمرض والخوف والمرض . وقيل : كل عذر يشق معه التوقيت ، بما يرجع تنفعه على المكلف في دينه أو دنياه . وقد استبدل أهل كل قول بما هو مبسوط في مظانه .

أما إذا كان الجمع لغیر عذر ، فروى جوازہ عبد الله بن الحسن ، وزيد بن

علي ، والصادق ، والناصر ، والحسن بن يحيى بن زيد ، والمتوكل على الله أحمد بن سليمان ، والمنصور بالله عبد الله بن حزة ، والمهدي أحمد بن الحسين ، والمتوكل المطهر بن يحيى ، وولده المهدي محمد . واختاره الناصر الحسن بن علي بن داود ، والمنصور بالله القاسم بن محمد ، وولده المؤيد بالله ، والمفتي ، وابن سيرين ، والنخعي ، وابن المنذر . وحكاه عن غير واحد ، وهو مذهب الإمامية . وقال بعض العلماء : « إن الذي روي عن ابن المنذر إنما هو جواز جمع التأخير » . ونقله السيوطي عن الحافظ ابن حجر ، قال : « وهو الذي اختار » . ومن العلماء من قال بتحريمه . وسيأتي أدلة هذين القولين . ومنها تعرف أدلة سائر الأقوال . وقال المؤيد بالله عليه السلام كما حكاه عنه في الديباج : إنه لا يجوز جمع التقديم إلا للمسافر ، ولا يجب جمع التأخير إلا على المقيم المعذور . ولعله يعني به المقيم . ويجوز لمن عداها جمع التأخير والمشاركة فقط . وقال في كتابه (البلغة) بعد تبين مواقيت الصلاة الاختيارية ، ماصورته : فهذه الأوقات التي يستحب للمختار أن يختارها ولا يعدل عنها . واختلف كلام القاسم والهادي ، ففي بعض كلامهما واستدلها بتسوية الجمع ، وفي بعضها ما يقتضيه النهي والمنع . وللإمام القاسم بن محمد عليه السلام جواب : أنه لا يجب التوقيت إلا إذا لم يدرك الجماعة إلا به فإنه يجب لأجلها . لأنها عنده واجبة ، لا التوقيت . عكس ما ذكره كثير من أهل المذهب ، من القول بوجوب التوقيت ، لا الجماعة . وبعض العلماء يوجبها معاً . وبعضهم لا يوجب أيها . ثم اختلف المانعون من الجمع في صحة صلاة من جمع لغير عذر وفي إثمه ، فقيل : يتفقون على تأثيمه . وفي الهداية إن بينهما خلافاً في ذلك ...

وأما صحة الصلاة ، فقال بعضهم : تصح صلاته : لأن ذلك الوقت وقت لها ، وإن كان اضطرارياً في البعض ، لآية الدلوك ، ولحبر « من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدركها » أخرجه أحمد ، والشيخان والأربعة ، من

حديث أبي هريرة وهو مذكور في الجامع الكافي وغيره . ومنهم من قال لا تصح ؛ بناءً منه على أن وقت كل صلاة ليس وقتاً للأخرى . أو لأنه عصي في جمع التقديم بنفس ما به أطاع ، وهي الصلاة في جمع التأخير . ومنهم من قال : لا يصح التقديم لأنه عاص بنفس الصلاة ، ويصح التأخير . لأنه لم يعص بنفس الصلاة . إذ قد صار مأموراً بفعلها وإن عصي بمجرد التأخير . وسنذكر حجج المجوزين أولاً ، ثم حجج المانعين . فأما حجج المجوزين ، فقولہ تعالى : ﴿ لَمْ أَقُمْ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسَ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ . قال الموزعي في شرح الآيات : الدلوك الزوال والغسق الظلام . واستنبط قوم من الآية ، جواز تأخير صلاة الظهر إلى الغروب ، في حالة الاختيار ، لتأدي الغاية . واستدلوا بما أخرجه مسلم وغيره ، عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر » . قال وكيع : قلت لابن عباس : لم فعل ذلك ؟ قال : كيلا تخرج أمته . انتهى . قال العلامة إبراهيم بن خالد ، رحمه الله تعالى ، في رسالته التي ألفتها في الجمع بين الصلاتين ماصورته : دلّت الآية على صلاحية الوقت للصلاتين . فإن قيل : هي جملة ، وقد بيّنها فعله صلى الله عليه وآله وسلم . قلنا : البيان محل النزاع . هل هو بيان الوجوب أو الفضيلة ؟ انتهى . قلت : لا إجمال ، بل مقتضاها صلاحية الوقت للصلاتين معاً . وتفصيل الوقت إلى جائز وأفضل مأخوذ من السنة . والله أعلم . وحديث ابن عباس المذكور أخرجه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والأربعة ، وغيرهم . وهو من الأحاديث المتفق على صحتها وهو من أول الأدلة على جواز الجمع بين الصلاتين لغير عذر . ولهذا احتاج المانعون إلى تأويله ، بأن المراد بالجمع فيه الجمع الصوري . وهو أن صلاة الظهر وقعت في آخر وقته ، وصلاة العصر في أوله . فهذا مهورته صورة الجمع ، وهو في الحقيقة توقيت ، إذ كل واحدة منها وقعت في وقتها . لكن يدفع احتمال كون الجمع صورياً للتعليل بنفي الحرج . إذ

الجمع الصوري فيه حرج لأنه لا يعرف آخر وقت الأولى وأول وقت الأخرى إلا أفراد من الناس مع مشقة أيضاً . وتمسك المانعون من الجمع لصحة هذا التأويل بقول عمرو بن دينار لأبي الشعثاء ، لما روي له عن ابن عباس أنه قال : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمانياً جمعاً وسبعاً جمعاً » . قال عمرو بن دينار : يا أبا الشعثاء ، أظنه آخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء . قال : وأنا أظن ذلك . أخرجه مسلم . وأبو الشعثاء هو شيخ عمرو بن دينار واسمه جابر بن زيد . وهو الراوي له عن ابن عباس . لكن جاء في رواية للشيخين أن أيوب السختياني قال لأبي الشعثاء : لعله في ليلة مطيرة ، قال : عسى . انتهى . فظهر أن أبا الشعثاء إنما هو متظن . على أن قوله ليس بحجة لو صحَّ جزمه بذلك . وأيضاً فيحتل قوله : آخر الظهر وعجل العصر ؛ أن يكونا جميعاً في آخر وقت الظهر . إذ هو صادق عليه . لاحتمال أن التردد وقع معها في كون الجمع وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقديماً أو تأخيراً . فتظن عمرو بأنه آخر الظهر وعجل العصر . ووافقه أبو الشعثاء عليه ...

وتمسكوا أيضاً بما في رواية النسائي عن ابن عباس نفيه ، بلفظ : آخر الظهر وعجل العصر . لكنهما رواية شاذة ، مخالفة لسائر روايات الحديث . وأيضاً يأتي فيها الاحتمال السابق في قول أبي الشعثاء . ومع الاحتمال لا ينهض الاحتجاج . ومن شواهد حديث ابن عباس ، ما في جمع الزوائد ، عن عبد الله بن مسعود قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الأولى والعصر وبين المغرب والعشاء ، فقيل له في ذلك فقال : صنعت هذا لئلا تخرج أمي » . رواه الطبراني في الأوسط والكبير . وفيه عبد الله بن عبد القدوس . ضعفه ابن معين والنسائي ووثقه ابن حبان . وقال البخاري : صدوق إلا أنه يروي عن أقوام ضعفاء . قال : وقد روي هذا عن الأعمش وهو ثقة . انتهى . يعني فزال الأمر الذي ضعف به . وفيه أيضاً . وعن أبي هريرة قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين ... »

وآله وسلم بين الصلاتين بالمدينة من غير خوف . . رواه البزار . وفيه عثمان بن خالد الأموي وهو ضعيف . انتهى وذكر إبراهيم بن خالد العلفي رحمه الله تعالى ، أن الطحاوي روى بسند صحيح عن جابر قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر بالمدينة للترخص من غير خوف ولا علة » . فقال : فيه دلالة قوية ، لأنه صرح بأن الجمع كان للترخيص من غير خوف ولا علة . قال : وفيما يؤيد ذلك ، قوله تعالى : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « بعثت بالحنيفية السمحة » . انتهى . وهذا الحديث أخرجه الديلمي ، من حديث عائشة ، بلفظ : « إني بعثت .. » إلخ . وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده بلفظ : « إني أرسلت » . وسنده حسن . قال السخاوي في المقاصد الحسنة ، في الأحاديث الدائرة على الأئمة ، ما لفظه : وفي الباب عن أبي بن كعب وأسعد بن عبد الله الخزاعي ، وجابر ، وابن عمر ، وأبي أمامة ، وأبي هريرة وغيرهم . وترجم البخاري في صحيحه « أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة » . وساق في الأدب المفرد عن ابن عباس : « قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أي الأديان أحب إلى الله ؟ قال : الحنيفية السمحة » . وله طرق . انتهى .

وأما حجج المانعين للجمع بين الصلاتين ، منها قوله تعالى : ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ﴾ . قال في الكشف : موقوتاً : محدوداً بأوقات لا يجوز إخراجها عن أوقاتها على أي حال كنتم من خوف أو أمن . انتهى . ومنها حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أمني جبريل عند البيت مرتين ، فصلى الظهر في الأولى منها حين كان النبي مثل الشراك ، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله ، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم . ثم صلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت

العصر بالأمنس ، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ، ثم صلى المغرب لوقته الأول ، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض . ثم التفت إلي جبريل عليه السلام فقال : يا محمد ، هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين . أخرجه الترمذي بهذا ، وقال : حسن صحيح غريب . وفي الباب ، عن أبي هريرة ، وبريدة ، وأبي موسى ، وأبي مسعود الأنصاري ، وابن سعيد ، وجابر ، وعمر ، وابن حزم ، والبراء ، وأنس . انتهى .. وأخرج حديث ابن عباس : أحد ، وأبو داود ، وابن خزيمة ، والدارقطني ، والحاكم . وصححه ابن عبد البر وغيره . وأحاديث أبي هريرة ، وغيره من الصحابة المذكورين في كلام الترمذي ، ذكر ابن حجر المحرجين لها في التلخيص .. ولفظ أبي داود في حديث جبريل في اليوم الأول : « وصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكانت قدر الشراك » . الحديث . ومقتضاه حصر الوقت على ما بين الوقتين .

ومنها حديث أبي موسى : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه سائل ، فسأله عن مواقيت الصلاة ، فلم يرد عليه . وأمر بلاءً ، فأقام الفجر حين انشق الفجر . فذكر نحو حديث ابن عباس . ثم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « الوقت بين هذين » . أي الوقتين . أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي . وهو متأخر على حديث جبريل بمدة ، لأنه في المدينة ، وحديث جبريل في مكة . ومنها حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن للصلاة أولاً وآخرأ وإن وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر ، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس ، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وإن آخر وقتها حين يغيب الشفق ، وإن أول وقت العشاء حين يغيب الشفق وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل ، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر وإن آخر وقتها

حين تطلع الشمس » . أخرجه الترمذي . وقال : وفي الباب : عن عبد الله بن عمرو . انتهى . ومنها حديث أنس بن مالك قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : تلك صلاة المنافقين ، يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقرها أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً » . أخرجه مالك ، ومسلم ، والثلاثة . ومنها حديث أبي قتادة : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حين يجيء وقت الصلاة الأخرى » . الحديث . أخرجه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ، وغيرهم . ومنها حديث أبي ذر قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كيف أنت إذا كان عليك أمراء يميئون الصلاة ؟ » أو قال : « يؤخرون الصلاة عن وقتها . قلت : فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصل ، فإنها لك نافلة » . أخرجه مسلم والثلاثة . ومنها حديث عبادة بن الصامت قال : « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنه سيكون عليكم بعدى أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقتها حتى يذهب وقتها فصلوا الصلاة لوقتها . فقال رجل : يا رسول الله أصلي معهم ؟ قال : نعم » . وفي رواية : « نعم إن شئت » . أخرجه أبو داود . ومنها حديث عبد الله بن عمر قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة : من تقدم قوماً وهم له كارهون ، ورجل أتى الصلاة دباراً ، والدبار : أن يأتيها بعد أن تفتوته . ورجل اعتد محره » . أخرجه أبو داود ، وابن ماجه . ومنها حديث ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من جمع بين الصلاتين لغر عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » . أخرجه الترمذي ، وابن ماجه ، والحاكم ، والبيهقي ..

فهذه الحجج تدل بجملة على وجوب التوقيت وتحريم الجمع ، لأنه تعالى حكم بوجوب التوقيت ، ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتوقيت . والأمر

للمجوب . ونهى عن التأخير للحظر . وجعل الجمع كبيرة . والتأخير تقرير
 وغير متقبل . وحلوا حديث ابن عباس على الجمع الصوري . واستدلوا بكلام
 أبي الشعثاء الماضي : وما في رواية النسائي عن ابن عباس بلفظ : آخر الظهر
 وعجل العصر . تقدمت (١) وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ أَمِ الصَّلَاةُ لَدُنْكَ
 الشَّمْسُ ﴾ الآية ، بأنها مجملة بينتها السنة . والألزم أن يصح الظهر والعصر بعد
 المغرب قبل أن يظلم الليل ، إذ الفسق الإظلام . وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ
 عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ ﴾ ففي الكشف ما لفظه ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ
 مِنْ حَرَجٍ ﴾ فتح باب التوبة للمجرمين . وفتح بأنواع الرخص والكفارات
 والديات والأروش ونحوه قوله : ﴿ يَرِيدُ اللَّهُ بِكَ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكَ الْعُسْرَ ﴾ .
 وأمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم هي الأمة المرحومة ، الموسومة بذلك في الكتب
 المتقدمة . انتهى . قلت : وخفف على هذه الأمة المرحومة بعدم الإصرار الذي كان
 على بني إسرائيل ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَانَ حُمْلَتُهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ إذا
 عرفت هذا فلا دلالة في هذه الآية على جواز الجمع لغیر عذر . وكذلك « بعثت
 بالحنيفية » إلخ إذ ليس في التوقيت حرج ولا عسر . والله أعلم ..

قال المجوزون : حل حديث ابن عباس على الجمع الصوري غير صحيح . لما
 ذكره ابن حجر في الفتح ، والخطابي . أن المتبادر من حديث ابن عباس ، هو
 الجمع الحقيقي لا الصوري ، ولأنه هو المناسب لنفي الحرج والترخص . إذ الجمع
 الصوري فيه حرج كما تقدم . والآية الأولى ليست مجملة كما تقدم . ولا يلزم
 ما ذكرتم من تخصيصها بمفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك ركعة
 من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها » . الحديث . تقديم تحريجه . إذ
 يفهم منه أن من لم يدرك ركعة منها فليس يدرك لها . وبالأولى الظهر . وأما
 قوله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ فليس مرادنا استقلاله
 بالدلالة ، وإنما هو مؤيد ومقو لما دل عليه حديث ابن عباس . ونحو ذلك
 حديث « بعثت » .

وأما استدلالكم بقوله تعالى : ﴿ إِنِ الصَّلَاةُ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾ فإنما يدل على أن للصلاة أوقاتاً محدودة فقط . وبيان حد الوقت إنما هو من السنة ، كما عرف فيما سبق . أما قوله في حديث جبريل ، وحديث أبي موسى : « الوقت ما بين الوقتين » فالحرص فيه ادعائي لا حقيقي . وقرينة ذلك ، حديث ابن عباس في الجمع بين الصلاتين ، وثبوت الجمع بين الصلاتين وثبوت الجمع في السفر ، وفي عرفة ومزدلفة . ومن القرائن على ذلك أيضاً ، أن جبريل صلى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم المغرب في اليومين حين وجبت الشمس ، مع ثبوت امتداد وقته إلى ذهاب الشفق . ومن القرائن أيضاً أن جبريل صلى العشاء في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل . وكذلك في حديث التلم الذي رواه أبو موسى ، مع ثبوت امتداد وقته إلى نصف الليل اتفاقاً ، وإلى الفجر عند كثير من العلماء . ومن القرائن أيضاً أن جبريل صلى العصر في اليوم الثاني حين كان ظل كل شيء مثليه ، والفجر حين أسفرت الأرض ، مع ثبوت حديث « من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدركها . ومن أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدركها » أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة . كما تقدم . وأما حديث أبي هريرة : « إن للصلاة أولاً وآخرأ » إلخ ، فالمراد فيه : أوقات الفضيلة . وقرينة ذلك ، قوله فيه : « وأن آخر وقتها - يعني العصر - حين تصفر الشمس » مع حديث « من أدرك ركعة » . ومن القرائن على ذلك ، حديث ابن عباس في الجمع . تقدم . وأما حديث « تلك صلاة المنافق » ، فلم يحكم فيها بالفساد ، مع كون ظاهره أنه تركها تعمداً إلى ذلك الوقت الذي قام فنقرها فيه ، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً . غايته أنه أثم بسبب تسهيله وتهاونه بها .. وأما حديث « إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى » ، فالمراد وقت الصلاة الأخرى المختص بها بالنظر إلى الأولى ، حتى لا يكون للأولى فيه وقت . إذ قد صلى النبي صلى الله عليه وآله

وسلم الأولى في وقت الثانية في السفر اتفاقاً ، وفي مزدلفة كذلك ، وفي الحضر على الصحيح لحديث ابن عباس . وأما حديث أبي ذر ، وحديث عبادة ، فظاهره أن الأمراء يلزمون تأخيرها ، ويدعون إلى إخراجها عن وقتها الأفضل ، والمؤمن لا ينبغي له أن يؤخر الصلاة ويخرجها عن وقتها الأفضل دائماً . فأرشد صلى الله عليه وآله وسلم إلى أنه يصلي الصلاة لوقتها الأفضل وهي المكتوبة ، وإذا أدرك الصلاة معهم صلاها معهم متنفلاً . وأما حديث « رجل أتى الصلاة دياراً » فقد فسر الدبار في الحديث بأنه يأتيها بعد أن تقوته . يعنى بعد أن يخرج وقتها بالكلية . وهذا لا نزاع فيه . وأما حديث ابن عباس « من جمع بين الصلاتين لغير عذر » الحديث ، ففي إسناده حسين بن قيس الرحبي ، لقبه حنش ، بفتح المهملة والنون ثم معجمة . قال الترمذي : هو ضعيف عند أهل الحديث . ضعفه أحمد وغيره . انتهى .

وفي التقريب متروك . وتجاوز ابن الجوزي فعده هذا الحديث من الموضوعات . ورد عليه السيوطي ، بأنه قد وثقه بعضهم ، وبأن له شاهداً عن ابن عمر موقوفاً ، أخرجه سعيد بن منصور ، وغيره مثله . وعن أبي موسى موقوفاً عند ابن أبي شبة . انتهى ..

قلت : والموثق لحسين بن قيس : الحافظ ابن غير . كما في آخر كتاب الترغيب والترهيب . وقال العلامة إبراهيم بن خالد العلفي رحمه الله تعالى : أن هذا الحديث ضعفه جماعة من الحفاظ . وعلى تقدير صحته فلا بد من تأويله وحمله على المتخذ لذلك خلقاً وعادة . والموجب للتأويل ، حديث ابن عباس ونحوه . قلت : والحق أن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة ، ونيس هو من الموضوعات . والله أعلم ..

وأما شيخي ، السيد العلامة ضياء الإسلام هاشم بن يحيى الشامي ، رحمه الله تعالى ، فاختار أنه لا يجوز الجمع بين الصلاتين إلا لعذر . قال في نجوم الأنظار حاشيته على البحر الزخار ، مالفظة : خبر ابن عباس وما في معناه من الأحاديث يدل على جواز الجمع مطلقاً ولو لغير عذر ، كما سبق للمصنف - يعني في البحر - التصريح به . فليس له أن يستدل به على جواز الجمع للعذر . وإن كان الدليل على جواز الأخص دليلاً على جواز الأعم . لكنه يجر لظاهر الدليل . وإعماله في بعض ما يدل عليه دون بعض . وإهمال ما يدل عليه من الزيادة . وذلك لا يصح من غير دليل . وإن أراد أن الاستدلال بمجموع الفعل والقياس . بناءً على أن القياس يقتضي أن لا يقع الجمع إلا مع ما يماوي الفر في المشقة . فلا نل ماواة غير المرض والخوف ، على فرض انضباط العلة . فصحة القياس على أن الفعل يدل على ثبوت الرخصة على الإطلاق . ويكون الجمع بين الفعل الدال على الرخصة من الفعل على الرخصة . إلا أن يقال : الرخصة إنما تكون لعذر إذ هي الحكم الثابت على خلاف دليل الوجوب والحزمة . فلا يتأتى الجمع إلا مع العذر . وإلا تنافت أدلة جواز الجمع وأدلة التوقيت . ولا يبقى للتوقيت معنى ، إلا كونه مجرد الفضيلة أو يكون وقتاً محيذاً فيه . وكذا لفظ الحرج المذكور في أدلة الجمع يقتضي أن يكون ما رخص فيه ذا حرج ، ولا حرج في التوقيت بالنسبة إلى من لا عذر له رأساً . فاقضى لفظ الحرج أن يكون هناك عذر يعتد به ، يتحقق معه الحرج . وليس كذلك إلا في الأحوال المذكورة^(١) فهو^(٢) أشق ما يقال هنا .. قلت : لكنه لا حاجة إلى التمييز بالرخصة والعزيمة حتى يترتب عليه ما ذكر . بل يقال : ويكون الجمع بين الفعل الدال على جواز الجمع ، والقول الدال على التوقيت ، بحمل أدلة التوقيت على الفضيلة المؤكدة ،

(١) السفر والمرض والخوف .

(٢) جواب قوله : إلا أن يقال .

وما ورد من الفعل على الجواز . وأيضاً القول بأن الجمع رخصة ، والرخصة إما تكون لعذر مردود بحديث جابر السابق ، الذي رواه الطحاوي بسند صحيح : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا علة . فصرح بأنه للترخيص ، من غير خوف ولا علة . وأيضاً فذلك لا يناسب هنا قول ابن عباس : من غير خوف ولا مطر . وما عدا هذه الأعذار فهو أخف منها . وأيضاً فالأصل عدمه . والله أعلم بالصواب ..

واعلم أن هذا ما اقتضاه النظر في الأدلة على سبب الاستطاعة ، وإلا فشان التوقيت عظيم جداً . حتى إن ابن مسعود قال : « سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها . قال : ثم أي ؟ قال : بر الوالدين . قال : ثم أي ؟ قال : الجهاد في سبيل الله » أخرجه الشيخان وغيرهما ، والدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي ، وابن خزيمة في صحيحه بلفظ : « الصلاة في أول وقتها » . وأخرجه الحاكم ، من حديث ابن عمر بلفظ : « خير الأعمال الصلاة في أول وقتها » . ذكره السيوطي في الجامع الصغير وصححه . وذكر في الذيل من حديث أم فروة : « أحب الأعمال إلى الله الصلاة لأول وقتها » أخرجه الطبراني ، وأبو داود والترمذي . نعم وكل مجتهد مصيب له أجران ، أو مخطئ معذور له أجر . كما صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولا ينبغي الاعتراض من المكلف على من خالفه في ذلك ، إلا أن يتظاهر من يجوز جمع التقديم به ويدعو إليه ، ويقم جماعة يصلي فيها من له عذر ومن لا عذر له وهو مذهبه ومن ليس ذلك بمذهب له . فقد نص الإمام عز الدين وغيره ، على أن مثل هذا منكر ، لا يحل إقراره عليه .

قال في الأم : انتهت الرسالة وإليك أيها المطلع الكريم الرسالة الرابعة للإمام القاسم بن محمد عليه السلام .

وإليك أيها المطلع الكريم
الرسالة الرابعة
المسماة
البراهين والأدلة
في جواز الجمع بين الصلاتين لغير علة

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الإمام المنصور بالله القائم بن محمد رحمه الله تعالى

ترجم له مؤلف البدر الطالع ، القاضي العلامة محمد بن علي الشوكافي ، رحمه الله ، فقال :

الإمام الأعظم المنصور بالله ، القائم بن محمد بن علي بن محمد بن الرشيد
وُلِدَ ليلة الاثنين ١٢ شهر صفر سنة ٩٦٧ هـ ثم اشتغل بطلب العلم على شيوخ ذلك
العصر فبرع في الفنون الشرعية . ومشايخه مشهورون مذكورون .. وأعيانهم قد
اشتمل على تراجمهم هذا الكتاب (يعني مؤلفه البدر الطالع) .

وله مصنفات جليلة نبيلة ، منها في الحديث (كتاب الاعتصام) جمع فيه
بين كتب أئمة الآل وكتب المحدثين ، من الأمهات وغيرها . ورجح في كل مسألة
ما يقتضيه اجتهاده . ولكنها اخترمته المنية قبل تمامه ، فإنه لم يبلغ إلا إلى كتاب
الصيام . وكان ذلك المقدار في مجلد ضخم . ومنها في أصول الدين (الأساس) في
مجلد . وله كتاب (الإرشاد) ، وله رسائل ومائل مشهورة معروفة ..

دعا الناس إلى مبايعته في شهر محرم سنة ١٠٠٦ هـ وكانت وفاته ليلة الثلاثاء
١٢ ربيع الأول سنة ١٠٢٩ هجرية بشارة ، رحمه الله تعالى .

وقد ذكر مؤلفاته ، مؤلف (مصادر الفكر العربي الإسلامي في البين) ، فمن
أراد الوقوف على ذلك فعليه بالكتاب المذكور .

رحمه الله تعالى وإيانا والمؤمنين آمين ..

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وأصحابه والتابعين
لهذه ..

وبعد . فإنه لما كان الاختيار لبحث من أبحاث كتاب الاعتصام للإمام
المنصور بالله ، القاسم بن محمد ، رحمه الله ، وهو باب الأوقات وما اشتمل عليه
من الأدلة من الكتاب العزيز والسنة النبوية الشريفة في موضوع الجمع بين
الصلاتين ، كما يراه المطلع . لذلك ، فقد استحسنت أن أتقل مقتطفات ، من
خطبة الكتاب ومقدمته ، لتأم الإفادة لطالب الإفادة . والله أسأل أن ينفع بعلمه
المسلمين . آمين .

قال رحمه الله تعالى ، في مستهل كتاب الاعتصام :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو
كره المشركون^(١) وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . سبحانه وتعالى عما
يصفون وإنه العزيز الحكيم . فلا يشرك في حكمه أحداً من خلقه ، كما نص عليه
تبارك وتعالى في الذكر الحكيم . وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله
الطيبين الطاهرين ..

(١) الآية - ٢٢ - من سورة التوبة .

أما بعد . فهذا الكتاب يتضمن ما يطابق رضى رب العالمين من الاعتصام بحبل الله المتين ، وحرمة التفرق في الدين ، بما شرعه . بحانه وتعالى في كتابه الذكر المبين ، وعلى لسان رسوله خاتم النبيين صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين . قال الله سبحانه وتعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۖ ﴾^(١) وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَتَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^(٢) وقرأ القراء ، إلا حمزة والكسائي ، قوله تعالى : ﴿ إِنْ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَاءَ لِسْتِ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾^(٣) وقرأ حمزة والكسائي ﴿ إِنْ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَاءً ﴾ وهي بمعنى الأولى ، لفارقتهم دينهم ، بأن كانوا شيعاً ، أي فرقاً . وقال سبحانه وتعالى : ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾^(٤) وقال سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَاءَ كُلِّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾^(٥) . جعل سبحانه المفرقين لدينهم ، باتباعهم أهل البدع مشركين . يؤيد ذلك قوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾^(٦) قال أبو طالب عليه السلام في الأمالي : أخبرنا عبد الله بن عدي الحافظ قال : حدثنا أبو جعفر محمد بن فوكرد الأستراباذي قال : حدثنا يحيى بن أكرم قال : حدثنا عبد السلام بن حرب بن عطية بن أعين عن مصعب بن سعد عن عدي بن حاتم قال : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فألته أو

(٢) الآية - ١٠٢ - سورة آل عمران .

(١) الآية - ١٠٥ - سورة آل عمران .

(٣) الآية - ١٥٩ - سورة الأنعام .

(٤) الآية - ١٣ - سورة الشورى .

(٥) الآية - ٢٢ - سورة الروم .

(٦) الآية - ٢١ - سورة التوبة .

فَسئل ، عن قوله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا يحلون لهم ما حرم الله ، فيتحلون به ، ويحرمون عليهم ما أحل الله لهم ، فيحرمونه . وفي الكشاف ، في تفسير هذه الآية الكريمة ، ما لفظه : « وعن عدي بن حاتم : انتهيت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي عنقي صليب من ذهب فقال : أليسوا يحرمون ما أحل الله فيحرمونه ، ويحلون ما حرم الله فيحلونه ؟ قلت : بلى . قال : تلك عبادتهم » . وأخرج البخاري ومسلم وأبو داود عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد » . وفي رواية لهم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

ثم ذكر ، رحمه الله ، الأحاديث المروية في النهي عن التفرق والاختلاف ، وأن أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها هالكة إلا واحدة . وهي المتمسكة بالكتاب والعترة . وساق في كلامه حتى قال ، رحمه الله :

فصل : اختلف الناس فيما يؤخذ به من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فعند القاسم بن إبراهيم والهادي إلى الحق وأبائهما عليهم السلام ، فمن لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا سمع منه مشافهة ، أن لا يقبل من الحديث إلا ما كان متواتراً أو مجمعاً على صحته أو كان رواه ثقات وله في كتاب الله أصل وشاهد . وكلام المنصور بالله عند الله بن حزمة ، عليه السلام ، في الأولين مثل ذلك . وقال في الثالث : هو أن يكون ، أي الخبر ، سليم الإسناد من المطاعين سليم المتن من الاحتمالات ، مختصاً من معارضة الكتاب والسنة . وكلام الإمام شرف الدين ، عليه السلام ، مثل ذلك ، في القسمين الأولين ، وقال في الآخر : أو صححه آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم .

ثم ساق الكلام ، رحمه الله ، في شرط قبول الرواية عند أئمة الحديث مثل البخاري ومسلم وسائر أئمة الحديث . وتكلم أيضاً عن الجرح والتعديل في الرواية ، وما هو المعتبر في ذلك عند أئمة الحديث .. وعند أئمة أهل البيت ، عليهم السلام .

ومن أراد الوقوف على ذلك ، وعلى مواضيع أخرى ، تتعلق بالرواية للأحاديث النبوية ، فعليه مراجعة مقدمة الكتاب المذكور . وبعد انتهائه ، رحمه الله تعالى ، من المقدمة ، شرع مبتدئاً بكتاب الطهارة ، ثم كتاب الصلاة .

وساق كلامه ، حتى قال رحمه الله : باب الأوقات . وهو المقصود في هذه الوريقات التي جعلتها إحدى الرسائل الخمس في مسألة الجمع بين الصلاتين . وهي كما يراها المطلع ..

قال رحمه الله تعالى :

باب الأوقات . قال الله تعالى : ﴿ أَمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ .. ﴾^(١) طرف النهار الأول : هو الفجر ، وطرف النهار الآخر : هو من دلسوك الشمس إلى غسق الليل .. ﴿ وَقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً .. ﴾^(٢) . والزلف : قال في كتاب مجمل اللغة : الزلفة من الليل طائفة . وفي النهاية ما لفظه : وفي حديث ابن مسعود . فذكر زلف الليل .. وهي ساعاته .. واحداً زلفة . قال : وقيل : هي الطائفة من الليل ، قليلة كانت أو كثيرة . فساعات الليل وقت لصلاة المغرب والعشاء . كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ قُمْ لِلَّيْلِ إِلَّا قَلِيلاً . نَحْصُهُ أَوْ أَنْقِصْ مِنْهُ قَلِيلاً . أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلْ

(١) الآية رقم ١٧ من سورة هود .

(٢) الآية ٥٠ أم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً ﴿ رقم ٧٨ من سورة الإسراء .

القرآن ترتيلاً .. ﴿^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس
وقبل الغروب ومن الليل فسبحه وأدبار السجود .. ﴾^(٤) وقوله تعالى :
﴿ فسبحان الله حين تسون وحين تصبحون . وله الحمد في السموات والأرض
وعشياً وحين تظهرون .. ﴾^(٥) وقوله تعالى : ﴿ وسبح بحمد ربك قبل طلوع
الشمس وقبل غروبها ومن آناء الليل فسبح وأطراف النهار لعلمك
ترضى .. ﴾^(٦) . قال الهادي عليه السلام في المنتخب : « أجمعوا جميعاً - يعني
المحدثين - عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : أمتي جبريل عند
البيت فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكانت بقدر الشراك ، ثم صلى بي العصر
حين كان ظل كل شيء مثله ، ثم صلى بي المغرب حين أفطر الصائم ، ثم صلى بي
المساء حين غاب الشفق ، ثم صلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على
الصائم . قال : ثم صلى بي الغد ، الظهر حين كان ظل كل شيء مثله ، ثم صلى بي
العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ، ثم صلى بي المغرب حين أفطر الصائم ، ثم
صلى بي المساء في ثلث الليل الأول ، ثم صلى بي الفجر فأسفر . ثم التفت إليّ
جبريل عليه السلام فقال : يا محمد ، هذا وقت الأنبياء من قبلك ، الوقت فيما
بين هذين الوقتين » .

وروى هذا الحديث من أهل العراق : أبو بكر بن أبي شيبة وغيره . ورواه
عبد الرزاق عن سفيان الثوري ، وابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن الحارث
قال : حدثني حكيم بن حكيم عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « وصلى بي العصر حين صار الظل مثله ،
وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم » . وقد جاء هذا الحديث من وجوه شتى ، لم

(٣) الآيات من رقم ١ - إلى رقم ٤ - من سورة المزمل .

(٤) الأيتان رقم ٢٠٣٨ - ورقم ٤٠ - من سورة ق .

(٥) الأيتان رقم ١٧ - ورقم ١٨ - من سورة الروم .

(٦) الآية رقم ١٢٠ - من سورة طه .

نذكرها لئلا يطول الكلام . انتهى كلام الهادي عليه السلام في المنتخب . وروى هذا الحديث في الجامع الكافي . وقال المؤيد بالله عليه السلام في شرح التجريد : أخبرنا أبو بكر المقرئ قال : حدثنا الطحاوي قال : حدثنا يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرنا يحيى بن عبد الله عن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أمني جبريل مرتين عند باب البيت ، فصلى في الظهر حين مالت الشمس ، وصلى في العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلى في المغرب حين أنظر الصائم ، وصلى في العشاء حين غاب الشفق ، وصلى في الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم . وصلى في الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلى في العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ، وصلى في المغرب حين أنظر الصائم ، وصلى في العشاء حين مضى ثلث الليل ، وصلى في الفجر حينما أسفر . ثم التفت إلي فقال : يا محمد ، الوقت فيما بين هذين الوقتين . هذا وقت الأنبياء قبلك . » . وهو في أصول الأحكام ، وفي الشفاء . وأخرج هذا الخبر ، أبو داود ، والترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، باختلاف يسير في اللفظ . والمعنى واحد ، ذكره الشيخ سراج الدين في كتابه تحفة المحتاج ، واحتج به . وقال الترمذي : حسن . وقال : وصححه ابن خزيمة وابن السكن . وقال الحاكم : صحيح الإسناد . وفي أمالي أحمد بن عيسى ، قال عماد : حدثنا عبد بن عبد الرحمن عن إسحاق بن يوسف الأزرق قال : أخبرنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن سلمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فسأله عن وقت الصلاة ، فقال : « صل معنا هاتين الصلاتين . فأمر بلالاً حين زالت الشمس فأذن . ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية ، ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غابت الشفق ، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر . فلما كان يوم الثاني ، أمره فأبرد بالظهر

فأنتم أن يبرد بها ، ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق ذلك الذي كان أمره ، وأقام المغرب قيل مغيب الشفق ، ثم أقام العشاء حين ذهب ثلث الليل ، ثم أمره فأقام الفجر وقد فاض الفجر . وقال المؤيد بالله عليه السلام في شرح التجريد : أخبرنا أبو بكر قال : حدثنا الطحاوي قال : حدثنا ابن أبي داود قال : أخبرنا حماد بن يحيى قال : حدثنا عبد الله بن الحارث قال : حدثنا ثور بن يزيد عن سليمان بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال : « سأل رجل نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة ، فقال له صلى الله عليه وآله وسلم : صل معي . وصلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح حين طلع الفجر ، ثم صلى الظهر حين زاغت الشمس ، ثم صلى العصر حين صار ظل الإنسان مثله . ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس ، ثم صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق . فلما كان اليوم الثاني ، دعاه ، فصلى صلاة الصبح فلما انصرف قال القائل : طلعت الشمس أم لا . ثم أخر الظهر إلى وقت العصر أو قريباً منه ، ثم أخر العصر والقائل يقول : غربت الشمس أم لا . ثم أخر المغرب إلى أن قال القائل : غاب الشفق أم لا . وأخر العشاء إلى شطر الليل . ثم قال : الوقت فيما بين هذين الوقتين . وهذا في أصول الأحكام ، وفي الشفاء . وأخرجه مسلم ، والترمذي ، والنسائي ، باختلاف يسير في اللفظ ، والمعنى واحد . وأخرج النسائي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أن سائلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصبح ، فأمر بلالاً فأذن حين طلع الفجر . فلما كان من الغد أخر الفجر حتى أسفر . ثم أمره فأقام . ثم قال : هذا وقت الصلاة . » وقال ابن إسحاق : حدثني عيينة بن مسلم مولى بني تميم عن نافع بن جبير بن مطعم ، وكان نافع كثير الرواية عن ابن عباس ، قال : لما أقرضت الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أتاه جبريل ، فصلّى به الظهر حين مالت الشمس ، ثم صلى به العصر حين صار ظله مثله ، ثم صلى به المغرب حين غابت

الشمس ، ثم صلى به العشاء الآخرة حين ذهب الشفق ، ثم صلى به الصبح حين طلع الفجر . ثم صلى به الظهر من غدير حين صار ظله مثله ، ثم صلى به العصر حين صار ظله مثليه ، ثم صلى به المغرب حين غابت الشمس لوقتها بالأمس ، ثم صلى به العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل الأول ثم صلى به الصبح مسجراً غير مشرق . ثم قال : يا محمد ، الصلاة فيما بين صلاتك اليوم وصلاتك بالأمس .

والمراد بالشفق هو الحمرة ، وهو قول جميع أهل البيت عليهم السلام ، لا يختلفون فيه . وهو مذهب عامة الفقهاء . وقال القاسم بن إبراهيم عليه السلام : إنما يقول الشفق البياض من لا يعرف اللغة . وفي أمالي أحمد بن عيسى عليها السلام قال : حدثنا محمد بن جميل عن فضيل عن إسحاق بن الفضل عن عبد الله بن محمد عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال : ليس فجران ، إنما الفجر المعتض ، والشفق الحمرة ليس البياض . وقال الشيخ سراج الدين في كتابه (تحفة المحتاج) ما لفظه : وفي رواية لابن خزيمة في صحيحه : ووقت المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق . وذكر ابن حجر في كتابه (بلوغ المرام) ما لفظه : وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « الشفق الحمرة » . وقال : رواه الدارقطني . وفي صحاح الجوهري : الشفق بقية ضوء الشمس وحرمتها في أول الليل إلى قريب من العتمة . وقال الخليل : الشفق الحمرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة ، فإذا ذهب قيل : غاب الشفق . وفيه أيضاً وقال الفراء : سمعت بعض العرب يقول : عليه ثوب كأنه الشفق وكان أحمر . انتهى . وفي القاسموس : الشفق محرقة . الحمرة والأفق من الغروب إلى العشاء الآخرة أو إلى قريبها ، أو إلى قريب العتمة .. وقال المؤيد بالله عليه السلام : أخذنا أبي بكر المقرئ قال : حدثنا الطحاوي قال : حدثنا فهد قال : حدثنا أبو عبد الله بن صالح قال : حدثنا الليث بن سعد عن حبة بن نعيم ، عن أبي هريرة السفياني ، عن أبي تمم الحبشاني ، عن أبي بصرة الغفاري

قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب فقال : إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها ، فمن حافظ عليها منكم أوتي أجرها مرتين ، ولا صلاة حتى يطلع الشهاب » . وفي بعض الأخبار حتى يطلع ، وهو في أصول الأحكام . وأخرج مسلم والنسائي عن أبي بصرة قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمحضر صلاة العصر ، فقال : إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها ، فمن حافظ عليها كان له أجرها مرتين ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد . والشاهد النجم » . وقال المؤيد بالله عليه السلام : أخبرنا أبو بكر المقرئ قال : حدثنا الطحاوي قال : حدثنا ابن أبي داود قال : حدثنا مسدد قال : حدثنا عمر عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر : أنه كان إذا جدَّ به السير جمع بين المغرب والعشاء بعدما يغيب الشفق ، ويقول : « إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا جدَّ به السير جمع بينهما » . وفي بعض الروايات أنه قال : « هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل » . وهو في أصول الأحكام والشفاء . وقال المؤيد بالله عليه السلام : أخبرنا أبو بكر المقرئ قال : حدثنا الطحاوي قال : أخبرنا أويس قال : حدثنا ابن وهب قال : أخبرنا مالك عن أبي الزبير المكي عن ابن جبير عن ابن عباس : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر والعصر جميعاً في غير مرض ولا سفر » . قال المؤيد بالله عليه السلام : وروي بغير هذا الإسناد ، قلت : ما حمله على ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته . قال المؤيد بالله : وروي عن ابن عباس أنه قال : ربما جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء في المدينة . وهذا في أصول الأحكام . وتقل في الشفاء عن القاسم بن إبراهيم عليها السلام ما لفظه : « وكلهم إلا من جهل ففحش جهله ، وقل عند علمائهم علمه » . يريد علماء العامة لزعمون : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع في الحضر وهو مقيم في غير سفر ولغير علّة من مرض أو خوف أو مطر ، بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، فكفى بهذا في الاوقات من نور وضياء ..

قال القاسم عليه السلام : وروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغيب الشمس فقد أدرك العصر ، ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر » . مع إجماعهم على الجمع بين الظهر والعصر بعرة ، وإجماعهم على الجمع بين المغرب والعشاء متى شأؤوا بالمزدلفة .. وكذلك ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم « أنه أخر صلاة العتمة حتى ذهب من الليل نصفه . ثم خرج وقد ذهب أكثر الليل وأدبر ، وقال : ما أحد ينتظر هذه الصلاة في هذا الوقت غيري . فصلها في تلك الساعة بهم . وإن الشمس غربت وهو بسرف من طريق مكة فأخر صلاة المغرب والعتمة حتى صلاها بيطن الإبطح » . وبين سرف وبين الإبطح أميال عشرة . فكفى بهذا وغيره .

ومنها ما روي عن أبي جعفر محمد بن علي - يعني الباقر - عليها السلام : أنه صلى الظهر عند زوال الشمس ، ثم أخرها يوماً من الأيام حتى قيل قد غابت الشمس عن أسافل أحد . وهو جبل مطل على المدينة ، إذا غابت الشمس عن أعلاه غابت منها كل ناحية عالية .

وقال الهادي عليه السلام في المنتخب ما لفظه : وبذلك جاء الأثر الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولم يختلفوا في رواية هذا الخبر : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها » . وروي ذلك من العراقيين ابن أبي شيبة وغيره . ومن أهل اليمن ، عبد الرزاق الباني ، عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها » . قال الهادي عليه السلام : وروي هذا الخبر عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة . قلت : وأخرجه مالك ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .. وفي

رواية البخاري والنسائي : « إذا أدرك أحدكم بسجدة » الخبر إلى آخره .. وقال الهادي عليه السلام في المنتخب : وكذلك صح لنا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يجمع بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس في السفر ، وإذا جاءت المغرب جمع بينها وبين العشاء الآخرة . وروى هذا الخبر عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني الحسن بن عبد الله عن عبيد الله عن عكرمة عن ابن عباس وعن كريب : أن ابن عباس قال : « ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر ؟ قلنا : بلى . قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا زاغت له الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب ، وإذا لم تزغ له في منزله سار حتى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر . وإذا حانت المغرب وهو في منزله جمع بينها وبين العشاء الآخرة ، وإذا لم تجن وهو في منزله ركب حتى إذا حانت العشاء نزل فجمع بينها » . هذا دليل على ما قلنا أن وقت الظهر وقت للعصر ، وأن وقت العصر وقت للظهر .. قال الهادي عليه السلام في المنتخب أيضاً ، ما لفظه : من ذلك ما روى أبو بكر ابن أبي شيبة الكوفي قال : حدثنا أبو معوية ، عن الأعشى عن حبيب بن ثابت عن سعيد بن أبي جبير عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر » . قال : قيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : لئلا يخرج أمته . ورواه مالك بن أنس عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله سوى . وروى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر بالمدينة من غير سفر ولا خوف » . قال : قلت لابن عباس : لم تراه فعل ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أحد من أمته . وروى عبد الرزاق . عن صالح مولى التوأمة ، أنه سمع ابن عباس يقول : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر

والمغرب والعشاء بالمدينة في غير سفر ولا مطر . قال : قلت لابن عباس : لم تراه فعل ذلك ؟ قال : أراد التوسعة على أمته . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قال عبد الله بن عمر : جمع بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غير مسافر بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء . فقال رجل لابن عمر : لم ترى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك ؟ قال : لئلا يخرج أمته إن جمَعَ رجل . وروى عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن معمر عن عمرو بن دينار : أن أبا الشعثاء أخبره أن ابن عباس أخبره قال : صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمانين جميعاً بالمدينة . وروى عبد الرزاق عن إبراهيم بن يزيد عن ابن الزبير عن جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غربت له الشمس وهو بسرف ، لم يصل المغرب حتى دخل مكة » . وذكره الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير ..

فكل ما شرحنا وذكرنا من الأخبار يدل على ماقلنا به في أوقات الصلاة . وإننا جعلنا في هذا الباب هذه الأخبار برواية الثقات من رجال العامة ، لئلا يحتجوا فيه بحجة ، فقطعنا حججهم بروايات ثقاتهم . فافهم ذلك فلك فيه كفاية ، إن شاء الله ، والقوة بالله وله . انتهى ماقلناه من المنتخب .

قلت : وهذه الأخبار التي نقلناها من المنتخب المذكورة جميعها في الشفاء نقلها من المنتخب بلفظها .. وقال أبو جعفر الهوسمي في شرح الإبانة ، مالفظة : وذكر معنى الناصر عليه السلام في الكبير « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الصلاتين في المدينة من غير سفر ولا مطر ولا علة سواه ، ليوسع بذلك على أمته » . وفي الجامع الكافي : قال الحسن بن يحيى عليه السلام : « والجمع بين الصلاتين . غصة ففسحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لئلا يبطل صلاة أمته » . واحب الأمور إلينا إذا كنا في الحضر أن نلتزم الأوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام وإن صلى مصل في الأوقات التي فسحها رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم في السفر والحضر لم يضيق عليه في ذلك ما وسع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفيه أيضاً : وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أنه جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير علة . وجمع بين المغرب والعشاء في غير وقت معلوم . وقال : لئلا يخرج أمته . ويروى من حديث جعفر بن محمد عليه السلام : أنه كان ربما صلى العصر على أربعة أقدماء بعد الزوال . وروى الحديث المشهور عن ابن عباس : « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الصلاتين بالمدينة من غير علة » . وقال : « لا تخرج أمتي » .. وفي أمالي أحمد بن عيسى عليها السلام قال محمد بن منصور : حدثنا محمد بن جميل عن ابن أبي يحيى عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة من غير خوف ولا مرض » . وفيه أيضاً : قال محمد : حدثنا علي بن حكيم عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير مرض ولا خوف » . قال ابن عباس : أراد التوسعة على أمته .. وفيه أيضاً عن علي بن حكيم عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعاً جميعاً ، وثمانياً جميعاً » . وأخرج مالك ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي والنسائي « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً ، من غير خوف ولا سفر » . وفي تحفة المحتاج للشيخ سراج الدين عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء » . وقال : متفق عليه . يعني اتفق عليه البخاري ومسلم . قال : وفي رواية لها . قيل لا ابن عباس . ولم يقل ذلك ؟ فقال : أن لا يخرج أحداً من أمته . وفي رواية له : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر . قيل لابن عباس : ما أراد إلى ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته . وقال : قال البيهقي : « من غير خوف ولا مطر » . رواها حبيب بن ثابت . وقال جمهور الرواة : « من غير خوف ولا سفر » . قال ابن حجر في التلخيص وله أي هذا الخبر ألفاظ ، منها لمسلم : « جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر » . وفي رواية للطبراني : « جمع بالمدينة من غير علة » . قيل له : ما أراد بذلك ؟ قال : التوسيع على أمته . وفي مختصر شرح ابن دقيق العيد على العمدة ، مالفظة : في لفظ لابن عباس قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر » . وقال : أراد ألا يخرج أمته . وقال : روى هذا الحديث مسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وأحمد بن حنبل . وفي مجمع الزوائد مرفوعاً زيادة في هذا الخبر : « قال : أردت أن لا أخرج أمتي » . وما هذا معناه . ولم يضعفه صاحب الكتاب . وفيه أيضاً عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أقام بخيبر ستة أشهر يصلي الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً » . قال : رواه الطبراني في الأوسط والكبير . وفيه عن عبد الله بن مسعود قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الأولى والعصر وبين المغرب والعشاء . فقيل له في ذلك ، قال : صنعت هذا لكي لا تخرج أمتي » . وقال : رواه الطبراني في الأوسط والكبير . وفيه عن أبي هريرة قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصلاتين بالمدينة بمنزله بالمدينة من غير خوف » . وقال : رواه البزار . وقال المؤيد بالله عليه السلام : وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء » وهو في أصول الأحكام . وأخرج مالك ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي . عن ابن عمر : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا وضع عشاء أحدكم

وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء ولا تعجل حتى تفرغ منه . وأخرج البخاري ،
 ومسلم ، والترمذي ، والنسائي عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال :
 « إذا قَدِمَ العشاء فابدؤوا به قبل صلاة المغرب ، ولا تعجلوا عن عشاءكم » .
 وأخرج البخاري ومسلم عن عائشة قالت : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم : إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدؤوا بالعشاء » . وروى مالك ،
 ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي عن العلاء بن عبد الرحمن ، أنه دخل
 على أنس بن مالك في داره بالبصرة حين انصرف من الظهر وداره بجانب المسجد .
 قال : فلما دخلنا عليه قال : أصليتم العصر ؟ قلنا : إنما انصرفنا الساعة من
 الظهر . قال : فصلوا العصر . فقمنا فصلينا . فلما انصرفنا قال : « سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : تلك صلاة المنافقين ، يجلس يرقب
 الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام ينقرها أربعاً لا يذكر الله فيها إلا
 قليلاً » . وفي رواية لبعض أهل الصحاح : قال سهل بن سعد بن حنيف : صلينا
 مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه
 يصلي العصر . فقلت : يا عم ، ماهذه الصلاة التي صليت ؟ قال : العصر وهذه
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي كنا نصلي معه . وأخرج مالك عن
 القاسم بن محمد قال : ما أدركت الناس إلا يصلون الظهر بعشي . وأخرج
 البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، عن أبي ذر ، قال : « كنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ، فأراد المؤذن أن يؤذن للظهر فقال له
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أبرد . ثم أراد أن يؤذن ، فقال له : أبرد ،
 حتى رأينا قُبِيَ التلول . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن شدة الحر
 من فيج جهنم ، فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة » . قلت : ولم يقيده صلى الله عليه
 وآله وسلم شدة الحر والسفر ، ولكنه أطلق . وأخرج النسائي عن أنس قال :
 « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إذا كان الحر أبرد بالصلاة وإذا كان البرد

عجل . . وأخرج مالك ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي عن أبي هريرة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها » ..

قلت وبالله التوفيق : دلّت الآيات والأخبار على أن أوقات الصلاة ثلاثة : وقت لصلاة الفجر ، وهو عند انتشار الفجر إلى طلوع الشمس . ووقت لصلاة الظهر والعصر ، وهو من أول زوال الشمس إلى غسق الليل غير ما لا يسع إلا صلاة الظهر في أوله ، فإنه يختص بالظهر ، وغير ما لا يسع إلا العصر في آخره فإنه يختص بالعصر . وكذلك جمع ساعات الليل ، وقت لصلاة المغرب والعشاء ، إلا ما لا يسع إلا ثلاثاً في أوله ، فلصلاة المغرب ، وإلا ما لا يسع إلا أربعاً في آخره ، فختص بصلاة العشاء ..

مسألة : وتفصيل ذلك ، أنه إذا كانت الجماعة تقام وينادي إليها فالواجب أن يبادر إليها . ومن آخر كان أثماً . إلا من عذره الله سبحانه لما سيأتي ، إن شاء الله تعالى ، في باب صلاة الجماعة ، من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من سمع المنادي ، ولم يمنعه من اتباعه عذر . قيل : وما العذر ؟ قال : خوف أو مرض . لم تقبل منه الصلاة التي صلاحها » . ونحوه . أو يؤخر الكل بصلاة الجماعة ، لما تقدم : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الصلاتين لغیر عذر . ونحوه كما تقدم . وأما إذا كانت صلاة الجماعة لا تقام ، أو لا يؤم القوم إلا ذو جرأة في دينه ، فإن أول الوقت وآخره سواء لما تقدم . ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجمع بين العصر والمغرب ولا بين العشاء والفجر ، في سفر ولا حضر . وجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر والحضر . فبان بذلك ، أن وقت الظهر والعصر واحد ، ووقت المغرب والعشاء واحد . وذلك بحمد الله وأصح . وأما ما روي مرفوعاً : « من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » فالذي رواه ، هو الحسين بن قيس الرحي ، كنيته أبو علي ، ولقبه حنش ، بحاء مهملة ونون وشين معجمة . رواه عن ابن عكرمة عن

ابن عباس مرفوعاً . فحين بن قيس هذا ، قال فيه أبو زرعة وابن معين :
ضعيف . وقال البخاري : لا يكتب حديثه ، ليس بثقة . وقال السعدي :
أحاديثه منكراً . وقال الدارقطني : متروك . وعبدُ الذهبي هذا الحديث بنفسه
منكراً من مناكيره . وعكرمة كان مشهوراً ببنض علي عليه السلام ، ولا يبغضه
إلا منافق ، كما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولا يختلف أهل
النقل في أنه قد جرح بالكذب . وكذلك ما روي مرفوعاً : « أن أول الوقت
رضوان الله ، وآخر الوقت غفو الله » . فأنتكره القاسم بن إبراهيم عليهما السلام .
وقال ابن حجر في التلخيص : أخرجه الترمذي والدارقطني من حديث
يعقوب بن الوليد المدني عن عبد الله بن عمر ، ويعقوب . قال أحمد بن حنبل :
كان من الكذابين الكبار . وكذبه ابن معين . وقال النسائي : متروك . وقال
ابن حبان : كان يضع الحديث . وما روى الحديث غيره . وقال الحاكم : الحمل
عليه فيه . وقال البيهقي : يعقوب كَذَبَهُ سائر الحفاظ ونسبوه إلى الوضع . انتهى
ما ذكره ابن حجر . وقال الذهبي في الميزان في ترجمة يعقوب هذا : قال أحمد :
خزفنا حديثه . وكذبه أبو حاتم ويحيى . وقال أبو داود : غير ثقة . وقال
الدارقطني : ضعيف . وقال أحمد أيضاً : كان ضعيفاً . وقال أحمد أيضاً : كان
من الكذابين الكبار ، يضع الحديث . انتهى .

فلا شك في ضعف هذين الخبرين ، مع مصادمتها لقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ
الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ الآية . وقوله تعالى : ﴿ فَاتِمِ الصَّلَاةَ
طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ ﴾ الآية . ولما تقدم من الأخبار .. انتهى إلى هنا
ما أريد نقله من كتاب الاعتصام . عصمنا الله من الزلل وثبتنا من الخطل ،
وجعل الأعمال خالصة لوجهه ، وشملنا المؤمنين برحمته ، وجعلنا من الذين
يستبشرون القول فيتبعون أحسنه إنه جواد كريم . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم . وعلى نبينا محمد وآله أفضل الصلاة وأتم التسليم ..

وإليك أيها المطلع الرسالة الخامسة المسماة البرهان القاطع على جواز الجمع بين
الصلاتين لكل جامع .

بسم الله الرحمن الرحيم

وإليك أيها المطلع الكريم

الرسالة الخامسة

المائة

البرهان القاطع على جواز الجمع بين الصلاتين لكل

جامع

لمؤلفه شيخ الإسلام والدين علي بن محمد بن يحيى العجري

رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة المرحوم العلامة الحجة شيخ الإسلام علي بن محمد العجري رحمه الله .

هو السيد العلامة شيخ الإسلام جمال الدين وإمام العلماء والراسخين . العالم الحق والفاضل المدقق ، الولي بن الولي ، علي بن محمد بن يحيى بن أحمد بن الحسين بن محمد الملقب بالعجري بن يحيى بن أحمد بن يحيى الشهيد بن محمد بن صلاح بن علي بن الحسين بن أمير المؤمنين بن عز السدين بن الحسن بن أمير المؤمنين الهادي إلى الحق علي بن المؤيد .

مولده بهجرة فلّه عام (١٢٢٠) هجرية . توفي والده وهو ابن ثماني سنوات فكفله عمه عبد الله بن يحيى ونقله إلى مشهد أحمد بن سلمان ، عبدان . وهناك حفظ القرآن والفقه وحكه على يدي عمه المذكور . ثم عاد إلى هجرة ضحيان . وقرأ في العربية وغيرها . ثم رجع إلى محل سكنى والده بوادي صارة بجوار مسجد المؤيد بن أحمد . ثم انتقل مهاجراً لطلب العلم إلى هجرة فلّه ، فأخذ عن علمائها ومشاهيرها : منهم السيد العلامة علي بن قاسم شرويد ، والسيد العلامة عبد الله بن قاسم حورية ، والسيد العلامة عز الدين بن الحسن عدلان ، والقاضي العلامة عبد الله بن عبد الله الشاذلي ، والقاضي العلامة محمد بن هادي الفضلي ، وغيرهم . استمر في ملازمتهم بجد واجتهاد ورغبة صادقة ونية خالصة ، وتخرج عليهم واستفاد ، وبلغ غاية المراد ، وبرع في جميع العلوم ، وحقق منطوقها والمفهوم . ثم انتقل بعائلته إلى هجرة ضحيان واستقر بها وأخذ عن علمائها : منهم السيد العلامة فخر الإسلام عبد الله بن عبد الله العنثري ، والسيد

العلامة عبد الرحمن بن عبد الله العثري ، والسيد العلامة أحمد بن يحيى
العجري ، والسيد العلامة الحسن بن الحسين الحوئي ، والقاضي العلامة علي بن
محمد الغالي ، والقاضي العلامة سالم بن سالم عمر . ومن مشايخه أيضاً السيد العلامة
محمد بن إبراهيم حورية وله منه إجازة حافلة . ممن أجازاه : السيد العلامة
عبد الله بن الإمام الهادي ، وسيدنا العلامة الحسن بن محمد سهيل . وهي إجازة لما
تضمنه الدر الفريد للعلامة عبد الواسع الواسعي . استمر المترجم له في نشر العلم
وتعليمه ، وتخرج على يديه عدة من الطلبة الأعلام وانتفع به المسلمون ، وله في
قلوب الخاصة والعامة محبة وإجلال . وصدق الله حيث يقول : ﴿ إِن الَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ دَرَجًا ۝ كَانَتْ أَزْوَاجُ مِمَّنْ دَخَلُوا أَصْنَافًا
مِّنَ الْعِبَادَاتِ ۝ ﴾ .

وله مؤلفات : منها في التفسير (كتاب مفتاح السعادة) في ثلاث مجلدات .
ومنها (منهل السعادة فيما كان عليه بعض صفوة السادة) . ومنها (رضا الرحمن
في الذكر والدعاء وتلاوة القرآن) . ومنها (الأنظار السديدة في الفوائد
المفيدة) . وغير ذلك من المؤلفات والفتاوى والفوائد ، منها هذه الرسالة التي
هي : أيها المطلع جواب سؤال عن الجمع بين الصلاتين . وقد استحسنت أن تكون
هذه الرسالة موسومة باسم (البرهان القاطع على جواز الجمع بين الصلاتين لكل
جامع) .

ومن الملاحظ أن المترجم له رحمه الله ابتلي بالمرض الذي أقعده لمدة خمس
سنوات لا يستطيع أن يتحول عن موضع اضطجاعه إلا بمعونة غيره صابراً راضياً
محتسباً مفوضاً أمره إلى الله سبحانه . وفي اليوم التالي من شهر رجب سنة
١٤٠٧ هجرية اشتكى وجع الصداع واستمر فيه ثلاثة أيام ثم استمر المرض سبعة عشر
يوماً . وفي ليلة الخميس التاسع عشر من الشهر وبعد أداء صلاتي المغرب والعشاء
أوغر إلى حفيده أحمد بن يحيى بن علي أن يقرأ سورة يس عند رأسه ويرفع بها

صوته لما ورد في قراءتها من الآثار . وبعد إكمال التلاوة للسورة من حفيده بقي ساعة وفاضت نفسه المطمئنة الزكية راجعة إلى ربها راضية مرضية . سلام الله ورحمته وبركاته على روحه الطاهرة آمين . وذلك عن ستة وثلاثين عاماً إلا أحد عشر يوماً رحمه الله وإيانا والمؤمنين والمؤمنات .

تقلت هذا من الترجمة التي بقلم ولده الأخ يحيى بن علي العجري عافاه الله ،
بإختصاره بتاريخ ١١ ربيع الثاني سنة ١٤١١ هجرية .

بسم الله الرحمن الرحيم سؤال عن الجمع بين الصلاتين

الجواب : الحمد لله ذي الجلال . والصلاة والسلام على رسوله القائل : « إنما شفاء العي السؤال » ، وعلى آله مفاتيح خزائن العلوم والمرجع لحل كل معضلة وإشكال ، وأنه وصل إلينا هذا السؤال ، من الولد العلامة النبيل اللودعي عن الإسلام محمد بن علي العجري . أبقاه الله وزاده حرصاً على إمعان النظر في الأحكام الشرعية واستنباطها من أدلتها التفصيلية ، من الكتاب العزيز والسنة النبوية والآثار العلوية والإجماع الثابت عن الأمة أو العترة الزكية أو القياس على الأصول القوية . وحيث قد التمس منا الجواب ، فإننا نجيب بحسب مآظهم لنا ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله .

فنقول : الجواب إن السؤال قد اشتمل على مناقشة تنحصر في أطراف الطرف الأول . قال السائل : إن الشارع قد جعل لكل صلاة وقتاً بلا خلاف إلخ . نقول : ملتزم أن الصلاة من الواجبات المؤقتة بالإجماع إلا أننا نقول : إن بيان أوقاتها مأخوذ من كتاب الله الكريم ومن السنة وما يلحق بها قولاً أو فعلاً . فأئى قول أو فعل صدر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الوصي عليه السلام فهو دليل جواز فعلها في ذلك الوقت ، ودليل على عدم الحصر في الأوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام . وما أتاكم الرسول فخذوه . وأما قوله تعالى : ﴿ إِن الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَاباً مَّوْقُوتاً ﴾ ، فقد روى ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ مَوْقُوتاً ﴾ أن معناه مفروضاً . أخرجه ابن أبي الحاتم . وأخرج

ابن جرير عنه . الموقوت الواجب . وعليه فلا حجة في الآية على الوقت .
سلمنا . فهي مجملة .

الطرف الثاني . ما أورده السائل من الإشكال على الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَىٰ مِنَ اللَّيْلِ ﴾ . وعلى قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾ . أما الأولى ، فقال : إنا إذا قلنا أن النهار اثني عشر جزءاً ، فالطرف يصدق على أول جزء وآخر جزء وخمسة أجزاء من أوله وخمسة من آخره إلخ ، ثم بين وجه الإشكال بأنه يلزم من ذلك صحة صلاة الفجر قبل الزوال بنصف ساعة أداءً إلخ ، وجوابه : أن السائل بنى الإشكال على أن طرف النهار الأول يمتد إلى قرب الزوال إلى آخر ما ذكره . وليس كذلك . فإن الطرف الأول ، هو وقت صلاة الفجر ذكره القاسم بن إبراهيم عليه السلام . وفي مفردات الراغب ، طرف الشيء جانبه . قال : ويستعمل في الأجسام والأوقات وغيرها . على أن استعماله في أول جزء من النهار وآخر جزء منه هو المتبادر عند الإطلاق . ولا يقال لما عداه طرف إلا بقيد الاعتبار . أي باعتبار ما بعده . وبهذا يظهر صحة الاستدلال بالآية على إثبات وقت صلاة الفجر . وصلاحي المغرب والعشاء . أما قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾ الآية . فهي تدل على أن الواجب من الدلوك إلى الفسق هو الظهر والعصر . ومن الفسق إلى الفجر هو المغرب والعشاء . والواجب في وقت الفجر هو صلاة الفجر . لأنها المرادة بقُرْآنَ الفجر إجماعاً . رواه الرازي . والآية ظاهرة في أن للظهر والعصر وقتاً واحداً يصح جمعها في أي جزء منه على الترتيب . وللمغرب والعشاء وقتاً واحداً كذلك . لأنه قد صح أن الدلوك هو الزوال . لأنه قول علي عليه السلام رواه في الشفاء . قال : ولم يظهر لي من أحد من أسباط علي عليه السلام حدث في الكافي . هو قول السادة . وقال في الروضة والغدير : هو قول أهل البيت عليهم السلام . قال في الشفاء : وروى عن

علي عليه السلام وابن ميعود أن الدلوك هو المغرب . ثم قال : وفي الكافي ولا قائل به من أهل الشرع قال : وأهل اللغة العربية يسكون الزوال دلوكاً بالإجماع ولا يسمون الغروب دلوكاً . ثم احتج على ذلك بالشعر العربي . وقد رواه المفسرون عن أكثر الصحابة والتابعين . وروي ذلك مرفوعاً . قال الرازي : روى الواحدي في البسيط عن جابر أنه قال : « طعم عندي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه . ثم خرجوا حين زالت الشمس ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هذا حين دلكت الشمس » . وفي الكشف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « أتاني جبريل عليه السلام لدلوك الشمس حين زالت الشمس فقل لي الظهر » . هذا مع ما مرّ عن علي عليه السلام من أن الدلوك هو الزوال . وهذه الرواية أرجح من الأخرى ، لموافقتها السنة وقول الأكثر وإجماع أهل البيت عليهم السلام إذ لا يجمعون على خلاف قوله . وأما غسق الليل . فقال ابن عباس هو بدء الليل . ونحوه عن القاسم بن إبراهيم عليها السلام . فإنه قال : غسق الليل ، هو السواد والظلام ، وهو الطرف الآخر ، والأول هو الفجر جعله الله وقتاً للفجر . وجعل الآخر كله . يعني دلوك الشمس . وقتاً للظهر والعصر ، وجعل الليل كله وقتاً للمغرب والعشاء . ومن شاء أفرد ومن شاء جمعها جميعاً . رواه عنه في الشفاء . وهو قول عطاء والنضر بن سهيل ويرجح أنه قول ابن عباس . ومعناه أن الغسق ، عبارة عن وقت المغرب . وعليه فيكون المذكور في الآية للصلوات ثلاثة أوقات ، وقت الزوال ، ووقت أول المغرب ، ووقت الفجر . وهذا يقتضي أن يكون من الزوال وقتاً للظهر والعصر مشتركاً بينهما ممتداً إلى غسق الليل . ويكون وقت المغرب وقتاً مشتركاً بين المغرب والعشاء . وفيه دلالة على أنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء في الخطر لعذر ولغير عذر قال في الروضة والغدير : والصلوات المأمور بها في هذه الأوقات بقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ

الشمس ﴿ يريد صلاة الظهر والعصر ، ﴿ إلى غسق الليل ﴿ يريد صلاة المغرب والعتمة . ذكر معناه الحسن ﴿ وقرآن الفجر ﴿ يريد صلاة الفجر ، وبهذا يتبين صحة القول بأن الآية ظاهرة بأن للظهر والعصر وقتاً واحداً ، وللمغرب والعشاء وقتاً واحداً يصح جمعها في أي جزء منه . ويؤكد الظاهر ما سيأتي مما جاء في السنة من أدلة الجمع . وأما قول السائل أنه يلزم من قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ أن يكون للأربع الصلوات وقت واحد عند من فسر الغسق بنصف الليل . مع أن بعضهم فسر الدلوك بالغروب . فلا يستقيم بها بيان ولا دلالة على جواز الجمع . فأقول : لا يلزم ذلك لضعف ما ترتب عليه من كون الدلوك والغروب والغسق نصف الليل لرجحان خلافه .

الطرف الثالث . ما أورده السائل من الإشكال على ما استدلل به المحيرون للجمع لغير عذر من السنة . ولتقدم قبل ذلك ذكر من قال بجواز الجمع من العترة الطاهرة وغيرهم . ثم تتبعه بأدلتهم ونضن ذلك ذكر ما يرد على تلك الأدلة من الإشكال مما أورده السائل وغيره . ونجيب عن ذلك بعون الله تعالى وتوفيقه . واعلم أن السائل قد قال في أثناء السؤال : أنه لم يجد أثراً عن أحد من الأئمة أنه جمع لغير عذر . وذلك بحمد الله موجود . ولو فرض أنه لم يقع منهم فعلاً تأثيراً للفضيلة فقد أجازوه قولاً . فقد رواه في البيان عن علي عليه السلام . وكذا رواه عنه في حواشي الأزهار وحواشي التذكرة . وهو قول زيد بن علي وعن القاسم وعن الهادي ، ورواه في حواشي الشفاء عن يحيى بن زيد والحسن بن يحيى . وهو عنه في الجامع الكافي ورواه في شرح الفتح عن أحد قولي الناصر ونسبه إلى الغيث . وفي البحر عن الإمامية . وفي شرح الفتح ما لفظه . قال في هامش الهداية للسيد صارم الدين . قال في النذريعة روى القاضي العلامة محمد بن الحسن المقراني عن القاضي سليمان بن يحيى صاحب شعل ، بسنده إلى زيد بن علي أنه كان يجمع بين الصلاتين في أول وقت الأولى أو آخر وقت الأخرى . ويقول هذا

مذهبي ومذهب آبائي من قبلي . ومثله في حواشي الأزهار . وقال في الذريعة للقاظمي محمد بن حمزة ابن أبي النجم . وهو قول الإمام أحمد بن سليمان والإمام أحمد بن الحسين وقول المنصور بالله ، واختاره الحسن الجلال والإمام الحسن بن يحيى القاسمي وولده علامة العصر عبد الله بن الإمام وغيرهما من علماء عصرها . فالذي في الكافي يروى من حديث جعفر بن محمد عليها السلام أنه ربما كان صلى العصر على أربعة أقدام بعد الزوال . وفي الشفاء عن القاسم عليه السلام أنه روى عن الباقر أنه صلى الظهر عند زوال الشمس ثم أخرها يوماً من الأيام حتى قيل قد غابت الشمس عن أسافل جبل أحد ، وهو جبل مُطَل على المدينة . إذا غابت الشمس من أعلاه غابت منها إلى كل ناحية عالية . قال في شرح الفتح : وقد فهم من كلام الإمام في الغيث أنه لا يضعف الجمع لغير عذر إن لم يرجحه . زيعني بالإمام المهدي أحمد بن يحيى . وهو قول الإمام القاسم بن محمد وولده المؤيد بالله محمد بن القاسم . وقال به من غير أهل البيت . أشهب المالكي والسلي الكبير والقفال وأبو إسحاق المروزي وابن المنذر وابن سيرين وجماعة من المحدثين . فنؤاء الذين روي عنهم جواز جمع الصلاتين في وقت إحداهما لعذر ولغير عذر . واحتجوا بظواهر الآيات كما مر . وبما رواه المؤيد بالله من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال : أمتي جبريل عند البيت مرتين . وفيه . وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، إلى أن قال وصلى بي الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله . وأخرجه الترمذي والشافعي وأحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم . وقال اليعمرى : أقل مراتب هذا الحديث أن يكون حسناً . وفي حديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه جبريل فذكره إلى أن قال فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله » الحديث بطوله . أخرجه أحمد والنسائي والترمذي ~~فهو~~ في النيل وأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم . وفي الباب عن جماعة من الصحابة . وفي الشفاء عن جابر قال : « سألت

رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة . فقال : « صل معي » . وفيه « ثم صلى الظهر حين زاغت الشمس ثم صلى العصر حين صار ظل الإنسان مثله » . وفيه « ثم صلى الظهر حين صار ظل الإنسان مثله » . وفي رواية عنه : « ثم صلى الظهر حين زاغت الشمس ثم صلى العصر حين صار ظل الإنسان مثله » . وفيه : « فلما كان اليوم الثاني دعاه فذكر الحديث . آخر الظهر إلى أول وقت العصر أو قريباً منه . ثم آخر العصر والقائل غربت الشمس أولاً » . ففي صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر في اليوم الأول دليل على جواز جمع الصلاتين ، وعلى أن وقت الظهر وقت للعصر ، وعلى أن وقت العصر وقت للظهر . ويزيده إيضاحاً رواية الترمذي ، فإنه قال وصلى المرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس . فصّرح باتحاد وقت الظهر في اليوم الثاني ووقت العصر في اليوم الأول . وابن عباس من أئمة الشرع واللغة . وإسماهاً في الرواية الأخرى عن جابر من قوله : فأخّر الظهر إلى وقت العصر أو قريباً منه فيأتي الجواب عنه .

وقد بين المهادي عليه السلام في المنتخب وجه دلالة الخبر على جواز الجمع بياناً شافياً . فقال بعد ذكر الحديث ومن أخرجه من المحدثين : اعلم أنه لما صح هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى الظهر أول يوم حين زالت الشمس وصلى العصر وظل كل شيء مثله ، ثم صلى الظهر بالغد وظل كل شيء مثله والعصر وظل كل شيء مثله ، علمنا أنه قد صلى أول وقت العصر في وقت الظهر التي صلاحها من الغد . فأجاز صلى الله عليه وآله وسلم بفعله هذا صلاة الظهر وصلاة العصر في وقت صلاة الظهر . فوجب بفعله صلى الله عليه وآله وسلم هذا أن وقت الظهر كله وقت للعصر ووقت العصر كله وقت للظهر لأن من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله وقت واحد ولا مرة فيه ، أنه صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الوقت الواحد

الظهر والعصر عند زوال الشمس . ومن فعل ذلك فقد أدى الصلاتين في وقتيهما ، لأن أول الوقت وآخر الوقت أوله . وهو في تأديته صلاته غير متعمد لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . كذلك من صلاهما في آخر الوقت فقد صلاهما في وقتيهما . فوقت الظهر كله وقت للعصر ، ووقت العصر كله وقت للظهر إلى أن يدرك منها ركعتين قبل غروب الشمس أو ركعة ، كما جاء في الأثر الصحيح : « من أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها » . هذا كلام الهادي عليه السلام في المنتخب . وقد وسع فيه الكلام في هذا المعنى . فإن قيل حديث جبريل وحديث جابر وردت لتعليم أوقات الصلاة وبيانها على التفصيل وهي أوقات حاصرة لا يجوز تعديا إلى غيرها . قيل : بل يجوز تعديا لدليل . وقد مر أن أي قول أو فعل صدر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو دليل الجواز . وقد ثبت بحديث جبريل وغيره جمع الصلاتين في وقت واحد . فإن قيل ما في حديث جبريل من أنه صلى الظهر في وقت العصر ، وقوله في رواية الترمذي لوقت العصر بالأمس ليس على ظاهرة بل يحمل على التوسع أي لقرب وقت العصر . قيل : لا موجب للعدول عن الظاهر ، كيف ومن رواية الحديث علي عليه السلام والوهم عليه مستحيل لعصته . ولا يؤخر البيان عن وقت الحاجة . فإن قيل بل أوجبه مامر في رواية عن جابر أنه أخر الظهر إلى أول وقت العصر أو قريباً منه ، رواه في الشفاء . وفي رواية النسائي لحديث جبريل « فصلى بي الظهر حين زالت الشمس وكان الفياء مثل الشراك ، ثم صلى العصر حين كان الفياء مثل الشراك وظل الرجل ، ثم صلى الغد الظهر حين كان الظل طول الرجل » ولم يقل مثل الشراك . فدلّ على أنه لم يصل الظهر في وقت العصر إذ لا يدخل وقت الأبرزادة الظل . مثل الشراك على ظل الرجل . وفي حديث رواه المؤيد بالله وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في تعليم السائل . ثم أخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس فهذه قرائن توجب صرف ما في

حديث جبريل من اتحاد الوقت عن ظاهره . قيل : رواية النسائي هذه ليست في إمامة جبريل فنسبتها في رواية النسائي إلى إمامة جبريل غلط وإنما هي في رواية بعض أفعاله بالمدينة . وأما رواية النسائي لإمامة جبريل فهي كرواية علي عليه السلام . على أن في الرواية التي ذكرتموها من قد تكلم في عدالته مع أنها لو صحت هي وسائر ما ذكر من المؤيدات فهي لا توجب صرف حديث جبريل المتضمن لحجتنا إذ لا مانع من جملة على تعدد الوقائع ، بأن يكون صلى الظهر قبل العصر وقريباً منه وفي وقته ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « ما بين الوقتين وقت » . على أن الشك بقوله أو قريباً منه قد عارضتها الرواية الأخرى عنه كما مر . والواجب حمل المشكوك فيه على المتيقن وهو المجزوم به . ولو صحت لم تضرنا من الحمل على تعدد الواقعة ، فإن قيل : لو سلم جواز تأدية الظهر والعصر عند مصير ظل كل شيء مثله فلا يلزم منه تأدية العصر في وقت الظهر ولو بعيد الزوال . ولا يجوز تأخير الظهر إلى قبيل الغروب إذ لا قول يفيد العموم والفعل لا عموم له . وقياس بقية الوقت على جزء منه ممتنع لعدم تعقل الجامع . قيل : أما تأدية العصر بعيد الزوال أو الظهر قبيل الغروب ، فلم أنه لا يجزي لكن لوجود المانع وهو تحض الأول للظهر والثاني للعصر . وأما قولكم لا عموم للفعل ، فإن أردتم في هذه الصورة فلم لكن لوجود المانع كما بينا . وإن أردتم مطلقاً فغير مسلم لما في كتب الأصول من أن في الأفعال ما يجري مجرى العموم . ومه لفظ : جَنَعَ ، فإنه يعم في الأزمان . سلمنا فمن باب القياس . ولا امتناع فيه لعدم الفارق . فهو بما قطع فيه بنفي الفارق وقد أشار إلى ذلك الهادي عليه السلام فتدبر كلامه . ومن ادعى فارق فعليه الدليل على أن الجامع متعقل . وهو التوسعة . وفي نفي الحرج مع ظاهر قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ الآية . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما بين الوقتين وقت » . مع أن جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السفر تقدماً وتأخيراً يدل على اتحاد الوقت .

وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا ارتحل قبل أن تزئغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها مع العصر فيصلبها جميعاً . وإذا ارتحل بعد أن تزئغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً . وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصلبها مع العشاء . وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلها مع المغرب . روى هذا المعنى الهادي عليه السلام في المنتخب وصححه ورواه جماعة من الصحابة . فرواه في العلوم والجامع الكافي عن معاذ وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني . وقد ضعف بأن في إسناده قتيبة أبو رجاء البلخي وأبو الطفيل . وقد أجيب بأن قتيبة قد وثقه ابن معين وأبو حاتم . وقال في الخلاصة : إنه من أئمة الحديث ، وقد روى له الجماعة كلهم .

وأما أبو الطفيل فذنبه أنه كان من شيعة علي عليه السلام وقد وثق وروى له الجماعة وقيل : إن له صحة . وقال ابن حبان : هو حديث صحيح محفوظ . وأخرجه يحيى بن عبد الله الحماني عن ابن عباس . وله طريق ثانية عند أحمد والبيهقي والدارقطني . وفيه روى متكلم فيه إلا أنه روى عن الترمذي تحسينه . قال الحافظ : لعله باعتبار المتابعة . وصححه ابن العربي وأخرجه إسماعيل القاضي من طريق أخرى عن ابن عباس وأخرجه الإسماعيلي والبيهقي . وقال : بإسناد صحيح عن أنس . وله طريق أخرى عند الحاكم في الأربعين ؛ وهي عند الشيخين إلا أنه ليس فيها والعصر جميعاً . قال الحافظ : وهي زيادة غريبة صحيحة الإسناد وصححه المنذري من هذا الوجه والعلائي . وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط . ورواه الهادي عليه السلام في المنتخب عن جابر . وأخرجه من حديث مسلم وأخرجه مسلم أيضاً عن معاذ . قال الزاوي : فقلت : ما حمله على ذلك ؟ فقال : أراد أنه لا يخرج أمته . وله عن ابن عباس مثله . وذكر علة نفي الحرج . وفي معناه جمعه صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر ، والمغرب والعشاء بمزدلفة . والزوايات في ذلك عن جابر في أصول

الأحكام والشفاء . وأخرجه مسلم . وعن الباقر في العلوم . وعن أسامة في الشفاء والأصول . وأخرجه الشيخان وغيرهما . وعن علي في المجموع . وفي شرح التجريد .. أنه لا خلاف في جواز الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء في المزدلفة في وقت العشاء . قال : فيان بذلك أن وقت كل منها وقت لصاحبها . وما ذكره المؤيد بالله فدلالة هذه الأخبار عليه صريحة . ومن ادعى أن ذلك لعذر السفر أو غيره فعليه الدليل . فيان قيل : فنحن نسلم لكم مدلول تلك الأخبار لكن فيما وردت فيه وهو السفر وعرفة ومزدلفة وذلك لا يفيد جواز الجمع في الحضر لغير عذر . ولا يصح قياس الحضر على السفر لعدم الجامع . وإلا لصح الإفطار وقصر الصلاة في الحضر ولا قائل به . وكيف يلزم من الرخصة في السفر الرخصة في الحضر ؟ قيل : لا مانع من القياس إن تكاملت شروطه سلمنا ، فلم نحتاج بذلك من باب القياس . بل لأن ذلك بيان لمجمل ما تقدم من الآيات ، مع أننا لانسلم الإجمال فيها لظهور عمومها للأوقات . وأفعاله صلى الله عليه وآله وسلم بيان للإجمال إن سلم . أو تأكيد وتوضيح لما يقتضيه ظاهرها من أن وقت كل منها وقت للأخرى . ولا دليل على اعتبار كونه في سفر أو نحوه وهو ظاهر كلام الهادي عليه السلام . فيانه بعد أن روى جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في السفر قال : فهذا دليل على ما قلنا أن وقت الظهر وقت للعصر وأن وقت العصر وقت للظهر . على أنه قد قيل أن الجمع بعرفة ومزدلفة نك واجب . وإذا كان واجباً فهو أدخل في الحجية على الجواز لدلالته على أن للجمع أصل في الوجوب فضلاً عن الجواز . وأما قولكم : وإلا لصح الإفطار والقصر في الحضر فنحن لم نحتاج بجمعه صلى الله عليه وآله وسلم في السفر من حيث المشقة وإنما قلنا أنه حجة على اتحاد الوقت كما ذكره الهادي عليه السلام والمؤيد بالله وغيرهما . على أن القصر في السفر ليس علة قصر الرباعية على ركعتين لأن المشروع أولاً في الصلاة ركعتين فأقرت في السفر وزيدت في الحضر

كما جاء ذلك في الحديث . ولو كانت العلة المشقة لم يشرع القصر مع الإقامة دون العسر وذلك لمصلحة يعلمها الله تعالى . وأما الإفطار في الحضر فمفرد دلّ الدليل على أنه لا يصح ولا يجوز إلا لعذر . ولذلك ورد الوعيد الشديد لمن أفطر يوماً من رمضان بغير عذر . قوله : وكيف يلزم من الرخصة في السفر الرخصة في الحضر ؟ قلنا : إن لم يمنع منه مانع شرعي فلا وجه لإنكاره . مع أننا لم ندع ذلك من باب القياس أو التلازم ، وإنما ادعينا أن جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في السفر دليل على أن وقت كل واحدة من الصلاتين وقت للأخرى . وأن ذلك بيان لجعل الآيات ومؤكد لظاهرها والآيات لم تفصل بين السفر والحضر كما مرّ عن المؤيد بالله ومثله في شرح الفتح . وبهذا يبطل القول بأن من ادعى أن حكم الحضر حكم السفر فعليه الدليل لأن الدليل قد ثبت وتقرر كما عرفناك مع مامرّ في حديث جبريل وما سيأتي من جمعه صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بلا عذر مع ظاهر الآيات إذ تدل على أن وقت صلاة الليل في زلف منه وأطلق الزلف فتناولت كل زلفة منه . ومن دلوك الشمس إلى غسق الليل ولم تفصل بين جزء وجزء من أجزاء الوقت .

وقد احتج غير واحد على بيان أوقات الصلوات وهو الحق كما مرّ . ولذلك قال المهادي عليه السلام : إن من صلاهما في آخر الوقت فقد صلاهما في وقتيهما . قال عليه السلام : فوقت الظهر كله وقت للعصر ووقت العصر كله وقت للظهر إلى أن يدرك منها ركعتين قبل غروب الشمس أو ركعة كما في الأثر الصحيح . « من أدرك ركعة قبل غروب الشمس فقد أدركها » الحديث . يريد فقد أدرك العصر . يعني عليه السلام أنه إذا لم يدرك إلا ركعتين أو ركعة فقد تمحض الوقت للعصر ، وأن أدرك الظهر وركعة أو ركعتين من العصر فقد أدركها جميعاً . وبذلك يعلم أن وقت الصلاة غير مقصور على الأوقات التي يدعيها المخالف في جواز الجمع . وفي حديث « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد

أدركها « دلالة على صحة تأدية الصلاة في غير الأوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام مما ثبت في السنة . وقد أوضحه ما في المجمع عن علي عليه السلام : « إذا طهرت الحائض قبل الغروب قضت الظهر والعصر وإذا طهرت قبل الفجر قضت المغرب والعشاء » والمراد بقوله قضت : أدت الظهر إلخ بدليل قوله في المؤمنين : « وما فاتكم فاقضوا » ولم تؤمر بأداء هذه الصلوات إلا لبقاء وقتها . للإجماع على أن من طهرت بعد الشروق لا يلزمه قضاء الفجر ومن طهرت بعد الغروب لا يلزمها قضاء العصرين ومن طهرت بعد الفجر لا يلزمها قضاء العشاءين . وهذا الخبر حجة واضحة على امتداد وقت الظهر والعصر إلى الغروب ووقت المغرب والعشاء إلى الفجر وعلى اتحاد الوقت وإلا لم يكن للأمر بالقضاء معنى ، لما ذكرنا من الإجماع . وهو كحديث من أدرك ركعة من العصر في موافقته لظاهر الآيات . وعن أبي بكر عماره عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » . يعني صلى الفجر والعصر . أخرجه مسلم . هذا ولو فرض أن في بعض الأدلة السابقة شيئاً من الاحتمال والإجمال فما ثبت من جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة يبين ذلك الإجمال ويدفع ما يتوهم من الاحتمال . وهذا الخبر قد رواه جماعة من أئمتنا والمحدثين ، فرواه في العلوم والمنتخب للهادي عليه السلام وشرح التجريد للسويد بالله والشفاء وأصول الأحكام وغيرها عن ابن عباس وأخرجه من حديثه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود وعبد الرزاق ومالك وابن أبي شيبة والطبراني في الكبير وفي الأوسط عن ابن مسعود . وقد ضعفوه بأن في إسناده عبد الله بن عبد القدوس . وأجيب بأنهم لم يضعفوه إلا بالتشيع وهو تعديل وقد وثقه ابن خبان وترجم له إبراهيم بن محمد الوزير وأثنى عليه . وقال البخاري . سنوق وأبو حاتم لا بأس به . قالوا : يروي عن الضعفاء . قلنا : روى هذا الحديث عن

الأعمش وهو ثقة . وأخرجه الطحاوي بسند صحيح عن جابر وأخرجه البزار من حديث أبي هريرة وفيه عثمان بن خالد الأموي وهو ضعيف لكنه قد ثبت في الصحيح تصديق أبي هريرة لرواية ابن عباس . وذلك رواية منه للحديث . وقال الهادي في المنتخب : وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قال عبد الله بن عمر وذكر الحديث . وفيه أنه قال رجل لابن عمر : لم ترى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك ؟ قال : لئلا يخرج أمته إن جمع رجل . وفي عمرو بن شعيب مقال عند أئمتنا لبغضه علياً عليه السلام . وعند المحدثين لأن فيه انقطاعاً لعدم سماعه من عبد الله بن عمر لكنه لموافقته مأمراً . وقال القاسم بن إبراهيم عليه السلام : وكلهم إلا من جهل وفحش جهله وقل عند علمائهم عليه يزعمون ، أي يقولون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع في الحضر وهو مقيم من غير سفر ولغير علة من مطر أو خوف أو مرض بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء . قال عليه السلام : فكفى بهذا في الأوقات من نور وضياء . وقال الهادي : وإنا جعلنا هذه الأخبار برواية الثقات من رجال العامة لئلا يحتجوا فيه بحجة فقطعنا حجتها بروايات ثقاتهم . وفي الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليهم السلام أنه قال : الجمع بين الصلاتين رخصة فسحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لئلا تبطل صلاة أمته وأحب الأمور إلينا إذا كنا في الحضر أن نلتزم الأوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام وإن صلى مصل في الأوقات التي فسحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر والحضر لم تضيق عليه ما وسعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وليس المراد بقوله رخصة معناها الاصطلاحي وهو ما شرع لعذر مع بقاء مقتضى التحريم لولا العذر ، بل أراد عليه السلام معناها اللغوي وهو التيسير والتسهيل بدليل قوله عليه السلام بعد ذلك : فسحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقوله : لم يضيق عليه ما وسعه صلى الله عليه وآله وسلم . ولأن

حديث ابن عباس وما في معناه صريح في نفي العذر . وفي بعضها : صنعت ذلك لكي لا تخرج أمتي . وفي بعضها أن الراوي قال : للترخص من غير علة ولا خوف . وفي بعضها : من غير خوف ولا مطر . وفي بعضها : من غير خوف ولا سفر . وفي لفظ لابن عباس : « أراد التوسعة لأمته » . وفي رواية قيل لابن عباس : ما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته . قال بعض العلماء : روي بالفوقية مفتوحة على أن أمته الفاعل ، وبالياء التحتية مضمومة وعليه فالفاعل ضمير النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وفي شرح الإبانة وذكر الناصر عليه السلام في الكبير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الصلاتين بالمدينة من غير سفر ولا مطر ولا علة سوى التوسع بذلك على أمته . رواه في الاعتصام . إذا عرفت هذا فحديث ابن عباس وما في معناه دليل صحيح صريح على جواز الجمع في الحضر من غير عذر ولا علة لما فيه من نفي الحرج الحاصل بالتوقيت مع التصريح بنفي الأعذار من المرض وغيره كما مر في الروايات واحتمال كونه لعذر غيرها خلاف الظاهر . وعليه فأخبار التوقيت محمولة على الفضيلة . قال في الروض النضر : الذوق السليم لا يفهم من سياق تلك الأحاديث إلا أن الجمع وقع للجواز مطلقاً وإعلاماً بأنه لرفع الحرج عن الأمة بنصه صلى الله عليه وآله وسلم كما في حديث ابن مسعود . أو بأخبار الصحابي المشاهد لتلك الحالة على أي صفة وقعت كما في حديث ابن عباس وغيره . وفي بعضها ما يقارب التصريح بذلك المراد كقوله : أراد التوسعة على أمته . وفي حديث ابن عمر : لئلا تخرج أمتي إن جمع رجل . وفي حديث جابر : من غير خوف ولا علة . والعلة عامة لكل عذر إذ هي نكرة في سياق النفي . وقد صرح بها في الجامع الكافي من حديث ابن عباس ، فقال : عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الصلاتين بالمدينة من غير علة وقال : لا تخرج أمتي . ووصفه بأنه حديث مشهور . هذا مع أنه لم يتقل عنه صلى الله

عليه وآله وسلم وقوع عذر . وفي شرح الفتح عن الغيث للإمام المهدي أنه لو كان ذلك الجمع لعذر لظهر بل التعليل بنفي الحرج كما في هذه الرواية عن ابن عباس . وفي رواية ابن مسعود وبإرادة نفيه كما في بعض الروايات . والإرادة فعل قلبي لا يعلم إلا بقرينة حالية أو مقالبة تدل على وقوعها . وللقرائن مدخل في بيان المجمعات وتعيين المراد من المحتملات . ومن ذلك دلالة السياق ويعضد ذلك ظاهر قوله تعالى : ﴿ ما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ لا يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ . وحديث « يسروا ولا تعسروا » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « بعثت بالحنيفية السمحة » . وفي رواية : « السهلة » . وبذلك يعلم أن مراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنفي الحرج هو اليسر . وصح رفع الإثم تفضلاً من الله تعالى على عباده ، لعلمه بأن كثيراً منهم لا يحافظون على أداء الصلاة في الأوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام . نظيره قوله صلى الله عليه وآله وسلم لمن حل الإحرام قبل أن يرمي : « ارم ولا حرج » . ولمن ذبح قبل الرمي : « اذبح ولا حرج » . ولمن أفاض إلى البيت قبل الرمي : « ارم ولا حرج » . فإن قيل : جمعه صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بمحل إذ ليس فيه بيان كونه جمع تقديم أو تأخير أو كليهما فلا يصح الاستدلال به . قيل : معنى جمع أنه لم يؤقت وهو بهذا المعنى يعمّ جمعي التقديم والتأخير . سلمنا فنفي الحرج يعمّ كل حرج لأنه نكرة في سياق النفي . والحرج يطلق على الضيق وعلى الإثم وعلى الحرام فهو مشترك بين هذه المعاني . ولا مانع من حمله على جميع معانيه مع عدم التنافي بينها . فالأخبار قد دلت على جواز الجمع سواء كان الحرج ضيقاً أو إثماً أو حراماً . قال بعض العلماء : وحمل الحرج هنا على الإثم الذي هو الشرعي وهو عرفة الحاص أقرب من حمله على الضيق سلمنا : فقد دل الحديث على أحدهما . أما التقديم أو التأخير ، وإذا ثبت جواز أحدهما ثبت جواز الآخر . إن لا قائل بالفرق بينهما مع أنه قد دل على جواز جمعي التقديم والتأخير فعلة

صلى الله عليه وآله وسلم في السفر ، وعلى جمع التأخير صلاة جبريل في اليوم الثاني الظهر في وقت العصر . وحديث : من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها . وقد أوضح الاحتجاج بذلك الهادي عليه السلام بما فيه الكفاية وقد مر . وكذلك الحسن بن يحيى عليه السلام فإنه احتج بجمعه صلى الله عليه وآله وسلم في السفر على جواز الجمع في الحضر . قال السائل ما معناه : أما حديث ابن عباس ونحوه مما دل على جمعه صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة فمحمول على الجمع الصوري ، وهو أنه أخر الأولى وعجل الأخرى ولا مرجح لحمله على جمع التقديم والتأخير . بل حمله على الجمع الصوري أولى جمعاً بينه وبين حديث جبريل وما طابقه .

وجوابه : أن هذا الاحتمال مبني على أنه لفظ جمع مجمل . والأصوليون لم يجعلوه من المجمل ، بل منهم من قال معناه أنه لم يؤت فيعم كما مر . ومنهم من قال : إن الفعل الاصطلاحي لا يعم . ومثله بما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بالمدينة . قالوا فلا يعم جمع التقديم والتأخير . لأنه لا يسمي اللفظ بأكثر من جمع واحد ، قالوا والتعيين أو التعميم إلى الدليل . قلت : مر ذكر الدليل قريباً . وهاتنا دليل آخر ، وهو أنه قد روي : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع : الحديث ، وكنا نجتمع بين الصلاتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . أخرج الروايتين النسائي . قال الحسين بن القاسم عليه السلام : والأقرب أنه يفيد عموم الأزمان ، وكونه من لفظ الراوي لا يقدر في ذلك ، لأنه عند عارف ، فيعم جمع التقديم والتأخير وسفر النسك وغيره إذ قول الراوي : كان يفعل كذا ، أو كنا نفعل ، يفيد في عرف اللغة تكثير الفعل وتكريره واستزاره . كما في قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ﴾ . أي : يداوم عليها . ومنه الحديث . كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجود

الناس . وكما يقال كان فلان يقرأ الضيف . وذلك كله يدل على إفادتها (أي كان) التكرار والاستمرار . فلا يعدل عنه إلا لقريضة كما في حديث ، كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يقف بعرفات عند الصخرات . لأنه لم يقف بعرفة إلا مرة واحدة . وفي الحواشي أن المفيد للاستمرار هو لفظ المضارع . وكان للدلالة على مضي ذلك المعنى المستمر . قلت : وعلى أي القولين فقد حصل المراد أعني الدلالة على تكرير الجمع واستمراره ، وأنه لا يثم على فاعله . وإن الصلاة مجرّية له . ويقتضي أيضاً حمل أدلة التوقيت على الفضيلة . وفي ذلك جمع بين الأدلة . وهو واجب ولا وجه للجمع بينهما إلا ذلك لأن أخبار جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة ظاهرة فيما ذهبنا إليه

وأما الجمع بينهما بما في السؤال من الجمع الصوري وهو أنه آخر الأولى إلى آخر وقتها وعجل الأخرى في أول وقتها فهو باطل ، لأن الجمع لا يطلق حقيقة شرعية إلا على من جمع الصلاتين في وقت إحداها .

قال المؤيد بالله في شرح التجريد أن الجمع الصوري ليس يجمع على الحقيقة إلا إذا جمع بينهما في وقت إحداها . واحتج على ذلك بما مرّ عنه ، من أنه لا خلاف في جواز الجمع في عرفة بين الظهر والعصر في وقت الظهر ، وبين المغرب والعشاء في مزدلفة وقت العشاء . ووجه الاحتجاج به أن الإجماع قد دلّ على أن الجمع المشروع هو الجمع بين الصلاتين في وقت إحداها . ولذلك قال المؤيد بالله بعد الاحتجاج بهذا : فيبان بذلك أن وقت إحداها وقت لصاحبتهما . وقال الخطابي : ظاهر اسم الجمع عرفاً لا يقع إلا على من آخر الظهر حتى صلاها في آخر وقتها . وعجل العصر حتى صلاها في أول وقتها ، لأن هذا قد صلى كل صلاة منهما في وقتها الخاص . وإنما الجمع المعروف أن تكون الصلاتان وقت إحداها ، ألا ترى أن الجمع بينهما بعرفة ومزدلفة كذلك . معقول إنه من الرخص العامة لجميع الناس عامتهم وخاصتهم . وقال الحافظ في المنحج : أدلة نفى الحرج تقدر في

حمله على الجمع الصوري . لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج . وقال النووي : الحمل على الجمع الصوري احتمال ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل .

فإن قيل ما ذكره المؤيد بالله والخطابي غير مسلم بل يصدق على الجمع الصوري كما يصدق على الجمع بينها تقديماً وتأخيراً بالتواطئ ضرورة أنه لا معنى للجمع إلا تأدية إحدى الصلاتين مع الأخرى في وقت ، سلمنا أنه حقيقة عرفية في الجمع بينها تقديماً وتأخيراً فقط فلا يفيدكم ، لأنه لا يصح حمل ما ورد من الشارع على ما يتعارف به سلمنا أنه حقيقة شرعية فيما عدا الصوري . فالجمع متردد بين التقديم والتأخير ، ولا عموم ولا معنى لأحدهما والقياس ممتنع إذ لا جامع . وقول الحافظ أن نفي الحرج يقدر في حمل الجمع على الصوري غير مسلم . لأنه إن أريد بالحرج المشقة فلا قدح إذ مع الصوري يكفي تأهب للصلاة ووضوء وخروج إلى المسجد واحد في الغالب . وفيه نفي الحرج في الجملة . وإن أريد بالحرج الإثم ، فعناه كي لا تخرج الأمة عن تأخيرها عن أول الوقت إذ ربما يتوهم مع مواظبتها صلى الله عليه وآله وسلم على الصلاة في أول الوقت إن في الجمع الصوري حرج . أي إثم . على أن نفي الحرج مقترب بالجمع . وهو متردد بين التقديم والتأخير والصوري كما مر . وأيضاً لو ثبت وقوع الجمع تقديماً أو تأخيراً فلا يلزم من وقوع أحدهما صحة الآخر لعدم الجامع . على أنه لا يصح القياس في الأوقات . وأما كلام النووي فيدفعه أن الجمع متردد بين الصوري والتقديم والتأخير فهو مجمل ولا يصح الاحتجاج بمجمل .

وإن أراد أنه ظاهر في غير الصوري فكقول الحافظ ، وقد مر الجواب عنه .

قيل : هذا أعظم ما يورده الخصم . وهو معترك الجدال . لأنه متعلق بجمعه صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة . وذلك هو المعتمد في التحقيق في المسألة . فنقول : إطلاق الجمع على الصوري حقيقة لغوية أو شرعية غير مسلم إذ هو غير

المتبادر من لفظ الجمع . وإنما المتبادر جمع الصلاتين في وقت إحداها كما مر .
والمتبادر علامة الحقيقة . وما في الأخبار من إرادة التوسعة ونقي الحرج يمنع حمله
على الصوري . وليس هذا من حل ألفاظ الشارع على المتعارف الحادث . بل على
ما عرف في عرف اللغة واستعمال الشارع . دليله ما لا خلاف فيه ، وهو جمعه
صلى الله عليه وآله وسلم في السفر وعرفة ومزدلفة . وأما القول بترده بين جمعي
التقديم والتأخير ولا عموم ولا تعيين لأحدهما فقد مر جوابه بما يدل على العموم
والتعيين . وأما ردكم على الحافظ بأن الحرج ينتفي مع الجمع الصوري بأنه يكفي
تأهب للصلاة إلخ ، فلا يفيدكم في نفي الحرج . لأن معنى الجمع الصوري عندكم أن
يصلى الأولى في آخر وقتها والأخرى في أول وقتها بلا فصل بينهما . لأنه إذا وجد
فاصل انتفى الجمع الصوري . وبهذا تعرف أنه لا ينتفي الحرج مع الجمع الصوري .
لأن مراقبة كون فراغه من الأولى في آخر جزء من وقتها ، وابتدأه الثانية في أول
جزء من وقتها أمر متعسر حتى على الخواص ، فلا يرتفع معه الحرج هنا إن أريد
بالحرج المشقة . وإن أريد به الإثم فلا إثم على من أخر الصلاة عن أول وقتها .
والصحابة لا يجهلون ذلك ولا يتوهمون الإثم بسببه لأنهم قد أدوا الصلاة في وقتها .
وقد سمعوا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بين الوقتين وقت . وأما قولكم
لا قياس في الأوقات فليس فيما أوردناه من الأدلة قياس وقت على وقت . بل قلنا
إن أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم كلها في التوقيت بحسب الأوقات التي نزل بها
جبريل عليه السلام ، وفي الجمع سفرأ وحضراً تقديماً وتأخيراً في السفر بلا خلاف
بيان لمعمل ما في القرآن من بيان أوقات الصلاة . إن سلم الإجمال . أو تأكيد لما
يقضيه ظاهر الآيات من الدلالة على جواز جمع الصلاتين في وقت إحداها المعين
في حديث جبريل عليه السلام .

وأما قول النووي فهو الحق لما مر قريباً من منع إطلاق الجمع الصوري
حقيقة .

الطرف الرابع فيما استظهر به السائل من الأخبار على عدم جواز جمع الصلاتين في وقت إحداها لغير عذر . فقال : إنه لم يجد دليلاً على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الصلاتين لغير عذر ولا علة . بل في الحديث عن ابن مسعود : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى الفجر يومئذ لغير ميقاتها » .

والجواب : أما جمعه صلى الله عليه وآله وسلم لغير عذر ولا علة فقد مرّ الدليل عليه بما فيه كفاية . ومن ادعى أن جمعه صلى الله عليه وآله وسلم كان لعذر أو علة فعليه الدليل وإلا فالأصل عدمه . وأما خبر ابن مسعود فأخرجه البخاري ومالك وأبو داود والنسائي ، ولا حجة فيه على منع الجمع لغير عذر إذ ليس فيه إلا أنه ما رآه وعدم الرؤية لاتدل على عدم المرئي . وقد مرّ من طرق صحيحة عن ابن مسعود وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم جمع بالمدينة بلا عذر ولا علة . فإن صح هذا الخبر فهو محمول على أن ابن مسعود أخبر عن عدم رؤيته ، لا عن علمه بجمعه . إذ قد علمه وأخبر به كما مرّ . ولعل مستند علمه الخبر عن يثقب به . وإلا لما جزم برواية الجمع . أو أنه أخبر بعدم الرؤية قبل أن يقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجمع . مع أن في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وآله وسلم قبل ميقاتها ولا قائل بأنه يجوز تأدية الصلاة قبل ميقاتها . مع أنه حجة لمن يقول بجواز الجمع لاثباته كون وقت العشاء وقت للمغرب لفعله صلى الله عليه وآله وسلم في مزدلفة والحكم مستمر إلى آخر الدهر . قال السائل : وفي المجموع . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يأتي على الناس أئمة من بعدي يمتنون الصلاة كهيئة الأبدان . فإذا أدركتم ذلك فصلوا الصلاة لوقتها وإن كن صلاتكم مع القوم نافلة » . فإن ترك الصلاة عن وقتها كفر . قال وليس المقصود أنهم يصلون النهار بالليل والعكس . بل يؤخرون هذه مع هذه والعكس . يعني أنهم يؤخرون

الظهر مثلاً مع العصر . أو يقدمون العصر مع الظهر . وفي العلوم عن علي عليه السلام . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلوا الصلاة لوقتها فإن ترك الصلاة عن وقتها كفر » . قال السائل : ووقتها هو الذي بيناه سابقاً .

والجواب : أن الحديث صحيح وفي معناه أحاديث ذكرها في الروض النضير عن غير واحد من الصحابة . وفي المجموع أيضاً عن علي عليه السلام أنه سأله رجل ما إفراط الصلاة . قال : إذا دخل وقت الذي بعدها . وأخرج الترمذي وأبو داود من حديث أبي قتادة : ليس في النوم تفريط إنما التفريط في البقطة أن تؤخر الصلاة حتى تدخل صلاة أخرى . وللنسائي نحوه . وسلم : إنما التفريط على من لم يصل حتى يجيء وقت الأخرى . إذا عرفت هذا فنقول لا حجة في ذلك على عدم جواز الجمع بين الصلاتين لما مر من أن أوقات الصلاة مأخوذ ببيانها من كتاب الله . ومما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي عليه السلام قولاً أو فعلاً . فأى قول أو فعل صدر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن الوصي عليه السلام فهو دليل جواز فعل الصلاة في ذلك الوقت مع ظاهر القرآن الكريم . وقد سبق من الأدلة على جواز الجمع لغير عذر ما فيه الكفاية . وأي دليل أوضح من ظاهر قوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾ الآية . وحديث جبريل وجمعه صلى الله عليه وآله وسلم سفرأ وحضراً لغير عذر ولا علة مع تعليله بالتوسعة ونفي الحرج . مع حديث الحائض وغير ذلك . ولذلك فيتعين حمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن ترك الصلاة عن وقتها كفر على من آخر العصر والعشاء حتى دخل وقت المغرب ووقت الفجر . وحمل قول علي عليه السلام أن إفراط الصلاة إذا دخل وقت التي بعدها على من آخر الظهر حتى لا يبقى من الوقت إلا ما يتسع للعصر أو ركعة منها . وآخر المغرب حتى لا يبقى إلا ما يتسع للعشاء أو ركعة منها قبل الفجر لأنه قد ترك للظهر والمغرب . وفي ذلك جمع بين الأدلة . وهو واجب

ولا يمكن الجمع بينها إلا بذلك . ومن حاول الجمع بغيره فلا يخلو عن تعسف . وكيف يحكم بكبر من آخر العصر حتى لا يبقى من الوقت إلا ما يتسع ركعة . وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك ركعة من العصر فقد أدرکها » . أي أدرك العصر فتأمل .

وأما ما ذكر السائل عن أحمد بن عيسى عليه السلام . فإن حمل على ظاهره فليس بحجة . وهو أحد أئمة الاجتهاد فذلك مذهبه . ومن أراد تقليده فهو أهل لأن يتبع ويقلد . ومن خالفه لدليل أو تقليد مجتهد آخر فلا اعتراض عليه بمذهب مخالفه . وفي الروض النضر ما يدل على أن حديث « سيأتي على الناس أئمة بعدي يمتنون الصلاة » ، إخبار عما سيكون من أمراء بني أمية من التأخير لصلاة الجمعة حتى يخرج وقتها وهو اختيار الظهر . وكان بعض العلماء يصلي الظهر والعصر بالإيماء خوفاً من سطوتهم .

فإن قيل روي في الشفاء عن عائشة أنها قالت : ما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا في أول الوقت ، وما صلى في آخره مرتين حتى قبضه الله إليه . قيل : الخبر خارج عن محل النزاع . إذ النزاع في الجمع بين الصلاتين لا في الصلاة في أول الوقت أو آخره فالحديث إنما يدل على أن غالب صلاته في أول الوقت وذلك صحيح لأنه الأفضل . إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد يترك الأفضل لبيان الجواز على أن إخبارها بنفي التأخير لا يدل على وقوعه لجواز أن تجهله ويعلمه غيرها ، كما هو الواقع لما مر من الأخبار الصحيحة في جمعه صلى الله عليه وآله وسلم وتأخيره الصلاة عن أول وقتها .

ومثل ما قلنا في الجواب عن حديث عائشة . قال فيما ذكره السائل من حديث العلوم عن علي عليه السلام أنه كان يصلي الظهر إذا رأت الشمس الحديث سواء بسواء فخذ من هنالك . فإن قيل روي عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله . قيل الحديث ضعيف . قال في الاعتصام : أنكره القاسم بن إبراهيم عليهما السلام وأخرجه الترمذي والدارقطني من رواية نافع عن ابن عمر وفي إسناده يعقوب الوليد المدني ، كذبة أحمد وابن معين ، ونسبه أبو حيان إلى الوضع وقال لم يرو الحديث غيره . وروي عن أحمد أنه قال خرقنا حديثه ، وقال البيهقي كذبه سائر الحفاظ ونسبوه إلى الوضع . وقال أبو داود ليس بثقة إلى غير ذلك من الكلمات في ضعفه ونسبته إلى الكذب والوضع .

وفي الشفاء عن القاسم بن إبراهيم عليهما السلام أنه قال : وآخر كل وقت منها وبعضه في أنه وقت ككله لا تفاوت بينه في رضاء الله وطاعته ولا في ضعف ولا في استطاعته . قال : وكذلك بلغنا أن بعض آل محمد كان يقول : ما آخر الوقت عندي إلا كأوله . وما القول في آخر الأوقات عندي في أداء الفريضة إلا مثل أوله . وفي الحاشية : إن هذا الذي روى عنه القاسم هو عبد الله بن الحسن بن الحسن عليهم السلام . ثم قال في الشفاء عن القاسم عليه السلام .

فأما ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن كان صدق فيه عليه إن أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله ، فليس على ما يتوهم من جهل أنه عفو عن ذنب عمل . فكيف وكلهم يزعم أن جبريل ومحمداً جلياً فيه . إلى قوله : إنما تأويل العفو هو تخفيف الله ورحته . وذلك أيضاً فهو رضا الله ومحبه . ثم حكى ما مر عن القاسم من احتجاجه بجمعه صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة لغير سفر ولا مرض ولا مطر ولا خوف . قلت والحديث قد رواه في الجامع الصغير عن جرير منسوباً إلى قال العزيزي قال الشيخ حديث صحيح . ورواه أيضاً من حديث أبي مخنف . وروي للعزيزي عن شيخه تصحيحه ونسبه إلى بلفظ : أول الوقت رضوان الله وأوسط الوقت رحمة الله وآخر الوقت عفو الله .

قال بعض الشراح : أي لأن التأخير إلى آخر الوقت بحيث لا يسمعها فهو حرام يحتاج إلى العفو وإن كان بحيث يسمعها ، ففيه نوع تقصير يحتاج إلى العفو أيضاً وإن لم يكن إثماً . قلت : إنما يكون إثماً إن أخرها إلى ما لا يسمعها أو ركعة منها لحديث من أدرك ركعة من العصر فقد أدركها . وهو ظاهر كلام القاسم بن إبراهيم وحفيده الهادي عليها السلام . وتأويل القاسم هو المطابق لما يدل عليه حديث من أدرك ركعة . فإن قيل قد روي مرفوعاً عن ابن عباس : « من جمع بين الصلاتين فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » . رواه في الشفاء وأخرجه الترمذي والحاكم والدارقطني . قيل في إسناده الحسين بن قيس الملقب حنش وقد ضعفه المحدثون وعدّ الذهبي هذا من مناكيره وحكم ابن الجوزي بوضعه وضعفه . أي حسين بن قيس أبو زرعة وابن معين . وقال البخاري لا يكتب حديثه ليس بثقة . وقال السعدي : أحاديثه منكرة . وقال الدارقطني متروك . والراوي له عن ابن عباس عكرمة . قال في الاعتصام كان مشهوراً يفيض علي عليه السلام . ولا يفيضه إلا منافق . وعلى فرض صحته على بعد ذلك فيحمل على من جمع بين العصر والمغرب والعشاء والفجر في وقت إحداها . والموجب للحمل على ذلك مأمّر من أدلة جواز الجمع على أن الإمام القاسم بن محمد أن روى حديث أول الوقت رضوان الله وهذا الخبر وما قيل فيها . قال : فلا شك في ضعف هذين الخبرين مع مصادمتها لقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ ﴾ الآية . وقوله تعالى : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾ الآية . وما تقدم من الأخبار .

الطرف الخامس فيما استظهر به السائل من كلام العلماء على عدم جواز الجمع بين الصلاتين لغير عذر ، وذلك فيما حكاه عن العلوم أن من العلماء من يقول أن من أخر الظهر إلى بعد التمام من الزوال فإسبا يقضي صلاة وجبت عليه . وقوله : إن من العلماء من منع الجمع مطلقاً في غير عرفة وجمع ، ومنهم من منعه

في السفر من غير خوف . وأهل المذهب منعه لغير عذر وكذا الهادي عليه السلام في الأحكام .

والجواب إن ذلك كله إنما يدل على الخلاف في المسألة . ونحن لا نكر إلا أنا نقول : أن الله تعالى يقول : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ، والرّد إلى الله هو الرّد إلى كتابه الكريم . والرّد إلى الرسول هو الرّد إلى سنّته الصحيحة كما ورد ذلك عن علي عليه السلام . ونحن بحمد الله قد ردينا موضع الخلاف إلى كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الصحيحة ، وكل ذلك ظاهر الدلالة على جواز الجمع في الحضر لغير عذر ولا علة . وقد مر بيان وجه الدلالة على ذلك بما فيه الكفاية . فأما ما روي عن الهادي عليه السلام في الأحكام من أنه لا يجوز الجمع لغير عذر فقد روى نحوه عن جده القاسم عليها السلام ، وعن الحسن بن يحيى وغيرهم ممن يقول بالجمع . ففي الشفاء عن القاسم عليه السلام أنه قال في الفرائض والسنن ليس للناس تأخيرها متعمدين وليس لمن فعل ذلك إن لم يكن معتلاً بحامدين . وقال : إن هذه لمن صلى وحده ، أو كانت به علة أو شغل من الأمور والأمراض يشغله . قال : وأما أوقات المساجد لعامريها واجتماع أهلها فيها فأخبره فيما ذكر للظهر مصير ظل كل شيء مثله ، وللعصر من أن يصير ظل كل شيء مثليه . قال : وما قلنا به في هذا فأمرٌ بيّن . وعلى قدر اختلاف الحالين اختلاف الوقتين أو الفعلين ، لأن أحدهما عمارة المساجد . وذلك ليس كصلاة الواحد . قال في الشفاء وروي عنه في الوافي أنه قال : صلوا كما تصلي العامة في المساجد فإن أوقاتها مثل ما يصلون . وكلما عجل فهو أفضل . قال في الشفاء : ولما بلغ الهادي عليه السلام أن أهل طبرستان لا يصلون العشائين إلا قرب الصبح أنكر عليهم ولم يرخص في ذلك إلا لعذر وعنه .

وروى هذا المعنى عن جده القاسم عليه السلام . وفي الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى عليها السلام أنه قال : الأوقات المختارات للصلوات هي الأوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحدها له في

الأخبار المشهورة عنه عليه السلام وعلمها . وفيه عنه أنه قال : بلغنا عن علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أن للصلوات خمسة مواقيت إلا من علة أو عذر . والجواب أنه قد سبق عن هؤلاء الأئمة عليهم السلام التصريح بجواز الجمع لعذر ولغير عذر . ألا ترى إلى قول القاسم عليه السلام ، لما احتج على جواز الجمع بجمعه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة من غير علة من مطر أو خوف أو مرض ، قال : فكفى بهذا في الأوقات من نور وضياء . ومعناه أن ذلك دليل ظاهر لظهور النور والضياء على جواز الجمع لأنه قد نصّ على نفي معظم الأعذار . وتأمل قول الحسن بن يحيى عليه السلام : وأحب إلينا إذا كنا في الحضر أن نلزم الأوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام ، وإن صلى مصلّ في الأوقات التي فحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يضيق عليه ما وسعه صلى الله عليه وآله وسلم . فهذا تصريح منه بأن ملازمة الأوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام ليست الأفضلية . بمعنى أن ملازمة تلك الأوقات أفضل . وهذا لا خلاف فيه . إنما الخلاف في جواز الجمع لغير عذر وكلامه صريح في جوازه . وأما المهادي عليه السلام فقد وسع الكلام في المنتخب بما لا يبقى معه شك في أن مذهبه عليه السلام جواز الجمع مطلقاً ومن ذلك أنه عليه السلام لما احتج على جواز الجمع بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر عند مصير ظل الشيء مثله في اليومين ، قال : فأجاز صلى الله عليه وآله وسلم بفعله هذا صلاة العصر في وقت صلاة الظهر . وفي كلامه عليه السلام أنه يصدق على أن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم العصر في اليوم الأول عند مصير ظل كل شيء مثله ، وعلى صلاته الظهر في اليوم الثاني ، أنه صلاحها عند الزوال لقوله أن الوقت محدود لا مريّة فيه . فظاهره أن الوقت يسمى زوالاً من ميل الشمس إلى جهة المغرب إلى أن يصير ظل كل شيء مثله . هذا مع احتجائه بحديث من أدرك ركعة من العصر وغير ذلك مما في المنتخب . وقد مرّ بعضه .

ولهذا فما مر من كلامهم الذي يفهم منه عدم جواز الجمع لغير عذر محمول على أن المراد منه بيان كون الأوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام من السنن المؤكدة التي تنزل منزلة الواجب في المحافظة عليها مع عدم العذر . والإيجاب قد يطلق على السنن المؤكدة تأكيداً للسنية . كما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الوتر واجب على كل مسلم » . إذ قد ثبت بالدليل عدم وجوب غسل الجمعة والوتر كما ذلك مقرر في مواضعه وإنما أطلق لفظ الوجوب عليها للتأكيد كما يقال : حقه واجب عليّ ، أي متأكد . فلذلك يحمل ما توهمه عبارات هؤلاء الأئمة عليه السلام من وجوب ملازمة الأوقات التي نزل بها جبريل إلا لعذر على تأكيد المحافظة عليها لثبوت فضلها وتفضيلها على أوقات الجمع . ولا شك أنها مما تنبغي ملازمتها والمواظبة عليها إلا لعذر وإنما حملنا كلماتهم على هذا لأن المعارض لذلك من كلامهم عليهم السلام راجح في الدلالة على جواز الجمع لغير عذر . ولو كانت ملازمة أوقات جبريل عليه السلام واجبة لما أجاز القاسم عليه السلام جمع الصلاتين للواحد . إذ الحكم على الواحد حكم على الجماعة . وقد ورد مرفوعاً قوله : ولنا لمن فعل ذلك بحامدين . إنما يدل على أن من ترك الأولى والسنن غير محمود . وذلك معلوم وليس في كلامه عليه السلام أن عدم حمده على ذلك يدل على عقابه . وإنكار الهادي على أهل طبرستان لأن فعلهم يدل على التهاون بالصلاة ومثل ذلك كما ينكر ترك الأولى وفعل المكروه على وجه التبكيت لا كما تتكرر المعاصي . وقد أوضحنا لك من كلماتهم ما يدفع ما يتوهم من هذه الكلمات . والظاهر من كلامهم أن ما كان شعاراً للدين فإنه لا ينبغي تركه . ولهذا فترق القاسم بين من جمع لعذر أو صلى وحده وبين عمارة المساجد . وقد صرح بذلك في الروض النضير ، فإنه قال : وإنه ما كان من اشعار لأهل الإسلام وإظهار وظائف الدين فلا كلام في وجوب إقامته على الإمام وغيره . وروي عن الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم عليها السلام أنه قال في رسالة له اختار فيها

جواز الجمع مالفظة : وما اخترناه فهو للمنفرد أو يكون في غير المساجد . فأما أهل المساجد وعمارها التي ينادى عندها للصلوات ويطلب فيها الحضور للجماعات فإن التوقيت لازم لمن لا عذر له أصلاً . ثم احتج على ذلك بما مرّ عن القاسم عليه السلام المتضمن بأن تارك التوقيت لغير عذر غير محمود . ولا يغرب عنك أن محل الخلاف : هل يجوز الجمع بين الصلاتين في وقت إحداها لغير علة أو لا ؟ . وقد دلّ الدليل على جوازه . ولم يفصل بين عمار المساجد وغيرهم . فكون التوقيت شعاراً يجب على عمار المساجد ملازمته مقتدر إلى الدليل ، والأولى أن يقال أنه لا ينبغي اتخاذ الجمع خلقاً وعادة لغير عذر ، لأن التوقيت من السنن المؤكدة التي تكون المحافظة عليها من المسارعة إلى المغفرة واستباق الخيرات . وقد قال تعالى : ﴿ سارعوا إلى مغفرة من ربكم ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ فاستبقوا الخيرات ﴾ .

وهذا انتهى والحمد لله جواب السؤال مع اعترافي بالقصور وكثرة الأشغال والظعن في السن . فن وجد عيباً أو خللاً فليعذر . والله الموفق . وحرر لشاريحه ليلة الاثنين خامس ربيع الأول سنة ١٤٠٢ هجرية ثلاث وأربعمئة وألف .

من الفقير إلى الله سبحانه علي بن محمد العجري .

أقول بحمد الله سبحانه وتعالى وتوفيقه : ثم لي نقل هذه الرسائل الخمس راجياً من الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها المسلمين وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم آمين . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين آمين .

بتاريخه ٥ جمادى الآخرة سنة ١٤١١ هـ / ١٢/٢٢ / ١٩٩٠ م .

خادم العلم

أحمد بن محمد بن محمد عثمان الوزير

وفقه الله تعالى



مطابع المفضل للأوقفت